جـامعة عمـار ثليجي الأغــواط

كـلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي

حالة ليبيا بعد 2011

مذكرة مقدمة ضمن مطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دوية

من إعداد الطالبتان:

- مشراوي فريحة
- لشلق راضية

إشراف الأستاذ:

د - عبد العزيز لزهر

لجنة المناقشة:

- الأستاذ خليفي رابح	أستاذ محاضر	رئيسا
- الأستاذ القرطي العياشي	أستاذ مساعد	مناقشا
- الأستاذ عبد العزيز لزهر	أستاذ محاضر	مؤطرا

السنة الجامعية: 2017 - 2018

المقدمة

يعتبر مفهوم الدولة من أهم القضايا والمواضيع التي لقت إهتمامًا كبير من طرف المفكرين والسياسيين عبر العصور نظرًا لإرتباطها وتأثيرها على حياة الأفراد والمجتمعات في شتى المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية والإجتماعية، حيث برزت الدولة ككيان سياسي بعد معاهدة وستفاليا 1648.

ورغم ظهور بوادر الدولة في القرن السابع عشر إلا أن دول العالم الثالث لم تتأسس إلا في القرن العشرين أي بعد الإستقلال حيث عانت هذه الدول خاصة دول المغرب العربي الإستعمار الذي كان له الأثر الكبير في تشكيل وبناء الدول في المغرب العربي ومشكلة التنمية فيها بالإضافة إلى عدم وجود قواعد وإستقرار على مستوى القاعدة السياسية والهياكل التابعة لها، الأمر الذي جعل من السهل حصول إنقلابات عسكرية في أنظمة دول المغرب العربي وحدوث صراعات داخلية ذات طابع جهوي وإقليمي مما ساهم نوعًا ما في إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي.

وكنموذج سندرس حالة ليبيا خاصة بعد أحداث 2011 وتحدي إنشاء الدولة وتنميتها على أن هذه الأخيرة تعتبر أن بناء الدولة من أهم المطالب الأساسية للمجتمع الليبي رغم إختلاف الأطياف السياسية والعرقية فيها ولبناء دولة ديمقراطية.

أولاً: مشكلة الدراسة

إن دراسة الموضوع تعني محاولة فهم وتتبع أهم الأسباب والمتغيرات المعيقة لعملية بناء الدولة في ليبيا والعوامل المؤثرة عليها.

وبناء عليه فإشكالية الدراسة تكمن في التساؤل التالي:

ما هي الإشكاليات والتحديات التي واجهت بناء الدولة في المغرب العربي؟

ومن هنا تثير الإشكالية عدة تساؤلات فرعية يمكن طرحها كما يلي:

1- ما هي العوامل المؤثرة على بناء الدولة في المغرب العربي؟

2- ما هي أسباب سقوط نظام الحكم في ليبيا؟

3- ما هي تحديات بناء الدولة في ليبيا؟

ثانيًا: فرضيات الدراسة

- ✓ أثر الوجود الإستعماري على التوجهات الرئيسية لبناء الدولة في المغرب العربي.
- ✓ كلما زاد نظام الحكم السياسي تعسفًا كلما أدى إلى سقوطه.
- ✓ أثرت العوامل الداخلية والخارجية على قيام دولة في ليبيا.

ثالثًا: أهمية الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحقيق مهمات علمية وعملية، فعلى الصعيد العلمي تسعى إلى إشباع رغبات الباحث العلمية والمتمثلة في إكتشاف الجوانب المجهولة من إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي ومعرفة الإعتبارات القائمة خلفها وإجلاء الغموض المتعلق بها.

كما تستهدف هذه الدراسات على المستوى العملي، تزويد المهتمين والفاعلين السياسيين بجملة من المعارف والمعلومات المتعلقة بإشكالية بناء الدولة، وما يعتريها من قصور وما يجابهها من تحديات.

رابعًا: أهداف الدراسة

تطمح هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- ✓ معرفة أهم التحديات التي تواجه بناء دولة في المغرب العربي.

- ✓ معرفة العوامل المؤثرة في بناء الدولة.
- ✓ الكشف عن التحديات البنيوية لقيام الدولة الليبية.

خامسًا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: يتركز إهتمام الدراسة على ليبيا كدولة عربية عرفت حراك شعبي وإضطرابات ولا إستقرار سياسي.

الحدود الزمانية: موضوع الدراسة محصور في فترة ما بعد 2011.

سادسًا: الإطار المفاهيمي

1- الدولة: تتعدد تعاريف هذا المفهوم وتتنوع، وذلك بسبب وجهات النظر المختلفة للمفكرين والدارسين فهناك المنظور الفلسفي والسياسي والقانوني والإجتماعي، وكل منظار يعتمد على مجموعة من الأبعاد.

يعرفها ماكس فيبر (Max Weber): "الدولة على أنها مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تطالب قيادته الإدارية بنجاح في تطبيقها الأنظمة وإحتكارها الإكراه البدني المشروع".

كما هناك تعريف آخر للدولة فيليب برو (Philip Pro): "نظام معياري ورمز لمجتمع معين ومعتقدات تربط شعبًا يحيا في حدودها وتحتكر الإستخدام المشروع للعنف في مجتمع محدد.

2- عملية بناء الدولة: يعد هذا المفهوم قديمًا وحديثًا في آن واحد ذلك أن المفهوم التقليدي كان يراد به بناء مؤسسات مستقرة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية وتحقيق الأمن وصياغة الدساتير، أما المفهوم الحديث الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة يقصد به إعادة بناء الدولة الفاشلة وتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز العلاقات الاجتماعية الثقافية بين الدولة ومجتمعاتها.

ويعرفها فرانسيس فوكويما (Francis Fukuyama) كما يلي: "عملية بناء الدولة تهدف إلى إيجاد حكومة مؤسسات جديدة وتعزيز الموجود منها وتقويته".

ويعرفها تشـــارلز تيلي (Charles Tilly) على أنه: "إقامة منظمات مركزية مســـتقلة ومتمايزة بها ســـلطة السيطرة على أقاليمها وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة.

وعليـه تبقـى عمليـة نسـبية تختلـف في نمـط بنـاء وتوجهـات ومصـالح القـائمين عليهـا، كمـا تتـأثر بالسـياق الاجتمـاعي والإقتصـادي الـداخلي، كمـا يـؤثر النسـق الـدولي علـى توجهـات بنـاء الدولـة في العـالم النامي.

3- النظام السـياسـي: يعرفه جون وليام لبيار (Jon Wiliam Labiar): "مجموعة الإجراءات الخاصـة بالقرارات الموجهة لكل المجتمع، سـواء منها ما تعلق بتنظيم أو تنسـيق العلاقات بين المجموعات الخاصـة أو تلك المتعلقة بتعبئة ككل أو بالقرارات الخاصة بالعلاقات السلطوية سواء كانت مشروعة أو قهرية".

4- أهم تحديات بناء الدولة: تتجلى فيما يلي:

- ✓ عدم إستكمال عملية البناء المؤسسي للدولة.
- ✓ تضخم أجهزة الدولة.
- ✓ التأزم في علاقة الدولة بالمجتمع.
- ✓ إهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي.
- ✓ الجوانب التقليدية المعمقة لبناء الدولة.

5- أهـم مسـتلزمات ومتطلبـات بنـاء الدولـة: يتطلـب بنـاء الدولـة تـوفر بيئـة إجتماعيـة وسياسـية وإقتصـادية وثقافيـة ومؤسسـاتية تـوفر إمكانيـة الإسـتمرار والنمـو بطريقـة متصـاعدة بعيـدة عـن الإنقطـاع والتراجع ويلعب الإرث التاريخي والإجتماعي دورًا حيويًا في هذا البناء.

وعندما نتحدث عن المستلزمات السياسية الاجتماعية لبناء الدولة الديمقراطية فهذا يعني مجموعتين من العوامل:

العوامل الذاتية: التي تعين للحركة أهدافها وقيمها التي تناضل من أجل تحقيقها وتغيير الواقع الموضوعي نفسه للوصول إليها.

العوامل الموضوعية: التي لا تقوم أي حركة متميزة ومنظمة من دونها أي البنى الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية التي تخلق الحركة وتشترط تطورها وتعيين آفاق عملها.

سابعًا: الإطار النظري

1- نظرية التحديث: تنطلق نظرية التحديث في جانب البناء الاجتماعي والإقتصادي في الدول المتخلفة من فرضية مشتركة مفادها أن التخلف الإقتصادي والإجتماعي ظاهرة متأصلة في دول العالم الثالث المتخلفة وذلك وفق مؤشرات، فتنطلق النظرية على أن هناك فرق كبير بين النظم السياسية في العالم فالبناء السياسي في الدول المتقدمة يتميز بالعدالة والديمقراطية والمشاركة والتعددية السياسية.

2- نظرية التبعية: إنطلقت هذه النظرية على أسس فرضيات الماركسيون الجدد الذين يتصورون التخلق نتيجة مباشرة للنظام الرأسمالي الدولي، حيث جاءت كرد على إخفاق المنهجي والإيديولوجي للنظرية التحديث، أما فيما يخص الدولة والبناء السياسي فقد توصل مارتن كاروني إلى فرضية أن المؤثرات الخارجية هي التي تحدد طبيعة وشكل الدولة التابعة.

ثامنًا: الإطار المنهجي

1- المنهج التاريخي: يعتبر أحد مناهج البحث العلمي يعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، كما يتألف هذا المنهج من عناصر ومراحل متداخلة ومتشابكة ومترابطة ترشد العقل الإنساني إلى طريقة عملية منظمة

ودقيقة نحو الحقيقة العلمية التاريخية، فإن هذا المنهج يساعدنا على الإلمام بمسار عملية بناء الدولة في ليبيا وظروف والتحديات التي تواجهها منذ الإستقلال كما يساهم في دراسة الخلفية التاريخية والموروث الإستعماري ومدى تأثيره على عملية بناء الدولة.

2- المنهج الوصفي: يعتبر هذا المنهج فيه عديد من مزايا التي تساهم في دراستنا الذي يقوم على أسلوب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة أو موضوع محدد عبر فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة وقد ساعدنا هذا المنهج في عرض واقع الدولة الليبية ووصف كل ما يتعلق بها عبر مراحل تشكلها والأزمات التي مرت بها وأثرت على عملية بنائها.

3- منهج دراسة حالة: وهو منهج نتيجة إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردًا أو مؤسسة أو نظامًا ويركز في الأساس على دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة بجمع المراحل التي مرت بها وهذا بغية الوصول إلى قواعد يمكن تعميمها.

تاسعًا: صعوبات الدراسة

خلال إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات والعقبات نذكر منها:

- ✓ نقص المراجع والمصادر الحديثة خاصة في النظام الحكم الليبي.
- ✓ عدم وضع المصادر الأجنبية في متناول الطلبة.
- ✓ ضيق الوقت وبالتالي عدم إعطاء الفرصة الكاملة للطالب من أجل إحاطة الموضوع بجميع جوانبه.

عاشرًا: خطة الدراسة

صممت خطة الدراسة بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة إلى ثلاثة فصول حيث قمنا في المقدمة بإستعراض الأدوات النظرية والمنهجية التي إعتمدناها في تحليل الموضوع بإضافة إطار مفاهيمي للدراسة وهذا على ضوء الإشكالية التي أثرناها.

الفصل الأول: وفيه سنتطرق إلى تحديات بناء الدولة في ظل المتغيرات الإقليمية الجديدة وقد قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي المتغيرات الإقليمية الجديدة إضافة إلى مشاريع ترتيب الأوضاع السياسية في دول المغرب العربي وكذا العوامل المؤثرة في بناء الدولة في المغرب العربي.

الفصل الثاني: وفيه سيتم التطرق إلى أزمة بناء الدولة في ليبيا والتحديات التي تواجهها، حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين وهي تاريخ الدولة الليبية وظروف نشأتها وطبيعة النظام السياسي في ليبيا.

الفصل الثالث: وفي الفصل الأخير سيتم التطرق إلى ثورة 17 فيفري وأزمة إنهيار الدولة وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي أولاً أسباب سقوط نظام الحكم السياسي في ليبيا بالإضافة إلى نتائج سقوط نظام الحكم، وكذا التحديات البنيوية لقيام الدولة الليبية.

الفصل الأول:

تحديات بناء الدولة في ظل المتغيرات الإقليمية الجديدة

تمهيد:

يعيش المغرب العربي أحداثًا وظواهر لا تبعث الإطمئنان حيث ساهمت هذه التحديات في زعزعت أمن المجتمعات المغرب العربي وأمنها، وأثرت بشكل ملموس على إستقرار المنطقة بشكل عام، فالتحديات السياسية والأمنية التي تعرض لها المغرب العربي خلال الفترة الماضية لعبت دورًا في إضعاف الحياة السياسية الديمقراطية في الدول وأثرت في بنيتها التحتية وأحدثت إنقسامات هائلة، كما ساهمت بشكل كبير في قيام وتمرد الشعوب على حكوماتها وأنظمتها السياسية، مثل ما حصل فيما يسمى بثورات الربيع العربي.

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية الجديدة

لقد تأثرت دول المغرب العربي بالمتغيرات الإقليمية الجديدة التي إنجر عنها تهديدًا لأمنها ومن أهم التحديات التي واجهتها التحديات الأمنية منها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية والأوبئة إضافة إلى التحديات السياسية التي واجهتها.

المطلب الأول: التحديات الأمنية الجديدة

أولاً: الإرهاب

تعددت تعريفات الإرهاب وإختلفت ومن أهمها تعريف الفقيه LEMKIN حيث قال إن الإرهاب هو تعمد خلق الخوف عن طريق التهديد به سعيًا للتغير السياسي.

ويرى الدكتور نبيل حلمي أن الإرهاب هو الإستخدام الغير مشروع للعنف بواسطة فرد أو جماعة أو دولة.

حيث يعتبر الإرهاب الظاهرة الأكثر خطورة في العالم لما يسببه في بث الرعب والفزع وقتل الأبرياء وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة نظرًا لوسائل المختلفة وأساليبه المتطورة.

وتعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 أكبر تهديد إرهابي شهده العالم مما إستلزم ضرورة التكافل والتعاون داخل المجتمع الدولي للتصدي للمواجهات المتكررة.

كما تعرف الموسوعة السياسية الإرهاب على أنه: إستخدام العنف الغير قانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة من إغتيال وتشويه وتعذيب وتخريب، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة وهدم المعنويات الخاصة والعامة[1].

[1]- إدريس لكريتي، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الإنفرادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 28، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جويلية 2002، ص 38.

ومن الجانب القانوني ينظر إلى الإرهاب بأنه جريمة دولية لما تسببه من رعب شامل[1].

ويعرف الإتحاد الإفريقي الظاهرة على أنه إعتداء إجرامي من طرف دولة أو مجموعة يهدد الوجود البشري والمواد الطبيعة والإرث الثقافي[2].

وفي سنة 1980 وضعت لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة مشروع إتفاقية موحدة بشأن الإجراءات القانونية لمواجهة الإرهاب الدولي وعبرت عن خصائصه بقولها: "أن الإرهاب الدولي يعد عمل عنف خطير يصدر من فرد أو جماعة يوجه ضد أشخاص أو منظمات أو أمكنة أو وسائل النقل والمواصلات بقصد التهديد أو القتل أو التسبب في خسائر جسيمة"[3].

ومن أبرز الجماعات الإرهابية "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وهي التسمية الجديدة لجماعات الدعوة والقتال التي توسعت نحو الصحراء وإستهدفت المصالح الأجنبية في الجزائر وخاصة بعد إعتلاء عبد المالك "درودكال" المكنى "أبو مصعب عبد الودود" إمارة التنظيم، حيث أعلن رسميًا إنتماءه للقاعدة بتاريخ 24 جانفي 2007.

ومن أبرز الجماعات الإرهابية في إفريقيا أيضًا تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا سنة 1998 ومحاولة إغتيال الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" في أديس أبابا بتاريخ 26 جوان 1995 إلى جانب الهجمات الإنتحارية في الدار البيضاء سنة 2003 إلى جانب العديد من الهجمات الأخرى تثبت هذه الحوادث وغيرها تحول منطقة الساحل الإفريقي إلى تربة خصبة

[1]- عبد الرحيم صديقي، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 98.

[2]- عبد الله بوعلاوي، دحمان عثمان الشيخ، البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية إتجاه دول الساحل بعد 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات إقتصادية دولية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2012-2013، ص 36.

[3]- عبد السلام علي جعفر، بين جريمة القرصنة وجرائم الإرهاب الدولي، بحث مقدم إلى إتحاد المحامين العرب السادس عشر المنعقد في الكويت سنة 1987، (ب.ت)، الجزء الثاني، ص 567.

للجماعات الإرهابية في ظل الفراغ الذي تركته الحكومات والأنظمة الضعيفة الغير قادرة على توفير الإمكانيات للتصدي لهذه الظاهرة.

ثانيًا: الهجرة غير شرعية

تعتبر بأنها الإنتقال من مكان لآخر، ويعد حق التنقل من حقوق الإنسان المهمة، لما يحققه من منافع عدة ولكن ليست على إطلاقها، فلابد أن تقيد ببعض القيود التي تنظم تلك الحقوق من الناحية الشرعية والأمنية والإنسانية فلا يترك صاحب حق يتصرف من غير ضوابط لأنه قد يضر بحقوق غيره من الناس، كما لا يجب أن إشتغل الإنسان حقه على وجه غير مشروع لذا قد توضع قيود على إستعمال حقه لشغل من أجل مصلحته[1].

1- أسباب ودوافعها:

إن الهجرة المغاربية لدول أوربا هي ظاهرة بارزة لمنطقة المغرب العربي وهي عنوان متغيرات إجتماعية عديدة، ساهم في تشكيلها التفاعل التاريخي والواقع الاجتماعي بفعل القرب الجغرافي والتقاطع الثقافي بين ظفتي البحر المتوسط، فالبرغم من القوانين المسنة للحد من الهجرة إلا أنه إستمر تفاقم الخلل بين الشمال والجنوب، كما تشهد الهجرة السرية تفاقمًا كبيرًا بسبب عوامل جاذبة وأخرى دافعة وعوامل النداء[2].

[1]- مصطفى عبد العزيز مرسي، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي، ندوة من تنظيم جامعة الدول العربية، المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، القاهرة، 2007، ص 01.

[2]- أمينة امحمدي بوزينة، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير شرعية في الملتقى الوطني الثاني، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية، حالة الجزائر، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 25-26 ماي 2013، ص 05-06.

2- العوامل الدافعة للهجرة: تنقسم إلى:

*- **أسباب إقتصادية:** تتمثل في:

- ✓ التباين الاقتصادي بين الدول المصدرة والجاذبة للمهاجرين.
- ✓ قلة فرص العمل.
- ✓ إنخفاض الأجور ومستويات المعيشة.
- ✓ الحاجة إلى أيدي عامة في الدول المستقبلة للمهاجرين.

*- **أسباب إجتماعية:** تتلخص فيما يلي:

- ✓ صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده في العطلة وذلك بإبرازه لمظاهر الغنى من سيارة وهدايا وعقار... إلخ.
- ✓ تأثير الإعلام المرئي.
- ✓ القرب الجغرافي من أوربا.

*- **أسباب سياسية وأمنية:** حيث تعاني معظم الدول العربية من حالة عدم الاستقرار السياسي وكثرة ظاهرة الفساد وإهدار الموارد وتعدد الحروب الإقليمية فحركات الإضطهاد الممارسة ضد الجماعات سواءًا بسبب إنتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية أجبرت الأفراد على النزوح من مناطق غير آمنة إلى أخرى أكثر أمنًا وهو ما يطلق عليه إسم اللجوء السياسي.

*- **عامل النداء:** إن حلم الهجرة في أذهان العديد من الشباب فالهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة المنع ورد فعل لإغلاق الأبواب أمام الهجرة الشرعية وخصوصًا يعد ظهور مصطلح العولمة فالكثير من الدول النامية تعتبر العولمة مصدرًا للهجرة حيث شملت تحولاً كبيرًا في التكنولوجيا.

لكن حكومات البلدان التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل المسؤولية عن مأساتهم إذ أن إخفاق أنماط التنمية التي إنتهجتها وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لأبنائه هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأي ثمن.

بذلت جهود كبيرة ومتعددة للحد من الظاهرة أهمها:

- ✓ القمة المتوسطية التي عقدت في تونس بتاريخ 05 ديسمبر 2003.
- ✓ جهود المنظمات واللجان الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

ثالثًا: الجريمة المنظمة

فرضت الجريمة المنظمة نفسها على مجتمعات عديدة من دول العالم وأصبحت هذه المنظمات التي تمارس هذا النوع من الإجرام ذات سطوة ونفوذ بحيث تفرض الرعب والخوف في نفوس المواطنين، ونجد في هذا السياق أن الجريمة المنظمة تساعد المنظمات الإرهابية في حل أخطر مشكلة تواجهها خاصة حاجتها للسلاح والمال بالمقابل هذه الأخيرة توفر الحماية المسلحة لهذه العصابات.

لقد تطور ترويج المخدرات بشكل كبير بفعل التطور الصناعي أولاً ووجود فئات متخصصة لترويجها ثانيًا.

إن دول الساحل الإفريقي تشهد تنامي خطير لظاهرة تجارة المخدرات حيث تعرف نموًا وتفاقمًا سريعًا خاصة بعد تحول المنطقة إلى منطقة عبور للمخدرات الصلبة من أمريكا اللاتينية إلى غرب إفريقيا ثم الساحل الإفريقي والمغرب العربي فأوروبا[1].

[1]- علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 65.

إن ما يجعل منطقة الساحل الإفريقي منطقة عبور للمخدرات مع إمكانية يحولها إلى الإستهلاك هو قربها من منطقتين هما:

1- دولة المغرب العربي: التي تعتبر مصدر إنتاج التي تجني من خلالها ثلاثة عشر مليار دولار سنويًا أي تعادل مرتين مداخلها من السياحة، بالإضافة تساهله مع المهربين والتوجه لدول الساحل وتوزيع المنتوج[1].

2- دول غرب إفريقيا: فتجد الصحراء الموريتانية والمالية أصبحتا مضمار للطائرات الصغيرة المحملة بأطنان من الكوكايين، أما تجارة الأسلحة فتعد إفريقيا من المناطق الأكثر تضررًا من الإنتشار العشوائي وغير المراقب والتجارة غير الشرعية لهذا النوع من الجرائم المنظمة الغير وطنية، وتعتبر من أهم المشاكل الكبرى للأمن في إفريقيا شبه الصحراوية الدامية بالعديد من النزاعات والصراعات وبالنسبة للساحل الإفريقي فهي تحتل المرتبة الثانية عالميًا ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير شرعية فعدد الأسلحة المتداولة في هاته المنطقة من القارة يفوق ثمانية ملايين قطعة سلاح.

إن ما يزيد خطورة هذا النوع من الجريمة هو الطابع القبلي ووجود النزعة الإنفعالية التي تشهدها العديد من الدول في هاته المنطقة على غرار تمرد الطوارق في نيجر ومالي ومشكلة دارفور في السودان وعدم إستقرار في تشاد وموريتانيا ونيجريا وساحل العاج وميرا ليون[2].

تعتبر تجارة الأسلحة غير مشروعة من المغذيات الأساسية لإستمرار الإرهاب في الساحل والذي يضمن بدوره الحماية ويقوم بشراء هذه الأسلحة.

[1]- ص. ج، الرباط يجني 13 مليار دولار سنويًا من تجارة الحشيش، الخبر، العدد 6198، الجزائر، 2010/07/25، ص 02.

[2]- مولود غشة، التجارة غير الشرعية بالأسلحة، مجلة الجيش، العدد 547، الجزائر، فيفري 2009، ص 28-31.

وذلك في ظل غياب رقابة دولية صارمة بالإضافة إلى أن البيئة الإفريقية جذابة لهذا النوع من الجرائم نظرًا لوجود صراعات ونزاعات.

رابعًا: تبيض الأموال

تعتبر مظهر للجريمة المنظمة التي تتضمن على العموم الفساد المالي، والإداري في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة وكذلك قطاع الإدارات الحكومية، وقد تفاقمت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة تبعًا للعولمة السياسية والإقتصادية وتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

ولقد طالبت الحكومات والهيئات والمجتمع الدولي إلى ضرورة مكافحة هذه الآفة التي تتعارض أساسًا مع المفاهيم الإنسانية والأخلاقية والدينية، وأيضًا أدى إلى سيطرة رأس المال على القرار السياسي وسيادة الدول على أراضيها لأن العالم أصبح بمثابة قرية موحدة بمالها من أثر سيء على الاقتصاد الوطني والعالمي وعدم إستقرار الأسواق وخاصة المالية[1].

مما أدى إلى وجود قلق متزايد بين الدول حيث صرح العديد من المسؤولين السياسيين في هذا الشأن وإصدار مؤسسات النقد والبنوك المركزية تعليمات إلى البنوك بإتخاذ الإجراءات التي تساهم في الحيلولة دون حدوث عملية غسيل الأموال، حيث نجد أن البنوك هي صمام الأمان والإستقطاب المساعد في تنفيذ هذه الظاهرة وذلك لإظهارها كأنها مال حلال لا شبه فيه.

إن الدين الإسلامي له دور في محاربة هذه الظاهرة فالعدالة الإسلامية النابعة من المبادئ الثابتة في الفقه الإسلامي لا تتغير بتغير الأهواء وقد جاء في القرآن الكريم من سورة البقرة: "ولا تأكلوا

[1]- الأخضر عزي، دراسة ظاهرة تبيض الأموال (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية) ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2010، ص 165.

أموالكم بينكم بالباطل وتداوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعملون" الآية 188.

ومن الآثار المترتبة على جريمة غسل الأموال: هي:

- ✓ زعزعة الاقتصاد الوطني والدولي.
- ✓ ضرب المشاريع الاقتصادية الناجحة.
- ✓ زيادة الثراء الفاحش دون بذل أي جهد.
- ✓ تبذير الأموال والفساد الأخلاق الاجتماعي والإقتصادي.

خامسًا: التحديات البيولوجية والبيئية

يعتبر جملة من السلوكيات الإيجابية التي تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة (تلوث، تخريب...)

إن مفهوم الأمن البيئي يتناول مسألتين: الأولى هي العوامل البيئية التي تكون سببًا في النزاعات والثانية تتمثل في تأثير التدهور البيئي على التنمية الاقتصادية فالأمن البيئي يتعامل مع أخطار تتمدد ببطيء مقارنة بأخطار الحروب، لذلك فإن المدى الزمني المطلوب لتخطيط سياسات حماية البيئة طويل نوعًا ما ومع تزايد الاهتمام بقضايا البيئة أصبحت هناك ضرورة لتشريع موحد لحماية البيئة، فهو مشروع قد يمد متجدد لا يقل أهمية عن سباق التسلح وحماية الحدود[1].

[1]- هيرفة دومیناخ، میشال بیکویة، كتاب السكان والبيئة، ترجمة دكتورة جورجين حداد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003، ص 77.

ومن أهم المشاكل التي تواجه الأمن البيئي هو:

1- التلوث: الذي يعتبر مشكلاً دوليًا تساهم فيه جميع الدول تأثرًا وتأثيرًا، فكميات هائلة من الملوثات تنتقل عبر الرياح والمياه ومع الأمطار من بلد لآخر وهناك مشكلة تلوث مياه الأنهار والمحيطات والبحار، التي أصبحت مشكلة عالمية بالإضافة إلى مشكلة تصدير وإستراد المواد الغذائية من مناطق ملوثة وذات تأثير خطير، وتحولها من مشكلة إقليمية إلى مشكلة عالمية ومشكلة ثقب الأوزون التي تشرك فيه كل دول العالم، وتعتبر من أهم المشاكل البيئية التي يعتبر العالم كله مسؤول عنها، فالتقدم الصناعي حمل آثار سلبية بفعل التلويث المتزايد والمخيف الناجم عن إستمرار التدفق الحالي للغازات المخربة للمحيط الأرضي البيئوي، وينذر بكارثة بيئة شاملة بعكس ظواهر ارتفاع درجة حرارة الأرض 3-5 وإتساع فجوة الأوزون وكذلك أزمة نقص المياه العذبة وتلوثها واضمحلال الغابات الطبيعة[1].

2- الأوبئة والأمراض المعدية: إن قضية الصحة قضية عالمية لأن الأوبئة والأمراض تهدد السلم والأمن العالمي مما دفع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الغير حكومية للإهتمام بهذا الموضوع وإيجاد نوع من التضامن الصحي العالمي لمواجهة المخاطر المحتملة.

تعود مشاكل الأمن الصحي بجذورها إلى جذور الإنسانية نفسها ولكنها تغيرت عبر القرون المتعاقبة، وقد أشارت منظمة الصحة العالمية أن إنتشار الأمراض المعدية ليست ظاهرة جديدة فالتنقلات البشرية للسياحة أو الهجرة نتيجة كوارث، وتطور التجارة الدولية للمواد الغذائية والبيولوجية، والتغيرات الاجتماعية والبيئية وتدمير الغابات والتغيرات المناخية بالإضافة إلى التطور الحاصل في طرق الإنتاج والتوزيع وتغير عادات المستهلكين كل هذا ساعد على إنتقال الأمراض والأوبئة بالإضافة إلى

[1]- حوقة فتحي إسماعيل، تلوث البيئة إلى أين، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 65.

عدم إمتلاك بعض الدول لآليات عمل تسمح بإكتشاف مبكر للأمراض وعدم إمتلاكها أيضًا للتقنيات المناسبة لمعالجة الأوبئة في حال إكتشافها وعدم وجود آليات عمل دولية مناسبة تقنية وقانونية.

ففي العقدين الأخيرين من القرن العشرين كان هناك إنتشار هائل لفيروس الإيدز في العالم كله وخاصة إفريقيا ليصبح المرض الأكبر ضررًا الذي عرفته البشرية لأنه يصيب الفئات العمرية الأكثر إنتاجًا (15-49 عامًا) حيث زاد من نسبة الفقر وعدد تخفيض اليد العاملة وإيقاف عملية النمو الاقتصادي وهذا أدى إلى إعتبار الفيروس مشكلة صحة دولية.

بالإضافة إلى إنتشار أمراض أخرى أخف وطئة من الإيدز في الدول النامية ودول العالم الثالث بصورة كبيرة رغم وجود أدوية لها ولكن بسبب عجز هذه الدول الفقيرة من تأمين علاجات الضرورية، بحيث أنها ظهرت أمراض جديد لا يوجد علاج لها مثل أنفلونزا السارز وأنفلونزا الدجاج أو الطيور حيث عجز الإنسان أمام هذه الأمراض والأوبئة الغريبة رغم كل التطور التقني والبيولوجي الذي توصل إليه[1].

وهي تعتبر خطرًا على السلام والأمن العالمين هذا ما أدى إلى ظهور مصطلح التضامن الصحي الذي تم الإعلان عنه عام 1997 حيث عرف باسم إعلان جاكرانا الذي يشجع على التعاون العالمي في مجال الصحي يهدف إلى تعزيز الأمن الصحي حيث أن النقطة الأهم التي يجب معالجتها هي الحصول على الدواء من قبل الجميع فحتى عام 1994 كانت جميع الدول تستطيع إنتاج كل الأدوية التي تحتاج قبل الحصول على إذن المخترع ولكن منذ عام 1994 بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية أصبحت الدول مجبرة على دفع مبالغ من المال لصاحب الدواء طوال 20 سنة.

[1]- المرجع نفسه، ص 68.

إذ مشاكل الصحة والأمن الصحي تتطلب أفعال أكثر من أقوال وإعلانات فبعض الأمراض والأوبئة تشكل فعلاً خطرًا على السلام والأمن العالمي في حالة عدم وجود سياسات وقت وعلاج.

المطلب الثاني: التحديات السياسية

تعد السياسة الداخلية الجذر الأساسي الذي يؤثر على بنية الدول التحتية، فكلما كان هناك نوع من الاستقرار والثبات في السياسة الداخلية للدول، كلما إنعكس ذلك على الوضع الخارجي لها، والذي يؤثر على وضعها الأمني والإقتصادي والإجتماعي وغيرها، وقد بات لزامًا على الدول إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية بما يتلائم مع علاقاتها الدولية.

وتعرف التحديات السياسية الداخلية بأنها التهديدات والصعوبات السياسية الداخلية التي يواجهها العالم العربي، والتي تنعكس على بيئة الداخلية، وتضعف من بنية التحتية، وتؤثر على الأجندة السياسية للدول العربية على الصعيدين المحلي والدولي.

ومن أهم الأمور التي تؤثر على السياسة الداخلية في العالم العربي[1]:

- ✓ التوجه الديمقراطي، والمشاركة السياسية، وسيادة القانون وفعالية الإدارة.
- ✓ التنمية الاقتصادية وفرص العمل وتعزيز الوضع المالي.
- ✓ إصلاح القطاع الأمني الداخلي.
- ✓ التعاون داخل منطقة الوطن العربي، دوليًا مع الإتحاد الأوروبي.

[1]- أسامة أحمد محمد الشركسي، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي 2011-2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 17.

ومن أهم التحديات التي تواجه العالم العربي كالآتي:

أولاً: الإصلاح السياسي

تعتبر فكرة الإصلاح قديمة بقدم الإنسانية، حيث نادى قدماء المفكرين اليونان كأفلاطون وأرسطو بالكثير من الأفكار الإصلاحية مثل سن القوانين وتطبيق العدالة وتنظيم المجتمع والدولة بما يضمن الاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة، وكانت فكرة الإصلاح ومازالت هدف العديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والإجتماعية الأسمى في أقاصي الأرض[1]، فضلاً عن كونها محورًا رئيسيًا في نظريات الفلاسفة والمفكرين السياسية منذ العصور الوسطى وحتى القرن الواحد والعشرين، أما في العالم العربي، فقد نشأت فكرة الإصلاح في الدولة العثمانية وتحديد في المجال العسكري بعد هزيمتها أمام روسيا القيصرية في عام 1774، والتي إمتدت في وقت لاحق لتشمل المجالات السياسية والإدارية والإجتماعية.

يرتبط الإصلاح السياسي بعملية التغيير وهو ذو أبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية وقد تجلت هذه العملية في العديد من المفاهيم الشائعة في وقتنا هذا ومنها: التغيير والتنمية السياسية والتحديث والتغير السياسي والتحول حيث أن جل هذه المفاهيم مرتبطة بالعالم الثالث والذي يشمل الوطن العربي، وبالرغم من أن عملية الإصلاح من الضرورات الملحة من أجل إعادة ترتيب البيت العربي وتحصينه ومواجهة الإستحقاقات المستقبلية، إلا أنه مازال يثير جدل وتساؤل العديدين في العالم العربي، حيث لا يزال يكتنف أهداف الإصلاح ودوافعه الكثير من الغموض، الأمر الذي يعطل فرص تحقيق إصلاح سياسي في كثير من دول العالم العربي.

[1]- المرجع نفسه، ص 18.

وقد عرف عربي الإصلاح السياسي في إطاره الواسع بأنه إجراء تحسينات والقيام بتحولات إيجابية بالمقارنة بواقع الحال، فهي تركز على جودة الحكم وصلاحيته، وبالتالي يمكن القول بأن الإصلاح السياسي يهتم بتحسين كفاءة النظام بصفته عملية محايدة قيميًا، أي أنه ليس بالضرورة أن يتبع حذو النمط الغربي، ولكن يتعين على عملية الإصلاح السياسي في بعدها التحديثي المؤسسي أن تزيد من فعالية النظام من خلال خلق مؤسسات تزيد من مشاركة الأفراد وتضمن حقوقهم[1].

فالإصلاح السياسي عبارة عن خطوات فعالية وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع من أجل خلق أنظمة ديمقراطية وحقيقية تعتبر فيها الحرية القيمة العظمى وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وتقوم على مبدأ إحترام الجميع الحقوق في ظل المؤسسات السياسية الفاعلة وعلى رأسها التشريعية والقضاء والخضوع وللحكومة الخاضعة للمسائلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية، ومن هنا نرى بأنه لا يمكن لهذا التحسين في مضمون ممارسة العملية السياسية أن يتم في ظل غياب الأطر والأبنية والمؤسسات القادرة على إستيعاب والتعبير عن تغير مضمون ممارسة العملية السياسية بشكل يسهم في تفعيل المشاركة في إتخاذ القرارات.

ويمكن تلخيص أهم التحديات القادرة على الحد من إندفاع حركة الإصلاح ولاسيما في المنطقة العربية والتي تواجه أزمات متعددة تعرقل حركة الإصلاح، على النحو التالي[2]:

- ✓ **العوامل السياسية:** بما في ذلك ضعف الإرادة السياسية للطبقة الحاكمة وغياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها، وتدني المشاركة السياسية لدى الجماهير ولاسيما

[1]- المرجع نفسه، ص 19.

[2]- المرجع نفسه، ص 22-23.

النساء وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي، وعدم الاستقرار السياسي والتطرف والفوض والأزمات والحروب الأهلية.

- ✓ **العوامل الثقافية:** حيث تلعب العوامل الثقافية دورًا مؤثرًا على الإصلاح السياسي إما بدفعه إلا الأمام أو العكس من خلال وقف عملية الإصلاح وإعاقتها، وتلعب تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمة وأنماطه السلوكية دور مباشر في التأثير على الإصلاح إما بالسلب أو الإيجاب، كما يعد الدين في المجتمعات المحافظة من العوامل الثقافية التي تحد من عملية الإصلاح، حيث أن عدم دعم رجال الدين للكثير من الإصلاحات والتغييرات يفقدها شرعيتها، وبالتالي يتم رفضها.
- ✓ **العوامل الاقتصادية:** حيث تعاني معظم الدول من الأزمات الاقتصادية كقلة الموارد والإمكانيات وإنتشار الأمية والفقر والبطالة وتفاقم حجم الفجوة ما بين الأغنياء والفقراء، وبالتالي تحول هذه الأزمات دون تحقيق الإصلاح السياسي أصبح الحديث عنه أشبه بالترف الفكري.

ثانيًا: الدولة الفاشلة

حولت الوكالات الحكومية الغربية والمنظمات الدولية إهتمامها على مدى فاعلية العقد الماضي ويشكل متزايد إلى قضية "هشاشة" و"فشل" البلدان النامية التي تواجه الحرب والعنف والفقر المدقع، وقد عرضت هذه المسألة بوصفها تحديًا رئيسيًا للسياسات الدولية في ميادين الأمن والمساعدة الإنمائية، كما لعب محللو السياسات والعلماء دورًا أساسيًا في نشر المفهومين وإعطاء الشرعية عليهما[1].

[1]- شرايطة سميرة، تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني "دراسة العلاقة بين الفشل الدولاني والتهديدات الأمنية الجديدة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009-2010، ص 49.

يعرف كل من العنبر ومحمد الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي فقدت سيطرتها على ظواهر العنف الخارجية عن الأطر القانونية، الأمر الذي قد يؤدي عجز الدولة فيما بعد عن تحقيق السلام وضمان الاستقرار لأفرادها، وممارسة سلطاتها وسيطرتها على أراضيها، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى فشلها في ضمان إستمرارية النمو الاقتصادي، وتتسم الدولة الفاشلة يعدد من الخصائص من أهمها إنهيار القوانين والأنظمة فيها بحيث لا تعود مؤسسات الدولة قادرة على حماية مواطنيها من مظاهر العنف، وقد تلجأ هذه المؤسسات إلى إستخدامه في حالات أخرى لقمع مواطنيها ورغباتهم، والمتمثلة بالحاجات والخدمات الأساسية التي تضمن رفاهية هؤلاء الأفراد، وفقدان الدولة لكيانها الذي يمثلها على الصعيد الدولي.

يتم قياس فشل الدولة وفقًا لحزمة رئيسية من المؤشرات السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية[1]، حي تتمثل المؤشرات السياسية والأمنية بقياسها لمصداقية وشرعية نظام الحكم وتراجع قدرته على تقديم الخدمات لمواطنيه والتقصير في تطبيق أحكام القانون وعدم الاستقرار السياسي وتزايد حدة التدخل الخارجي، وأما المؤشرات الاقتصادية فتتمثل في عدم إنتظام التنمية الاقتصادية وتدهور الأوضاع الاقتصادية الوطنية، وإزدياد معدلات الفساد، وأما المؤشرات الاجتماعية، فتمثل بتصاعد الضغوط الديمغرافية وإنخفاض تأمين الحاجات الأساسية للأفراد المجتمع وتزايد حركة اللاجئين أو إلى خارج البلاد أو التهجير القسري ووجود إرث عدائي بين أفراد الدولة وإنتشار ظاهرة هروب العقول والكفاءات العلمية والعملية، ولكل مؤشر من هذه المؤشرات حدته وأثره[2]، فهذه الأنماط على إختلافها تجعل وضع كل دولة متفردًا بالقياس مع مؤشرات الفشل، حيث قد تظهر دولة ما حالة من الفشل

[1]- المرجع نفسه، ص 50.

[2]- المرجع نفسه، ص 52.

تختلف عن حالة دولة أخرى وذلك بالنظر إلى منظومة الدولة القيمة والتاريخية وقد لعب هذا الأمر دورًا في التحديات السياسية التي واجهها الوطن العربي خلال الربيع العربي، حيث نلاحظ بأن التحديات السياسية كانت من أبرز المؤشرات التي تقيس درجة فشل الدولة العربية التي لا تزال تعاني من الإستبداد السياسي الذي تتمثل بإنتقال السلطة وقمع الحريات وتوريث الحكم، الأمر الذي جعل الفشل السياسي ملازمًا للدولة العربية، وقد كانت هذه الظاهرة المرضية من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إندلاع ثورات الربيع العربي في عام 2011، والتي عكست ظاهرة الفساد الذي كان متفشيًا في المنطقة والتي لا تزال في تزايد مستمر بشكل يمس جميع الدول العربية بدرجات مختلفة.

ثالثًا: الديمقراطية

تعد التحولات والضغوطات التي يمر بها العالم العربي خلال هذه الفترة من حروب حادة ونزاعات عنيفة، ذات أثر كبير ومباشر على العالم أجمع، فالصراع القائم بين قوى الديمقراطية والإستبداد وبين الحداثة والركود يعد من أهم الأسس التي ستساهم في إعادة تشكيل حياة الكثير من بلدان الوطن العربي[1].

وتعد النزاعات والصراعات التي حدثت وبالتحديد في الوطن العربي ذات صبغة مختلفة عن باقي الصراعات التي شهدتها الساحة العربية من قبل، فحركات التحرر السياسية والإجتماعية والإيديولوجية الأوربية وموجات المد والجزر العالمية نقلت العنف إلى مختلف أرجاء الكرة الأرضية، وعلى ما يبدو فإن الدول العربية تأثرت بدورها من هذه الحركات والصراعات، الأمر الذي إنعكس على إيجاد وتثبيت مفهوم الحكم العربي الفردي الإستبدادي، وقد بات تحقيق الديمقراطية في البلاد العربية يفتقر إلى العديد من المقومات، والذي جعل من تجربة الثورة التونسية والمصرية من انتخابات شرعية وخضوع لإدارة

[1]- أسامة أحمد محمد الشركسي، مرجع سابق، ص 25.

الشعب تجربة صعبة التحقيق على أرض الواقع، فما يحدث من نزاعات وصراعات في الوطن العربي، يجعل فكرة تحقيق الديمقراطية يعيده المنال، ولذلك كان لابد أن يسعى القادة وصناع القرار إل التوجه نحو الديمقراطية من خلال تأسيس بنية تحتية، وأرض صلبة لتحقيق حرية الرأي، وتكوين أحزاب سياسية من أجل تعزيز الثقافة الديمقراطية.

وقد شهدت الفترة الأولى من عام 2011 تغير تاريخيًا في العالم العربي، حيث شهدت الإنتفاضات وأثارت حركة المنطقة بأكملها والتي دعت إلى الحرية، وبهذا أضيفت صفحة أخرى إلى تاريخ الديمقراطية مكرسة لتطلعات الشعوب للتحكم بمصيرها، لقد كانت هذه الأحداث نقطة تحول تاريخية للديمقراطية، ليس من خلال التغييرات الموضوعية في الجهاز السياسي فحسب، بل وأيضًا من خلال العملية ذاتها والتي أدت إلى هذا التصعيد، وخصوصًا الدور الجديد والأساسي الذي أداه الشباب بوصفهم أطراف التغيير، والدور الحيوي الذي يؤديه مستوى من تعليم السكان المعنيين، وإمكانية حصولهم على تكنولوجيات المعلومات والإتصالات الحديدة وغيرها[1].

وتعد الديمقراطية نظامًا يسعى في المقام الأول إلى خلق وتكوين مؤسسات وأشخاص تدعم وترسي قواعد الحريات والمشاركة الشعبية في الحكم، أي أن الثقافة الديمقراطية تحتاج إلى بناء أفراد ومؤسسات قادرة على تأسيس نظام جديد قائم على التفاهم والتعايش بين الجهات الحاكمة وبين متطلبات الشعب.

والواقع أن غالبية المؤسسات العامة والأحزاب السياسية في المنطقة العربية تتسم في ضعف ديمقراطية في هياكلها الداخلية، فهي مصممة على أسس هرمية ومركزية، لذا فهي تفتقر إلى أضفاء الطابع المؤسسي وغير قادرة على إتباع المبادئ الأساسية لممارسات الديمقراطية في عمليات صنع القرار

[1]- المرجع نفسه، ص 27.

والإنتقال إلى القيادة، وبالتالي يمكن تلخيص التحديات الرئيسية أمام التحول الديمقراطي في العالم العربي على النحو التالي[1]:

- ✓ تولي الجيش أو الشرطة والدور الذي ستؤديه في السلطات والمجتمعات الجديد.
- ✓ إستبعاد النساء والأقليات (الجماعات العرقية أو الطوائف الدينية كالمسيحيين في البلدان ذات الأغلبية المسلمة).
- ✓ إندلاع الفوضى والعنف أو الصراعات الأهلية.
- ✓ التدخل الأجنبي العدائي.
- ✓ عدم القدرة على تلبية توقعات الناس العالية ووفقًا لشروط الثورات الناجحة، كوضع دستور جديد يضمن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين أو إعتماد سياسات إقتصادية تضمن النمو وخلق فرص العمل ومحاربة الفساد والحد من الفقر.

[1]- المرجع نفسه، ص 28.

المبحث الثاني: مشاريع ترتيب الأوضاع السياسية في دول المغرب العربي قبل 2011

إن دراسة النظم السياسية تعتبر من أهم وأبرز مجالات علم السياسة الحديث الذي يتميز بالتجربة والتخصص، وذلك أن تحليل النظام السياسي أصبح يشكل حجر الزاوية في فهم وتفسير سياسات الدول، الداخلية منها والخارجية في أدق تفاصيلها من خلال التطرق إلى البنية الهيكلية والدستورية للنظام وعلاقة هذه البنية بالوظيفة.

يكشف الواقع الممارساتي داخل الأنظمة السياسية المغاربية، تجاوزًا في العديد من الحالات للنص الدستوري والقانوني، ولذلك يكون التفريق ضروريًا لفهم الواقع السياسي في النظم السياسية المغاربية، لكن تجدر الإشارة إلى أنه وفي ظل التحولات التي تعرفها العملية السياسية في الدول المغرب العربي لابد أن نوضح أن العملية السياسية لا تعرف إستقرارًا بشكل عام في كل الدول المغاربية، إضافة إلى ذلك وقبل الخوض في تفاصيل هذا المطلب لابد أن نشير إلى بعض النقاط، فبإستثناء المملكة المغربية ذات التوجه الملكي، فإن النظم السياسية المغاربية جمهورية، حيث نصت كل الدساتير المغاربية عن ذلك صراحة، وإذا كانت تشترك هذه الدول في كثير من خصائص الحكم وواقع الممارسة المتشابهة، إلا أن بعض الظروف التي صاحبت تطور كل نظام تفرض علينا تناول كل بنية على حدى.

المطلب الأول: المغرب والجزائر

أولاً: المملكة المغربية

عرف المغرب أول دستور مكتوب له بعد الإستقلال سنة 1962 شارك الشعب في إنشائه عن طريق الإستفتاء، وكرس لنظام ملكي دستوري ديمقراطي إجتماعي، يمزج بين التقليدية الدينية والتاريخية

الدستورية، وقد مثل هذا الدستور أساسًا وهيكلاً للدساتير الخمسة الآتية بعده[1]، حين كرس بشكل نهائي للملكية بوضعها في قلب البناء المؤسسي للمغرب، حيث يكشف عن ذلك آخر دستور للمملكة في 2011...[2].

يضم الإطار المؤسسي للمملكة المغربية ثلاث سلطات تقوم العلاقة على أساس الفصل بينها وهي: السلطة التنفيذية: وتظم كلا من المؤسسة الملكية، برئاسة الملك الذي تؤول إليه السلطة عملاً بنمط الخلافة الوراثية وكذلك الحكومة التي يقوم الملك بتعيينها، فرئيس الحكومة يتم تعيينه من الحزب الفائز في انتخابات مجلس النواب، في حين يعين الوزراء بإقتراح من طرف رئيس الحكومة، أما السلطة التشريعية تأخذ المملكة المغربية بثنائية السلطة التشريعية وتتكون من مجلسين هما: "مجلس النواب ومجلس المستشارين"، وذلك حسب ما نص عليه الفصل 60 من دستور 2011 "يتكون البرلمان من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه"، ويضطلع البرلمان في مجمل صلاحياته بمهمة التصويت على القوانين، ومراقبة عمل الحكومة، بالإضافة إلى تقيم السياسات العمومية، التي أصبحت كمعطى جديد من صلب العمل البرلماني، وبخصوص السلطة القضائية، فالقضاء في المملكة المغربية مستقل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث تصدر وتنفذ الأحكام باسم الملك الذي يعد ضامنًا لإستقلال القضاء، كما يقوم بتعيين القضاة بظهير شريف بإقتراح من المجلس الأعلى للقضاء، الذي يعد أعلى هيئة في السلطة القضائية، يسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة فيما يخص إستقلاليتهم وتعيينهم وترقيتهم وتأديبهم، أما التنظيم القضائي للمملكة المغربية فهو مكون من نوعين من المحاكم، تتشكل

[1]- شهرزاد صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص 90.

[2]- عبد الله الترابي، تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات، مبادرة الإصلاح العربي، إصلاح الدستور، 2011، ص 08.

الأولى من محاكم القانون العام أو المحاكم العادية التي تظم، المجلس الأعلى، ومحاكم الإستئناف، والمحاكم الإبتدائية، أما الثانية فهي المحاكم المتخصصة، والتي بدورها تظم، المحاكم الإدارية، والمحاكم التجارية، ومحاكم الإستئناف الإدارية، ومحاكم الإستئناف التجارية[1].

يكشف واقع الممارسة السياسية عن حقيقة أن الحقل السياسي المغربي بشكل عام، حقل مركب تتداخل فيه المرجعيات التقليدية الأصيلة بالمرجعيات الحداثية، بشكل يعكس زئبقية النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي، نتيجة إزدواجية الصريح والضمني، في معادلة الحكم، وما يمثله دور الملك في النظام السياسي المغربي[2]، بصفته يتمتع بصلاحيات دستورية وأخرى روحية لا يشاركه فيها أحد ولا يعهد بها إلى أي شخص بإستثناء خليفته، فالملك في ممارسة مهامه لا يعترف بمبدأ الفصل بين السلطات، حيث يظهر حضوره جليًا على مستوى كل السلطات والمؤسسات، فهو الذي يعين، وهو الذي يترأس ويقرر، وهو الذي يعزل بشكل يجعله مهيمنًا على كل مفاصل الحكم، كما لا يمكن خضوعه للمسائلة[3].

المجتمع المدني: وضع أول دستور للمملكة المغربية مجموعة من القوانين التي تسمح بالتعددية الحزبية وإنشاء المنظمات المدنية وتضبط هذه الممارسة، وقد عرفت المملكة المغربية منذ ذلك الحين وتواليًا تأسيس عدد كبير من الأحزاب بمختلف والإيديولوجيات والتوجهات السياسية، وبرغم فتح المجال أمام الممارسة الحزبية مبكرًا في المغرب، إلا أن تجربة الأحزاب السياسية تكشف عن تأثرها بنوعية العلاقة التي ربطت النظام السياسي المغربي بالمنظومة الحزبية عامة، حيث مارست السلطة

[1]- دستور المملكة المغربي الصادر في 29 جويلية 2011.

[2]- محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام الملكي المغربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 173.

[3]- عبد الرحيم العلام، صلاحيات الملك في الدستور المغربي، دراسة نقدية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41-42، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 143.

حضورًا فعليًا ومقررًا في رسم إطار تحرك الأحزاب والمنظمات المدنية في ممارسة نشاطاتها، تارة بالتضييق على بعضها، أو إختراقها، ومرات بخلق أخرى ورعاية إستمرارها[1]، كما أن واقع بنية النظام السياسي، يجعل من تأثير هذه الأحزاب والمنظمات ليس ذا وزن في معادلة الحكم، فالأحزاب السياسية وبالرغم مما تحمله من برامج، فهي لا تمثل أكثر من توابع للحكم وليست منافسة له[2]، ودورها يقتصر على نشر الثقافة السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتمثيلهم، وهي بهذه الصفة ترتبط بالمجتمع المدني أكثر من إرتباطها بالمجتمع السياسي، بشكل يقترب إلى دور باقي المنظمات المدنية التي لا يتعدى مجال نشاطها التأييد والتنشيط[3].

ثانيًا: الجزائر

تبنت الجزائر غداة إستقلالها نظامًا جمهوريًا في أول دستور تم تشكيله، وحافظت على هذا النهج الذي ضمنته كل الدساتير التي عرفتها الجزائر برغم التعديلات والسياقات التي عرفها تطور النظام السياسي في الجزائر، ويمكن إجمال تطور نظام الحكم في الجزائر في مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمتد من إستقلال الجزائر إلى غاية إقرار التعددية السياسية التي تضمنها دستور سنة 1989 وشهدت هذه المرحلة نمط حكم تمثل في شخصنة السلطة وإتباع النهج الإشتراكي وتبني حكم الحزب الواحد، حيث سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني على مفاصل السلطة كحزب طلائعي يهتم بتحديد سياسة الأمة، ويوجه ويراقب مؤسسات الدولة.

---

[1]- محمد المالكي، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، ضمن مشروع تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2007، ص 63.

[2]- خالد عليوة، تحولات الصراع السياسي في المغرب، في جدلية الدولة والمجتمع (مؤلف جماعي)، إفريقيا الشرق، المغرب، 1994، ص 245.

[3]- إدريس جنداري، التجربة الحزبية في المغرب "غموض التصور وإعاقة الممارسة"، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، الدوحة، فبراير 2012، ص 04.

المرحلة الثانية: عرفت الجزائر تحولاً فارقًا في مجال الممارسة السياسية، بعد إقرار دستور 23 فيفري 1989، والذي أرسى لعدد كبير من مبادئ الحكم الديمقراطي، بتكريسه للتعددية كإطار منظم يضمن توسيع المشاركة في مجال صنع القرار، وفسحه المجال للعديد من الحريات، وأقر لمبدأ الفصل بين السلطات، وفي خضم هذا الدستور عرفت الجزائر أول انتخابات رئاسية سنة 1995 لتشهد الجزائر مرحلة جديدة من النظام الجمهوري الديمقراطي، لاسيما بعد الأزمة التي عرفها البلد خلال المرحلة الإنتقالية، وما صاحبها من موجات للعنف، حيث بعد تولي الرئيس اليمين زروال مقاليد الحكم، بدأ التفكير في ضرورة بناء مؤسسات الدولة من جديد، وإعادة النظر في الآليات القانونية وسد الثغرات للتمكين للعملية الديمقراطية، لذا أجمعت القوى السياسية على ضرورة تعديل الدستور بما يتجاوب وتطلعات المرحلة القادمة، فأستبدل دستور 1989 الذي إنتقل من دستور أزمة إلى دستور إنتقالي، بدستور جديد في فيفري 1996، والذي بدوره تعرض للتعديل مرتين في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (2002 و2008) بإقتراح منه[1]، وذلك لرغبته في السير بالنظام الجزائري إلى النظام الرئاسي، حين أكد منذ توليه للرئاسة سنة 1999 أن هناك خلط بين النظام البرلماني والرئاسي في ممارسة السلطة آنذاك، وشدد على ضرورة الفصل بين السلطات، إذ يجب أن تضطلع كل سلطة بمهام واضحة بما يضمن صيرورة عملها بشكل مستقل[2]، وتتلخص أهم السلطات فيما يلي:

السلطة التنفيذية: يمثلها رئيس الجمهورية وجهاز الحكومة الذي يعينه، وبالإضافة إلى قيادة البلاد، يضطلع رئيس الجمهورية بمهام وزارة الدفاع وقيادة القوات المسلحة، وحماية الدستور وإقرار السياسة الخارجية للأمة، ويوجهها، في حين تقوم الحكومة برئاسة الوزير الأول بالسهر على تنفيذ

[1]- التقرير السنوي حول الجزائر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2012، ص 327.

[2]- كفاح عباس رمضان، مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي "الجزائر نموذجًا"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 21، جامعة الموصل، 2011، ص 14.

برنامج رئيس الجمهورية والسهر على تطبيق القوانين، أما السلطة التشريعية في الجزائر فتتكون من البرلمان بغرفتيه، وهما: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وتتلخص مهام المؤسستين في عدة وظائف تشريعية، ورقابية على أعمال الحكومة، ووظائف أخرى مالية وسياسية، وبخصوص السلطة القضائية، يأخذ النظام الجزائري بإزدواجية النظام القضائي، من خلال تأسيس محكمة عليا، تتولى تنظيم أعمال المحاكم، ومجلس أعلى للدولة يتولى تقديم أعمال الجهات القضائية الإدارية، ومحكمة تنازع تتولى الفصل في حالة تنازع الإختصاص بين المحكمة العليا، والمجلس الأعلى للدولة، وبالتالي تختص المحكمة العليا بمجال القضاء العادي في حين يختص المجلس الأعلى للدولة بمجال القضاء الإداري.

المجتمع المدني: يرتبط الظهور القانوني لمختلف تشكيلات المجتمع المدني بدستور 1989 كما أسلفنا، والذي أقر للتعددية الحزبية مما سمح بتأسيس أحزاب ذات توجهات إيديولوجية وفكرية مختلفة، ومنظمات في مجالات متنوعة.

الأحزاب السياسية: عرفت الجزائر منذ إقرارها قانونيًا ودستوريًا بحرية إنشاء الأحزاب السياسية في دستور 1989 تشكيل تنظيمات سياسية مختلفة من حيث الأفكار والمبادئ، ولو أنها أخذت في البداية شكلاً محتشمًا تمثل في الجمعيات ذات الطابع السياسي ثم تطورت إلى أحزاب سياسية، وتوالت عملية تنظيمها وإنشائها، بشكل ولد حركية كبيرة داخل المشهد السياسي الجزائري، لاسيما بعد إصدار قانون جديد للإنتخابات في 2011، ساهم في إعتماد عدد جديد من الأحزاب، لكن واقع العملية السياسية في الجزائر، يكشف عن حقيقة أن الأحزاب السياسية ليست في موضعها الوظيفي الصحيح بسبب بنية السلطة التي لا تشجع على الديمقراطية التمثيلية، بشكلها التنافسي الحقيقي، كما أن الواقع التنظيمي والسلطوي، لهذه الأحزاب يكشف عن العديد من الأزمات الداخلية والإنقسامات داخل كثير من الأحزاب كانت السلطة السياسية طرفًا غير محايد فيها، وهنا يذهب البعض إلى

التشكيك في الإستقلالية الفعلية للأحزاب السياسية من الناحية الثقافية والتنظيمية عن السلطة، فيرى أنها أما إمتداد لأحد الأجنحة أو تعمل لتأييد مشاريع السلطة دون أن تكون لها القدرة على إتخاذ مواقف مستقلة ومعارضة، وذلك لضمان البقاء السياسي.

فالأمر برمته في الجزائر يرجع إلى غياب المعارضة السياسية الحزبية أو تهميش وتغييب المعارضة بمختلف الوسائل وتقزيمها بحيث لم تعد لها قوتها السياسية، أما الجمعيات فقد بلغ عددها في الجزائر حسب تصريح رسمي لوزير الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر في يناير 2012 (93856 جمعية)، ورغم وجود عدد هائل من التنظيمات ذات التوجهات المتنوعة، فإن مساهمتها تبقى محدودة للغاية، وهذا راجع إلى التأثير السلبي للوضع غير الطبيعي، في مؤشرات الديمقراطية، على مستوى تنظيمات المجتمع المدني، وذلك رغم التسهيلات الإدارية والدع المالي العشوائي وغير العقلاني مقابل نشاطها المناسباتي، كما أن أغلب هذه التنظيمات تعرف بمبايعتها المطلقة للسلطة.

المطلب الثاني: تونس وليبيا

أولاً: تونس

شكل النظام الرئاسي والنهج الإشتراكي ممثلاً في الحزب الإشتراكي الدستوري، الخيار الأول لواضعي الدستور التونسي سنة 1959 إلا أن هذا النظام سرعان ما تطور إلى نظام رئاسي يجمع كل السلطة بيد رئيس الجمهورية، ويجعل منه محور النظام السياسي، وإستكمالاً لذلك، عمد لحبيب بورقيبة إلى تنصيب نفسه رئيسًا مدى الحياة في محاولة منه لإنهاء صراع خلافته، وتقرر ذلك بمقتضى القانون الدستوري عدد 75-13 المؤرخ في 19 مارس 1975، وبعد وصول زين العابدين إلى السلطة في نوفمبر 1987، قام بتعديل الدستور في جويلية 1988 بهدف فتح المجال أمام التعددية السياسية،

وعمل على إلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة ليصبح الترشح لرئاسة الجمهورية وحسب الدستور التونسي مشروطًا بالحصول على ثلاثين توقيعًا من أعضاء البرلمان أو رؤساء البلديات[1].

كما أجرى وفي فترات مختلفة العديد من التعديلات التي تنص على توسيع مشاركة الشعب والأحزاب السياسية عن طريق فتح مجال الحريات والحقوق، لكن ذلك لم يمنع بن علي من البقاء في الرئاسة لمدة 23 سنة، إلى غاية 2011 أين عرفت تونس أحداثًا تطالب برحيله، وإثر هذا الوضع قام بن علي بالتخلي عن منصبه، ليتقرر اللجوء للفصل 57 من الدستور الذي ينص على حالة شغور منصب الرئيس، وفق ذلك وفي يوم السبت 15 جانفي 2011 تم تولي رئيس مجلس النواب "محمد فؤاد المبزع" منصب رئيس الجمهورية، وتم إنتخاب مجلس تأسيسي في 23 أكتوبر 2011 مهمته إعداد دستور جديد للبلاد، وتعيين رئيس جمهورية بصفة مؤقتة يتولى مهمة تسيير شؤون الحكم خلال الفترة الإنتقالية، وبالفعل تم ذلك وإنتخب الدكتور منصف المرزوقي رئيسًا للبلاد، وتمت صياغة دستور جديد باسم الشعب، وقعه الرئيس في 27 جانفي 2014 ليؤسس بذلك لمرحلة جديدة نحو بناء الديمقراطية، أما بخصوص السلطات الثلاث، فإن الدستور الجديد قد حدد ملامحها، التي تتلخص فيما يلي:

تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية والحكومة، حيث ينتخب رئيس الجمهورية لمدة 5 سنوات في دورتين متتاليتين أو منفصلتين، أما الحكومة يعين رئيسها من طرف رئيس الجمهورية، من الحزب أو إئتلاف الأغلبية في الانتخابات التشريعية والوزراء وكتاب الدولة يختارهم رئيس الحكومة بالتشاور مع الرئيس، ويختص رئيس الجمهورية بتمثيل الدولة وضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي، فيما تتلخص مهام الحكومة في ضبط السياسة العامة للدولة

[1]- شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 37.

وتنفيذها، أما بخصوص السلطة التشريعية، فقد أقرها الدستور في هيئة تسمى "مجلس نواب الشعب" تتمتع بالإستقلالية الإدارية والمالية ويقوم بمبادرة إقتراح القوانين ومناقشة السياسة العامة، ومسائلة الحكومة، وقد تضمن أحكامًا تعلقت بالسلطة القضائية، والإطار القانوني لصدور الأحكام من المحاكم وإستقلالية القضاة وتسميتهم والضمانات اللازمة لهم وتركيبة المجلس الأعلى للقضاة والمحكمة العليا ومجلس الدولة وإختصاصها، وتتبع هذه المحاكم إجمالاً إما للقضاء العدلي (العادي) الراجع إلى وزارة العدل أو القضاء الإداري الراجع إلى الوزارة الأولى، بشكل يجسد إزدواجية السلطة القضائية[1].

المجتمع المدني: بعد إنتقال تونس من النظام الأحادي إلى النظام التعددي، الذي كرسه دستور 1988، عرفت بداية تأسيس جديد للعمل الحزبي، تلخص في الترخيص لبعض الأحزاب بمزاولة النشاط السياسي، لكن هذه الممارسة الجديدة كانت صورية، في ظل سيطرة الحزب الدستوري على جميع الهيئات التمثيلية، وعلى سلطة الحكم، كما عرفت تونس تأسيس عدد كبير من الجمعيات والنقابات، إنتقل من حوالي 2000 جمعية سنة 1987 إلى حوالي 9000 جمعية في 2009، غير أن نشاط أغلب هذه الجمعيات ظل محدودًا ومضايقًا، بسبب القبضة الأمنية للسلطة السياسية في مجال تحركها[2]، لكن وبعد الأحداث التي عرفتها تونس في ديسمبر 2010، لعبت الأحزاب السياسية ومنظمات الأخرى دورًا هامًا وبدأ نشاطها حاضرًا بل وفاعلاً من خلال صياغة الشعارات وتأطير المحتجين وإصدار البيانات، إلى أن تم تنحي الرئيس بن علي، ليبدأ المجتمع المدني في تونس مرحلة

[1]- دستور الجمهورية التونسية، الصادر في 26 جانفي 2014.

[2]- أحمد مالكي وآخرون، تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 212.

جديدة نحو إعادة تنظيمه وفتح مجال الحريات أما الممارسة الديمقراطية، وبدأ أنه يلعب دورًا مهمًا في رسم المرحلة القادمة من النظام السياسي في تونس[1].

ثانيًا: ليبيا

بعد إعلان إستقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951 قررت الجمعية الوطنية تبني نظام ملكي دستوري بقيادة الملك إدريس السنوسي، وذلك حسب ما ورد في أول دستور ليبي في أكتوبر 1951، وكانت آنذاك ليبيا تأخذ شكل الدولة الفيدرالية، وفي 27 أبريل 1963 تم تعديل الدستور وإلغاء النظام الإتحادي الفيدرالي، لتتحول ليبيا إلى مملكة موحدة، حيث إستمر حكم الملك السنوسي لمدة 19 سنة قبل أن يتم الإطاحة به في الفاتح من سبتمبر 1969من طرف مجموعة من الضباط، الذين قاموا بإلغاء الملكية وأصدروا إعلانًا دستوريًا تم بموجبه إنشاء مجلس لقيادة الثورة، يقوده الملازم معمر القذافي، الذي أصبح رئيسًا للجمهورية الليبية، وفي مرحلة حكمه، بدأ القذافي في رسم ملاحم نظام سياسي جديد يأخذ طابعًا إستثنائيًا، إذا ما قورن بأشكال الحكم السائدة في مختلف دول العالم، حيث سار بليبيا إلى نظام جماهيري، هذا النظام شرح تفاصيله في الكتاب الأخضر الذي وضعه بمثابة دستور للجماهيرية الليبية الإشتراكية العظمى، ويقوم هذا النظام على سلطة الشعب في تسيير الحكم عن طريق الديمقراطية المباشرة، وأنشئت لذلك مؤسسات جديدة، تتمثل في المؤتمرات الشعبية التي تعتبر كأداة للتشريع، واللجان الشعبية كأداة للتنفيذ، إستمر حكم القذافي للبلاد مدة 42 سنة، قبل أن تعصف به رياح التغيير أثر موجة العنف المسلح التي شهدتها البلاد بداية من 17 فيفري 2011، والتي أدت إلى مقتله في مواجهات عنيفة مع كتائب ما يسمى بالثوار، لتدخل البلاد مرحلة جديدة، كان أولها إنشاء المجلس الوطني الإنتقالي في 27 فيفري 2011، من طرف المعارضة المسلحة، كأول هيئة

[1]- المرجع نفسه، ص 218.

سياسية إنتقالية، وكان بمثابة حكومة الأمر الواقع، حيث أصدر في 03 أوت أول إعلان دستوري، يعلن عن قيام ليبيا كدولة ديمقراطية، ويتضمن أحكامًا لمرحلة الإنتقال إلى جمهورية رئاسية، وإجراء انتخابات لمؤتمر وطني عام، مهمته وضع دستور جديد للبلاد، وقيادة البلاد خلال المرحلة التي تسبق الانتخابات الرئاسية[1].

عرفت ليبيا أثناء حكم القذافي رؤية جديدة بخصوص الأداء السياسي والتمثيل النيابي والتي كانت مستمدة من فلسفة الكتاب الأخضر، والقائمة على حكم الشعب لنفسه، حيث أن غياب المؤسسات الرسمية بشكلها الطبيعي، أدى إلى إنهيار الدولة خلال الفترة الإنتقالية التي أعقبت مقتل القذافي، ويمكن الإشارة إلى بعض المؤسسات القائمة التي تؤدي أدوارًا مؤقتة خلال هذه الفترة، فالسلطة التنفيذية أوكلت مهامها إلى رئيس الوزراء الذي تم تعيينه من قبل المؤتمر الوطني العام، الذي يعتبر بمثابة سلطة تشريعية، بإعتباره هيئة منتخبة، حيث أنتخبه المواطنون في شهر جوان 2012 وأدى اليمين في الشهر الموالي، ويعتبر هذا الإقتراع أول انتخابات حرة تجري في ليبيا منذ أكثر من أربعين عامًا، يتكون المجلس من 200 عضوًا، ثمانون منهم يمثلون الأحزاب السياسية والباقي من المستقلين، السلطة القضائية وفقًا للإعلان الدستوري الصادر عام 2011، يجب أن تكون السلطة القضائية مستقلة، ويحظر الإعلان الدستوري إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي بالمهتمين.

ولعل من ناقلة القول إن نشير إلى أن هذه المرحلة الإنتقالية، تعرف العديد من الصعوبات نتيجة لمخلفات النظام السابق، بالإضافة إلى طبيعة المجتمع الليبي ذو الخصوصية التقليدية، القائمة على النمط القبلي والجهوي، الذي عادة ما يعيق أي مسار توافقي، كما أن طبيعة التحول الذي عرفته ليبيا والذي أخذ شكلاً عنيفًا، زاد من تعميق الإشكالات، مما يطرح تحديات ثقيلة أمام إعادة بناء الدولة.

[1]- Rapport, Libye : Un Avenir Incertain, Center International de Recherch et d'Etudes sur la terrorisme, Paris, Mai 2011.

المجتمع المدني: إتجهت كل التشريعات في فترة حكم القذافي إلى تحريم إنشاء جميع أشكال التنظيم المستقل، وبعد سقوط نظام القذافي، ألغى المجلس الوطني الإنتقالي، جميع القوانين الإستثنائية[1]، وأصدر قانون رقم 29 في 02 ماي 2012، خاص بإنشاء وتنظيم الأحزاب السياسية[2]، وبالفعل تم إنشاء أحزاب سياسية، في ظرف قياسي وذلك بهدف المشاركة في انتخابات المؤتمر العام، أما بخصوص الجمعيات فقد دخل الليبيون في سباق محموم من أجل تأسيس الجمعيات، وأنشأت لذلك الحكومة المؤقتة وزارة للثقافة والمجتمع المدني[3]، وتشير معطيات هذه الوزارة إلى وجود ما بين 2000 إلى 2400 منظمة تنشط في مختلف المجالات[4].

المطلب الثالث: موريتانيا

عرف النظام السياسي في موريتانيا تطورات متلاحقة منذ إستقلاله إلى يومنا هذا يمكن إجمالها في مرحلتين:

المرحلة الأولى: تميزت بالممارسة الأحادية للسلطة غداة حصول البلاد على إستقلالها السياسي، حيث تم وضع أول دستور للبلاد في 20 ماي 1960 والذي تجلت أهم ملامحه في إعتماد نظام رئاسي بقيادة الرئيس "المختار ولد داده" الذي إستمر حكمه لفترة طويلة، حيث جمع كل السلطات بناء على صلاحياته الدستورية، وكرس لنظام الحزب الواحد ممثلاً في حزب الشعب[5]، وفي سنة 1978 تم الإطاحة بالرئيس ولد داده إثر إنقلاب عسكري، وإبرز ما يميز هذه الحقبة هو توالي

---

[1]– التقرير السنوي حول ليبيا، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2012.

[2]– من موقع وزارة العدل الليبية http://www.aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemid=375 تم التصفح في 10 فبراير 2018.

[3]– مصطفى عمر التير، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي، ورقة مقدمة ضمن أشغال ندوة حول "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، فبراير، 2013.

[4]– التقرير السنوي حول ليبيا، مرجع سابق.

[5]– عبد الله ولد إبراهيم، النظام السياسي الموريتاني، المجلة الموريتانية للإقتصاد والقانون، العدد 15، نواكشط، 1994، ص32.

الإنقلابات وسيادة النظام العسكري الذي عمد إلى حل حزب الشعب، وقضى على كل مظاهر الحياة الدستورية حين أصدر ميثاقًا دستوريًا يمنع التعددية السياسية.

المرحلة الثانية: تميزت ببدء مسار التحول الديمقراطي، حيث في 20 جويلية 1991 أول دستور مدني يكرس للتعددية والحريات وتم تنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية، ويكن إعتبار هذه الفترة، بمرحلة التوجه نحو بناء المؤسسات الدستورية والتعددية الديمقراطية، ورغم إستمرار نهج الإنقلابات والصراع على السلطة إلا أن الفترة حاولت أن تعبر عن نفسها عبر التنظيمات الحزبية وعبر المجتمع المدني، وهذا ما تكشفه الانتخابات التي حدثت طوال هذه الفترة، كان أخرها تلك التي أوصلت سلطة الإنقلاب قبل ذلك إلى السلطة، لكن بشرعية إنتخابية في 2009.

وبالنظر إلى مكونات السلطات الثلاث داخل النظام السياسي والعلاقة بينها فإن الدستور ينص على مبدأ الفصل بين السلطات وتتلخص في السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية الذي يمارس سلطته بواسطة الوزراء، الذي يقوم بتعيينه، ويقوم رئيس الجمهورية بتحديد السياسة الخارجية والأمنية للأمة، في حين يتولى الوزير الأول، مهمة إعداد وتنفيذ السياسة العامة، أما السلطة التشريعية فتتكون من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، وتتلخص مهمتها في إقتراح مشاريع القوانين والرقابة على أعمال الحكومة من خلال المسائلة والإستجواب والتحقيق، وتتميز السلطة القضائية بإستقلالها عن السلطتين سالفتي الذكر، تتولى إقامة العدل، على كافة أراضي الجمهورية من خلال التنظيمات المشكلة لمهام هذه السلطة[1].

[1]- ديدي ولد السالك، الإصلاحات الدستورية المطلوبة لإنجاح الإنتقال الديمقراطي في موريتانيا، (مجموعة الخبراء المغاربيين)، العدد 11، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2013، ص 08.

المجتمع المدني: عرفت موريتانيا بعد الإستقلال في دستورها الأول 1959 تطبيق التعددية الحزبية، حيث عمد العديد من الشخصيات الوطنية إلى تشكيل الأحزاب، لكن هذا النشاط لم يدم طويلاً بعد أن لجأ ولد داده إلى إلغاء التعددية بحجة أن الأمر قد يزيد من تشتيت الوحدة الوطنية وتعميق الإنقسامات بين أبناء البلد الواحد، وتم صهر جميع القوى الوطنية في حزب واحد هو "حزب الشعب الوطني" الذي قاد البلاد طيلة فترة ولد داده، إلى غاية سنة 1991 أين تم العودة إلى خيار التعددية الحزبية، وتم بذلك تشكيل عدد من الأحزاب السياسية والجمعيات وغيرها من مظاهر النشاط النقابي والحقوقي، لكن هذه الأحزاب لم تكن ذو تأثير في الساحة السياسية والمجتمعية الموريتانية نظرًا لطبيعة نظام الحكم الذي عرف سيطرة المؤسسة العسكرية وعدم إحترام الحياة المدنية في العملية السياسية[1]، إضافة إلى نمط المجتمع الموريتاني الذي يرتبط بالأساس بالأبعاد الهوياتية المشكلة والعاكسة لخصوصيات المجتمعات المحلية الموريتانية، حيث يعترف المجتمع الموريتاني بأولوية وأسبقية القبيلة على الدولة وجاذبية وكاريزما المكون الاجتماعي على الروابط المدنية، ما جعل في الكثير من الأحيان هذه التشكيلات أمام حكم التوجهات القبلية والمناطقية[2].

[1]- هيفاء أحمد محمد، موريتانيا بين الإنقلاب العسكري والحكم المدني، مجلة الدراسات الدولية، العدد 42، جامعة بغداد، 2009، ص 49.

[2]- بوحنيية قوي، المجتمع المدني الجزائري "بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص 03.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في بناء الدولة في المغرب العربي

عند الحديث عن الدولة المغاربية نجد أنها تأثرت بوجود تراثين أساسين الأول مرتبط بالخصوصية التاريخية التي حملتها في شكل ترسبات للذهنية التقليدية القبلية إلى جانب الأثر الذي خلفته التركة الإستعمارية من توجهات وتبعات على الدولة المستعمرة وبذلك ساهم إمتزاج هذان التراثان بشكل كبير في إرساء إشكاليات تكون وبناء الدولة في المغرب العربي.

المطلب الأول: نموذج الدولة السلطانية في المغرب العربي

الدولة المخزنية هي إحدى أشكال الدول التقليدية التي كانت نموذجًا سائدًا في المغرب العربي عبر فترة زمنية من تاريخه السياسي إنطلاقًا من الدولة الخلدونية وصولاً إلى نموذج الدولة الباترومونيالية.

المقصود المغاربي لمصطلح المخزن هو إبراز دور الدولة في تحصيل الجباية وتعني كلمة مخزن الحيز المكاني لحفظ الضرائب العينة، ثم إتسع المفهوم ليعني الخزينة[1]، ومن هنا كان المكان الذي يقطن به الأهالي الواقعون تحت سيطرة السلطة يسمى المخزن وما دون ذلك يسمى السيبة، والمخزن حسب تعريف عبد الله العروي "للمخزن قاعدة إنتاجية، يبحث فيها الإقتصاديون، تتداخل فيها عوامل عتيقة وأخرى مستجدة، للمخزن هيكل إجتماعي يبحث فيه علماء الأجناس، يعتمد على هيئتين (القبلية والزاوية)، لكل منها أشكال متنوعة ووظائف كثير، يتولى المخزن القيادة القبلية وسياستها القمعية، كما يتولى الزوايا وسياستها التأليفية، ويستمد شرعيته الأساسية من وظيفة الإمامة فيتجسد المخزن في فرد المولى/السلطان/الشريف/الإمام هو سلطان بأمر بالسيف والقلم/حوله جيش منتخب من قواد القبائل.

[1]- فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 71.

يعد Max Weber "ماكس فيبر" صاحب السبق في إرساء مصطلح باتريمونيالية ليعني به التوسع العسكري والإداري، للسلطة الأبوية وذلك عل مستوى إختيار المسؤولين من المقربين الأوفياء لشخص الرئيس الممثل الوحيد للسلطة ويستمد حسب تعبير ماكس فيبر، أي من دولة تركز على العصبية القبلية إلى دولة تحلمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية منفصلين عن المجتمع موالين لشخص الحاكم وسلالته، لكن في تلك الفترة من القرن 19 لم يكن التقدم الحاصل في جهاز الدولة المغاربية يرتقي إلى المستوى الذي يصفه "فيبر" عندما يتكلم عن النظام البيروقراطي المعقلة، وإنما تم إستبدال القاعدة القبلية بالإعتماد على جيش نظامي من جهة أولى، وستقود الأحداث إل حدوث تغيرات نوعية مهمة في النظام الجبائي وبالتالي سيؤدي غلى تحديثه من جهة أخرى[1].

مثلث التحولات السياسية منذ العصر الوسيط حتى السنوات التي أعقدت الإستعمار في ترسيخ التركيبة السياسية، بالصورة التي جعلت سلطة الدولة تتقدم والإنقسام يحق[2]، كما أن المعارضة التي كانت تعلنها القبائل الطرفية للحكم المركزي، بدأت تضعف وتقتل نجاعتها عن ذي قبل، ولقد نجحت ملكيات القرن السادس عشر والسابع عشر في تثبيت نفسها في السلطة وهي التي ركزت الحدود الجغرافية للمجتمعات السياسية الحالية، حيث ساهمت القيادات المحلية في المغرب الأقصى بتركيز سلطة المخزن وذلك بإزالة المؤسسات المحلية ذات الطابع الجماعي، وإستبدالها بنوع من النفوذ الشخصي والمستبد، كما حاولت هذه الزعامات في كل مرة أن تحافظ على مجال من الحرية إزاء السلطان مما جعل تعاونها معه في الوقت نفسه مرغوبًا ومشبوهًا، وقد أثرت هذه العوامل على طبيعة الحكم في المغرب الأقصى[3]، وظهرت السلطة في مجتمع معني على التعدد الإثني والقبلي وواجهت أنماط مختلفة من النفوذ

[1]- المرجع نفسه، ص 72.

[2]- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في بناء المغرب العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص 08.

[3]- المرجع نفسه، ص 28.

المجتمعي، سواء في صورة قبائل وزوايا أو قيادات وسطية ولذلك أخذ الحكم طابع الباحث عن التوازن والوساطة، وذلك حتى يضمن وحدة السلطة ولعب الإسلام دورًا مهمًا في هذه المضمار عبر إحتكار السلطان للسلطة الدينية[1]، ويتضمن الإسلام تراثين من التأويل في التقليد السياسي، يمكن أن نعرفها "بالشرعية الضمنية" و"الشرعية التعاقدية" ويمثل المغرب الأقصى البلد الإسلامي الوحيد تقريبًا الذي نجح في الجمع بين هذين النمطين من التقليد السياسي في الوقت نفسه، فقد نجح العلويين في مشروعهم السياسي بإبراز إنحدارهم من فرع نسبي واحد "الشرفاء" ودعموا موقفهم في المدن عبر بيعه العلماء لهم.

أما في الجزائر فإن الدراسات التاريخية المتراكمة تبين أن المجموعات الجزائرية تتفاعل مع قادتها المحليين، وفي إطار الطرق الدينية أكثر بكثير من الأتراك، ولا غرابة أن يقود المعركة ضد الفرنسيين أحد زعماء هذه الطرق في شخص الأمير عبد القادر عوضًا عن الأتراك ويكون الأمير قد قدم أول قاعدة للتوحيد الوطني، على الرغم من قصر فترة تجربته وبذلك فالجزائر تملك تراثين سياسيين[2]:

التراث الأول: تراث الأتراك تراث عسكري أجنبي وإنتفامي لم يكن مهمًا في بناء وتوحيد المجتمع.

التراث الثاني: هو تراث الأمير عبد القادر الذي مهما كان محدودًا في الزمن فإنه حاول إرساء نظام سياسي وشرعي، ومركزًا مؤسسيًا وهذا ما ذهب إليه "دي توكفيل" بقوله: "إن حكومة عبد القادر كانت أكثر مركزة ومتحركًا وقوة، كما لم تكن عليه يومًا دولة الأتراك" فقد نجح الأمير عبد القادر في بعض سنوات في تنظيم جيش عصري وإختراق الحساسات القبلية وتكوين جهة قوية نسبيًا،

[1]- سعيد بن سعيد العلوي، الوطنية والتحديث في المغرب العربي "مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، ص 144.

[2]- محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 30.

وبهذا الجيش إنتزع الضرائب بصفة منتظمة مما مكنه من القيام بحاجيات دولته وجيشه، فهو يقهر الأغلبية بالحماس والأقلية بالخوف ولكن المستقبل السياسي للجزائر سيكون صعبًا لأن فرنسا قضت على الجهاز السياسي وعلى جميع معالم السيادة الجزائرية ولهذا فلن نجد النخب السياسية في المستقبل الإطار التنظيمي الذي يمكن أن يبنى عليه مشاريعها والذي يمكن أن يشكل أساسًا لبناء الهوية الوطنية[1].

أما تونس فخلافًا لما هو الشأن في المغرب والجزائر فإنها لم تعرف هذا المدى من التشتيت السياسي، وهذا التفريق القديم بين المركز والأطراف الذي يفقد مصداقية في تونس، غير أن أشكال التضامن العشائري تضل موجودة وخاصة عند دفع الضرائب حيث يقع إحياء المؤسسات المحلية كـ "الميعاد" لكن لا تصل هذه التمردات إلى درجة الإنشقاق عن الكيان الدولي وهذا التقدم النسبي في البناء الدولي وإنفتاح البلاد عن التيارات العالمية مكن من الإصلاح المشهور بواسطة "خير الدين" الذي أدى إلى ترشيد مؤسسات الدولة والحد من الفوضى الإقتصادية.

أما ليبيا فيجب التطرق إليها على حدي لما تتمتع به من خصوصية داخل المجتمعات المغربية نفسها.

فيقول جمال حمدان: "من المغرب، ولكنها ليست من جزيرة المغرب أو قل إنها المغرب العربي مغربية" فقد دخلت في علاقات مع الشرق وخاصة مصر التي شاركت تونس التأثير عليها حضاريًا غير أنه لابد من الإحتراز إزاء هذا الموقف المتضائل، نظرًا للسمات الأخرى التي تمتاز بها ليبيا والتي قد تتضارب مع الدور الذي تريد القيام به.

[1]- المرجع نفسه، ص 31.

لقد عرفت ليبيا الحكم العثماني منذ منتصف القرن 16 فكانت ليبيا تعرف بطرابلس وبرقة أحيانًا بطرابلس الغرب فقط[1].

في الوقت نفسه كانت برقة منجذبة نحو الداخل ونحو الصحراء بعيدة كل البعد عن تأثير البحر والشمال وأوروبا بصفة عامة، فقد كانت الصحراء مهد الحركة السنوسية وقاعدة نشاطها وأوجدت نمطًا من التنظيم السياسي هو نمط الشيوخ القبائل وملوك الصحراء.

إتخذت كل من طرابلس وبرقة خطين تطويرين مختلفين حيث كانت طرابلس أكثر إنفتاحًا على الغرب وأكثر إحتكاكًا به وعلى العكس كانت برقة أكثر عزلة وإنطواء ويميزها التراث العربي.

لذلك فإن تكون ليبيا كدولة مركزية موحدة حدث حديثه مرتبط أساسًا بتاريخ الإستعمار الإيطالي حيث كانت تخضع كل جهة من جهاتها إلى الخضوع الحضاري لإحدى الدول المجاورة.

وفي موريتانيا مثلت الإنقسامات القبلية بإقامة دولة موحدة والوصول حد أدنى من التنظيم السياسي والإقتصادي.

فالتساؤل عن علاقة الدولة المخزنية بالدولة المغاربية المعاصرة يدفعنا إلى البحث عن مدى إستمرارية وجود الظاهرة المخزنية من عدمها وهذا ما يقتضي التميز التحليلي بين الدولة كجهاز وإطار تنظيمي من ناحية والدولة كجملة من المفاهيم والتصورات الخاصة بمسألة السلطة وعلاقة الحاكم بالمحكوم من ناحية أخرى[2].

إن بلدان المغرب العربي قد وصلت قبيل القرن الإستعماري إلى صورة من الوجود المريض وإلى القول بوجوب العمل على بناء الدولة الوطنية[3] وإن الدولة المخزنية إنتهت تاريخيًا كهيكل ولكنها

[1]- المرجع نفسه، ص 33.

[2]- المرجع نفسه، ص 34.

[3]- سعيد بن سعيد العلوي، مرجع سابق، ص 145.

مازالت متواصلة كذهنية تجاه السلطة وكممارسة للنفوذ على حد تعبير الدكتور الهرماسي، كما كان للمرحلة الإستعمارية دورًا في إحياء المخزن المراكشي بالمغرب الأقصى، لكنها أضعفت العائلة المالكة بتونس وقضت تمامًا المخزن الجزائري.

إن تواصل المخزن كذهنية خاصة في المغرب الأقصى ممثلاً في وجود نمط موازي للحكومة القائمة يراقب ويعطل ويحل محل المؤسسات الرسمية، كما أن القرار السياسي يصدر وراء الأجهزة البيروقراطية للدولة.

ومن معاني تواصل الذهنية المخزنية، إصرار الحاكم على أن يتواجد في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية سواء مجال السياسة أو الاقتصاد أو مجال الدين، فهناك مراقبة مستمرة لجميع المجالات التي من الممكن أن تشكل مراكز النفوذ المستقل فالحاكم هو مصدر كل مبادرة.

ومن نماذج إستمرار التقليدي في الحداثي والعصري في القديم ما يتعلق بنمط شبكة التنظيم الاجتماعي، فعصر القبلية في المغرب العربي كان له تأثير كبير في طبيعة التطور السياسي، فالوضع القبلي المعقد حال في بعض الحالات دون سرعت بناء الدول الحديثة وتفكيك الروابط التقليدية خاصة في ليبيا وموريتانيا، ورغم قوة حضور التدخل التحديثي في مختلف الأجهزة والأطر بالعمل على تفكيك أسس المجتمع القبلي والتوجه نحو بناء الدولة وإنشاء قيم المواطنة وسيادة العلاقات المدنية وتحول الوعي الإجتماعي عبر التعليم والثقافة وتشكل الوعي السياسي الجديد، لم تستطع إجراء التغير أن تلغي البنية القبلية.

بذلك يكون كل ما سبق هو بمثابة قراءة تاريخية للأحداث التي تعبر عن مدى تأثير ثقل التراث على الهياكل السياسية والتطور الوطني في أقطار المغرب العربي.

المطلب الثاني: أثر العامل التاريخ في بناء الدولة في المغرب العربي

لقد عاشت شعوب المغرب العربي كلها في الواقع تجربة إستعمار إدماجي أنكر مصدر قيمتها بين الشعوب وشرعية وجودها على أرضها وعمل على تفكيك قواعد هويتها من خلال حرب مدمرة على أربع واجهات "الواجهة الدينية والعرقية والثقافية اللغوية وواجهة إنتهاك الأرض".

فالبحث في واقع المغرب العربي المعاصر قد يفهم من خلال العودة إلى المرحلة الإستعمارية لما لها من أهمية في تحديد دينامية تكون الدولة الحديثة في بلدان المغرب العربي إقتصادًا ومجتمعًا وثقافة، إضافة إلى دور النخب القائدة في دول المغرب قد لا يمكن إدراكه أيضًا دون العودة إلى المرحلة الإستعمارية على إعتبار أن جانبًا مهمًا في تشكلها له صلة بالفترة السابقة على الإستقلال مما يعني أن تحديد طبيعة النخبة التي إنتقلت إلى مراكز السلطة وتسيير شؤون الدولة[1].

تستمد المرحلة الإستعمارية قوتها التاريخية والسياسية في كونها تمثل الإستمرارية بينها وبين حاضر المغرب العربي وعمق تأثيرها القضايا المغاربية الراهنة فعملها على ترشيخ تأخر المغرب العربي وإدماج إقتصاداته ومجتمعاته بالمنظومة الرأسمالية ودورها في إستكمال الدولة المغربية وتحديد توجيهاتها المستقبلية على المستويين الداخلي القطري والعلاقات الخارجية والقومية كذلك، فالمغرب العربي ينظر إليه من زوايا التأخر التاريخي الذي بدأ على إمتداد القرن 19 من المناطق المؤهلة للإدماج ضمن آليات المنظومة الرأسمالية التي لم يكن الإستعمار سوى أحد تعبيراتها الضرورية من الناحية التاريخية التي لها إمتدادها على إقتصاد المغاربة ومجتمعاتهم.

فالجزائر كان الإستيطان أكثر تعقيدًا وسلبية على حاضر الجزائر ومستقبلها سواء من حيث نظام الملكية والإنتاج، أو من حيث مؤسسات المجتمع ونظمه في الحكم وتدبير شؤونه المدنية.

[1]- فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص 73.

أمـا بتـونس والمغـرب الأقصـى حيـث شـكل المسـاس بالهويـة مقومًـا أساسـيًا لسياسـة فرنسـا الإستعمارية، فقد كان طبيعيًا أن يتعرض الاقتصاد والمجتمع معًا لتحولات بنيوية، ولو بدرجات متفاوتة قياسًا لحالة الجزائر.

هـذا المعطـى الـذي تـبرره طبيعـة المشـاريع التربويـة والتعليميـة المعتمـدة في الجزائـر أولاً ثم تـونس والمغـرب الأقصـى لاحقًـا، الـتي كانـت تهـدف في فلسـفتها إلى تكـوين نخبـة قـادرة علـى إسـتيعاب شـروط الإسـتعمار، ومؤهلـة للـدفاع عـن صـيانته وإسـتمراره، لـذا كـان منطقيًـا أن تشـهد بلـدان المغـرب العـربي تغـيرات عميقـة، طالـت إقتصـادياتها فلسـفة وإنتاجًـا كمـا مسـت مجتمعهـا سـلوكًا وتعليمًـا وثقافـة هـذا وقـد عمقـت نتـائج دخـول الإسـتعمار بـلاد المغـرب مـن عمليـة الإدمـاج وهـي أن الاقتصـاد المغـربي قـد تعـرض لإخـتلالات بنيويـة غـيرت مـن أولوياتـه ووظـائف قطاعاتـه، بشـكل يسـتجيب لمتطلبـات الإرتبـاط بالنظـام الرأسمـالي ويـتلائم ومقتضـيات التقسـيم الـدولي للعمـل، الـذي يعـد إحـدى أدواتـه الأساسـية، وتوجـد أربعـة قطاعـات كفيلـة بإعطائنـا نظـرة دقيقـة وشـاملة عـن عمـق إدمـاج وتفكـك الاقتصـاد المغـربي وهـي[1]: الزراعـة، المعـادن، الإسـتثمارات ثم التجـارة الخارجيـة: فالزراعـة أعيـد هيكلـة بناهـا علـى مقتضـيات السـوق الفرنسـية المراكـز الرأسماليـة، كمـا أعاقـت تطـوير الإمكانـات المحليـة، وقللـت مـن فـرص إسـتعادتها لمكانتهـا الطبيعيـة لـذلك يقـول "سـمير أمـين" في هـذا الصـدد "الإسـتعمار الـذي إسـتولى علـى الجزائـر فتـونس مـراكش، وبـين البلـد والآخـر مـا يقـارب مـن ثلاثـين عامًـا، قـد ثـور بالتأكيـد الطرائـق الزراعيـة في منـاطق كانـت بقيـت أحيانًـا حـتى ذلـك الوقـت قصـيرًا، لكـن مـع أن هـذه الثـورة الزراعيـة تركـزت في أراضـي الإسـتعمار وحـدها تقريبًـا،

[1]- المرجع نفسه، ص 81.

فقد كانت التطورات في الزراعة بطيئة على وجه الإحتمال تراوحت بين 1 و2,5 بالمئة في العام حسب الفترات المختلفة..."[1].

فإنتاج الحبوب مثلاً، قد ظل متقاربًا من حيث نسبة المئوية، ضعيفًا من حيث مواكبته النمو الديمغرافي بأقطار المغرب العربي، وبالموازاة مع ضعف هذا المنتج الذي يعتبر ضرورة أساسية إلى حاجات المجتمعات المغربية ومتطلباتها اليومية، أدخلت أنواع زراعية جديدة وتطورت إمكاناتها وذلك لإستجابتها للأسواق الرأسمالية ومقتضيات التصميم الدولي للعمل، والمقصود بذلك الحمضيات، والبواكير، والصيد البحري، بالجزائر مثلاً تشهد زراعة الكروم نمو ضخمًا ما بين الحربين إلى حد أصبحت معه "الأساس الاقتصادي للجزائر الفرنسية ومقياسًا لرفاهيتها".

وبالمغرب الأقصى إستحوذ الإستعمار على ما يفوق مليون هكتار من الأراضي الفلاحية، سينصب الاهتمام على المنتجات الأكثر إقبالاً من الجالية الفرنسية والأوروبية فهكذا ستغطى مساحات الكروم 4100 هكتارًا من الأراضي الخصبة موزعة على المناطق النافعة بتقدير الإستعمار كمكناس والدار البيضاء والرباط.

أما بالنسبة إلى تونس شرع المعمرون في زراعة الكروم منذ 1890 ووصل إلى ما يفوق 3500 هكتار خلال السنوات الأخيرة للإستعمار بتونس، وتعرض قطاع المعادن بدوره إلى المضاعفات نفسها أو أكثر، سواء من حيث نوعية المواد المستخدمة، أو من ناحية القطاعات التي شملتها الصناعات المنجمية وعمد إلى تركيز إستثماراته المادية ونشاطاته الاقتصادية، ببعض القطاعات التي تحدد أنها أكثر إستراتيجية لحركته التصنيعية، لذلك سيحظى إستخراج الحديد الجزائري بإهتمام متزايد لمكانته

[1]- سمير أمين، المغرب العربي الحديث، تر: كميل قيصر داغر، دار الحداثة، بيروت، 1978، ص 27.

الخاصة بنسبة الاقتصاد الفرنسي، كما هو الشأن بالنسبة إلى مادة الفوسفات لكل من تونس 1980 والمغرب الأقصى 1925.

لقد ترتب على هذا التقسيم[1] تخصص دول المغرب العربي في تصدير المواد الأولية نتائج عميقة بالنسبة إلى طبيعة الحركة التصنيعية وآفاقها المستقبلية، وتوسعت الصناعات الإستخراجية بالدول الثلاث كما تطور بدرجات متفاوته، الصناعات الحقيقية المرتبطة بحاجات السوق الفرنسية ومتطلبات الجالية الأوربية المقيمة بالمغرب العربي مثل التغذية، والبناء، فقد عمل الإستعمار على فرض التخصص على دول المغرب العربي عبر إعادة هيكلة إقتصادها في إتجاه تصدير المواد الأولية، وإستيراد المواد المصنعة، أما حركة الإستثمار فكانت موجهة لخدمة توسيع الاقتصاد الإستعماري وزيادة عائداته وضمان إستقراره، مثل تجهيزات البنية التحتية (الطرق، السكك الحديدية، الموانئ...).

والأنشطة الموجهة إلى التصدير (المناجم، المنتجات المصنعة وشبه المصنعة، والمواد الفلاحية...).

إضافة إلى ذلك أهمل الإستعمار قطاعات تعد روافد ضرورية لكل تنمية إقتصادية وإجتماعية فقد همش الاقتصاد التقليدي وفكك التوجه الإجتماعي كما أعدم إمكانات بناء صناعة ثقيلة وفي مستوى آخر أبعد التكوين الثقافي والفني القادر على نمو الإنسان المغربي وهو المحور المركزي لكل مشروع بهدف إلى التقدم والإستقلالية.

أما بخصوص التجارة الخارجية فإرتباطها كان متمحورًا أساسًا حول السوق الفرنسية وبعض المراكز الأوروبية بالدرجة الثانية، مقابل ضعف كبير للمبادلات الأفقية بين الأقطار الثلاثة وغياب شبه

[1]- المرجع نفسه، ص 29.

كامل تجاه بلدان المشرق العربي خلال سنة 1952 بلغت تجارة المغرب الأقصى مع فرنسا وحدها ما يقارب 63% أي ثلثي المبادلات المغربية مع الخارج[1].

إجتماعيًا: المجتمع كان ضمن الإعتبارات الإستعمارية وتم المساس بمكوناته وعناصر توازنه وقيمة الفكرية ونظمه الثقافية، حيث شهدت مجتمعات المغرب العربي تغيرات عميقة كان لها تأثير بالغ في نسيجة الاجتماعي والحضاري وإستمر هذا التأثير حتى بعد الإستقلال.

هناك مجموعة من المتغيرات لإدراك طبيعة التحولات التي عرفتها المجتمعات المغربية وكيفت علاقات مكوناتها الإثنية والثقافية بشكل يواكب ويستجيب لمتطلبات المنظومة الإستعمارية أولى هذه المتغيرات متعلقة بالبيئة الديمغرافية، من حيث معدلات نموها وتكوينها الإثني، تشكلها المهني، وتمركزها الحضري وهي عناصر كفيلة بتقديم صورة تقريبية عن التغير الذي مس الجوانب البشرية وتحول المجتمعات المغربية عبر التشكل المهني للسكان وحركات الهجرة الداخلية والتمدن، وتفقير سكان الأرياف العاملين بالزراعة لذلك تقلصت أعداد العاملين بالزراعة لصالح قطاع المناجم والصناعات الإستخراجية والحرفية (زيادة 10,6%) ومن جهة ثانية، إرتفعت نسبة المشتغلين بالخدمات الشخصية والمنزلية والأعمال الإدارية والبوليس والجيش.

فالتغير الحاصل بفعل الإرتباط بالمنظومة الرأسمالية إمتد إلى مجال حيوي ممثل في التعليم ونظمه التربوية والثقافية حيث كانت حصيلة الإستعمار جد سلبية في مجال التعليم، سواء من حيث الإنتشار والتوسع أو على مستوى تطور المؤسسات وتقدم مناهجها التربوية والتعليمية، هذا ما تؤكده معدلات التمدرس، ونسب الأمية، وإعداد الخرجين الجامعيين بدول المغرب العربي، في الجزائر بلغ معدل الأمية 85% سنة 1954 وكانت نتائجها على مكونات المجتمع ولغته وقيمه الثقافية والفكرية، وسعي

[1]- المرجع نفسه، ص 30.

الإستعمار إلى خلق ثنائية متعارضة على صعيد ثقافة النخبة الجزائرية وأنماط تفكيرها وذلك بواسطة البرامج التعليمية والإمكانيات المادية وأيضًا من خلال آفاق الشغل وحظوظ الإندماج بمؤسسات الاحتلال ودواليب إدارته، الحصيلة التي كانت في المغرب الأقصى وتونس مع حلول سنة 1955 وصلت نسبة الأطفال الذين هم في سن التمدرس ولم يجدوا مقعدًا في التعليم العمومي، إلى ما قدره مليونين، تلك مظاهر من التغيرات التي طالت إقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب العربي منذ إحتلال الجزائر 1830 وحتى السنوات الأخيرة من وجود الإحتلال فهي وإن تفاوتت درجات عمقها من قطر إلى آخر، ومن ظرفية إلى أخرى، فإنها توحدت حول الحصيلة والأبعاد، تكسير الوحدة الوطنية للمغرب وتفكيك نسيجه الإقتصادي والإجتماعي والإثني وبالضرورة إعادة هيكلته بشكل يتماشى ومتطلبات إرتباطه بالمنظومة الرأسمالية[1].

[1]- فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص 86.

خلاصة:

يمكن أن نستخلص من الفصل الأول أن التحديات الأمنية والتحديات السياسية أحد الأسباب الرئيسية في عدم إستقرار الأنظمة السياسية وإنتشار الفساد العام والقصور في حماية الملكية وضعف التوازن الإقتصادي كما أظهرت النتائج أن من أهم الآثار التي خلفتها التحديات السياسية والتي أثرت على الأمن المجتمعي وخاصة في المناطق الفقيرة بالإضافة إلى تفكيك المجتمعات وزيادة وتيرة القتل والجريمة بين أبنائها ونرى أن الديمقراطية شكلت عائقًا وتحديًا سياسيًا للوطن العربي وإستبعاد القادة وإحتكر صناعة القرار السياسي مما دفع الشعب إلى تأسيس أحزاب وجماعات لتعزيز مبادئ الديمقراطية وتفعيلها.

بحيث أنه في ظل التحولات التي تعرفها العملية السياسية في دول المغرب العربي إلا أنها لا تعرف إستقرار بشكل عامر في كل الدول المغاربية.

الفصل الثاني:

أزمة بناء الدولة في ليبيا

والتحديات التي تواجهها

تمهيد:

عرف النظام السياسي الليبي عبر التاريخ العديد من الأحداث التاريخية والسياسية، التي تمثل في مجملها البيئة التي جعلت منه نظام فريدًا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أو من الناحية السياسية أو القانونية، وتجسد ذلك من خلال إبراز العديد من الأحداث التي رسمت الملامح العامة للنظام وجعلت له خصائص مغايرة لباقي الأنظمة سواء على الساحة الإقليمية أو القارية أو العالمية، وخاصة في عهد معمر القذافي، ومنه فقد حاولنا في هذا الفصل تحديد المكانة الجيوستراتيجية لليبيا من خلال البحث والتطرق في الملامح التاريخية للنظام السياسي الليبي، سواء في فترة ما قبل الإستعمار الإيطالي أو بعد الإستعمار أو بعد الإستقلال والدولة الملكية في ليبيا، إضافة إلى التطرق إلى المقومات الجغرافية والإقتصادية التي تمتلكها ليبيا، كما ركزنا في هذا الفصل على طبيعة النظام السياسي الليبي بعد سقوط الملكية وقيام النظام الجماهيري بقيادة معمر القذافي، وذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي، من خلال إبراز دور معمر القذافي في الحكم وطبيعة المؤسسات السياسية التي عرفتها هذه الفترة ومن خلال إظهار توجهات السياسة الخارجية لنظام معمر القذافي.

المبحث الأول: تاريخ الدولة الليبية وظروف نشأتها

لقد توالت على ليبيا العديد من الحقب والأحداث التاريخية المهمة التي أثرت بشكل أو بآخر في رسم ملامح النظام السياسي فيها وهو الأمر الذي سنعمل على تبيانه والتطرق إليه في هذا المبحث وذلك بدراستنا لليبيا في فترة الإستعمار والفترة التي تلتها من خلال دراسة النظام الملكي وصولاً للنظام الذي أسس له القذافي أو ما يعرف بالجماهيرية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن ليبيا

كان ظهور إسم ليبيا وتداوله في النقوش المصرية القديمة ليدل وبوضوح على القبائل الليبية التي كانت تقطن في "جبل برقة" والصحراء الغربية بمصر فورد ذكرها على لوحة الملك مرنبتاح في معبد الكرنك.

من الناحية التاريخية يبدوا أنه إشتق من الكلمة المصرية القديمة "ريبو" أو "الليو" وتقابلها في اليونانية "ليبوس" مما يقابلها في العربية "ليبيا" وورد إسم الليو أو ليبيا في نقش مصري قديم يرجع إلى عهد رمسيس الثاني (1232-1298) قبل الميلاد، وكان يطلق على إحدى الفرق العسكرية التي عملت في الجيش المصري آنذاك وشاركت في الحملات على بلاد فلسطين وسوريا[1].

من الواضح أن الليبيين هم من إتصل بهم في بادئ الأمر وذلك في عصر الملك رمسيس السادس من الأسرة العشرين، ثم إنتقد إسم ليبيا حيث... الفينيقيون قبل هجرتهم إلى الشمال الإفريقي وعثر على نقوش فينقية متعددة ورد بها هذا اللفظ (ليبيا)، وما لبش أن إنتقل إلى الإغريق سكان اليونان الحالية وذلك خلال العصر البروتري مما ذهب خيالهم وهم المولعون بالخرافات والأساطير،

[1]- محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الإفريقية، القاهرة، 1965، ص 297.

فراحوا ينسجون الأساطير عن ليبيا مثال عن غير الليبيين "الأوديسا لوميروس" حيث ورد باللفظ ما معناه (أن يأكل اللوتس من غير الليبيين سينسى وطنه ويعيش في ليبيا ليقضي حياته يأكل اللوتس) أما هيرو ديت أو التاريخ الذي زار ليبيا في النصف من القرن الخامس قبل الميلاد فذكر ليبيا في عدة مواضع وكان يعني بها قارة إفريقيا بأسرها وكان يقسم ليبيا إلى قسمين: الليبيون في الشمال والأفيوب في الجنوب[1].

أما الرومان فقد أخذوا إسم ليبيا من الإغريق دون تعريف مع تقنين المساحة الجغرافية لذلك بحيث أصبح يدل عندهم على الأراضي الواقعة عرب مصر من يرقة حتى طرابلس وأطلقوا على قورينا إسم ليبيا العليا وهي المساحة الممتدة من غرب مدينة درنة الحالية إلى شرق مدنية سرت والمنطقة من شرق درنة القريبة من وادي ميل، فعرفت عندهم بإسم ليبيا السفلى أو (مرمار يداي) والتي عرفت عند العرب بإسم مراقية[2].

وعندما جاء العرب المسلمون كانت لوبية إسم لكورتان مذكور مصر الغربية حيث يذكر عبد الحكم أن لوبية ومراقية (كوران) مذكور مصر غربية وعرفهما بأنهما مما يشربان من السماء ولأنبالهما النيل ويذكرانه في ولاية حسان النعمان كانت إنطابلس ولوبيا ومراقية إلى حدود أجدادية من أعمال حسان ولم يحدد إسم ليبيا ذو مدلول جغرافي محدد إلى في مطلع القرن الحالي[3].

أولاً: المقومات السكانية في ليبيا

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6,577 مليون نسمة حسب إحصائيات 2010 بنسبة نمو سكاني تصل إلى 2,42% وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في

[1]- محمد مصطفى بازامة، ليبيا هذا الإسم في جذوره التاريخية، مكتبة قورينا لنشر والتوزيع، بنغازي، 1975، ص 108.

[2]- جمال حمدان، إستراتيجية الإستعمار والتحرير، القاهرة، 1968، ص 20-23.

[3]- نقولا زيادة، ليبيا من الإستعمار الإيطالي إلى الإستقلال، القاهرة، 1958، ص 27.

شمال البلاد إذ يبلغ معدلها 50 نسمة في كم^2، بينما هي حوالي 1 نسمة في كم^2 في الجنوب وتصل نسبة عدد السكان المدن حوالي 87% ونسبة عدد سكان الأرياف حوالي 13%، ويعتبر عنصر القبلية مكونًا أساسيًا للمجتمع في ليبيا وعاملاً مهمًا في أركان نظام معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية[1].

ومن أبرز هذه القبائل نذكر[2]:

*– **الأشراف**: تتمركز في مدنية "ودان" و"زويلة" وسط ليبيا وهم من سلالة على ابن أبي طالب كرم الله وجهه وهم منتشرون أيضًا في معظم أنحاء ليبيا.

*– **الورقلة**: كما تتمركز هذه القبلية بمنطقة "فزان" التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.

*– **القذاذفة**: وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز في منطقتين سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط قرب طرابلس وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحًا.

*– **المقارحة**: تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي في ليبيا وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده القذافي عام 1993 وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي وعبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكاربي وتعتبر هذه القبيلة أيضًا من أكثر القبائل تسليحًا.

*– **ترهونة**: في الجنوب الغربي لطرابلس تظم عددًا كبيرًا من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة وينتمي إلى هذه القبلية قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.

---

[1]– الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، الجماهيرية "دراسة الجغرافيا"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ليبيا، 1995، ص 25.

[2]– محمد العياط، القبائل الليبية، مأخوذة من .http://boaziza.y.o.o.com/F10Smomtada

*– **ورشمانة:** تعتبر إحدى القبائل الليبية وتتمركز قبيلة ورشمانة في ضواحي طرابلس نظرًا لموقعها الجغرافي، تعتبر ورشمانة قبيلة حضرية ومدنية.

*– **زناتة:** وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي وتتمركز جغرافيًا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.

*– **الطوارق:** وهي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى، ترتكز قبيلة الطوارق في مدينة غاتا بأقصى الجنوب.

*– **أولاد سليمان:** وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسًا في مناطق سرت وفزان ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى تشاد والنيجر.

*– **العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير:** وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

وتعتبر اللغة العربية الرسمية في ليبيا ويشكل العرب والبربر أغلبية السكان 97% و3% من أجناس مختلفة، والدين الإسلامي هو دين الدولة، أما التنظيم في ليبيا بجمع مراحله.

ثانيًا: المقومات الإقتصادية الليبية

1– الموقع الجغرافي الفلكي:

تنفرد ليبيا بموقع جغرافي ذي سمة تجارية من الدرجة الأولى حيث تتوسط ليبيا الشمال الإفريقي، وبذلك تقع في الجزء الأوسط لساحل البحر المتوسط الجنوبي، كما تتوسط أيضًا البحر المتوسط ومن خلفه أوربا شمالاً والصحراء الكبرى ومن ورائها السودان الإفريقي وإفريقيا المدارية جنوبًا[1].

[1]– جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية "دراسة في الجغرافيا السياسية"، عالم الكتب، القاهرة، 1973، ص 94.

فهي تقع على حافة الصحراء الكبرى والتي تعد قطعة من الأرض الصحراوية الحارة الشديدة القارية، ورغم ذلك كانت ومازالت حلقة الوصل بين المحيط الأطلنطي في الغرب والبحر الأحمر في الشرق وبين ساحل البحر الأبيض المتوسط في ليبيا وإقليمي وسط وغرب إفريقيا[1].

كما تتوسط العالم العربي بقشيه الإفريقي والأسيوي وتمتد تحديدًا من البحر المتوسط شمالاً إلى حدود كل من النيجر وتشاد في الجنوب وتمتد من الحدود المصرية والحدود السودانية في الشرق إلى حدود كلا من تونس والجزائر في الغرب وبذلك تمتد فوق مساحة تبلغ 679000 ميل مربع أو ما يعادل 1.760.000 كيلو متر مربع[2].

أما عن الموقع الفلكي فهي تمتد بين دائرتي عرض 45، 18° شمالاً و33° شمالاً لتمتد بين خطي طول 9° شرقًا و25° شرقًا.

ومن إستعراض الموقع الجغرافي والفلكي للجماهيرية الليبية يمكن أن نلخص أهم المميزات التي حب الله بها ليبيا من خلال ذلك الموقع، إن موقع البلاد بجبهة ساحلية طويلة على البحر المتوسط والذي يعتبر مركز الحضارات القديمة قد جعلها حلقة الوصل بين تجارة أوروبا ومدن وسط القارة الإفريقية في عهد طرق القوافل إذا كانت هناك خطوط قوافل قديمة من دول جنوب أوروبا والمدن التي أنشأت على الأطراف الشمالية لنطاق السفانا جنوب الصحراء وقد كانت المدن الليبية على الساحل بمثابة الموانئ التجارية وإن بعض الواحات أعتبرت محطات رئيسية لطرق القوافل للتزويد بالمؤن واحتياجات السفر.

[1]- الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2]- المرجع نفسه، ص 56.

2- مرحلة ما بعد النفط:

بدأ الاقتصاد الليبي ينتعش إنتعاشًا كبيرًا بعد ظهور النفط، يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات:

- ✓ الفترة الأولى من 1961-1969.
- ✓ الفترة الثانية من 1969-1988.
- ✓ الفترة الثالثة من 1988-2001.

أ- الفترة الأولى من 1961-1969:

حيث بدأ تصدير النفط مع بداية هذه الفترة ونتيجة لعائدات النفط المصدر بدأ الإقتصاد الوطني في الإنتعاش وتحول من إقتصاد عاجز إلى إقتصاد فائض، غير أن هذا الفائض لم يحقق الفائدة المرجوة منه حيث إتسمت هذه الفترة وهي فترة الستينات بالتالي:

- ✓ التنمية غير متوازنة مما أدى إلى سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد دون الإهتمام بتطبيق القطاعات الإنتاجات الأخرى من الزراعة والصناعة.
- ✓ تحقيق أول فائض في الميزان التجاري الليبي سنة 1963.
- ✓ أخذت القطاعات الاقتصادية الأخرى تعتمد على النفط كمصدر أساسي للتمويل.
- ✓ تزايد إعتماد الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي.
- ✓ النمو المطرد لقطاع التجارة الخارجية وخاصة للواردات.
- ✓ محدودية الإنتاج المحلي لعدم قدرته على منافسة واردات وإنتقال العاملين منه إلى العمل الخدمات[1].

[1]- فؤاد شاكر، الاقتصاد الليبي "الماضي – الحاضر"، آفاق المستقبل، ص 21.

- ✓ إنعكاس تصدير البترول على تركيب التجارة الخارجية فكان وقعة كاملاً فأصبح الاقتصاد تبادليًا في المحل الأول والتجارة الخارجية هي عصب الاقتصاد فأصبح البترول يؤلف 99% و90% من الصادرات في بعض السنوات وبأرباح البترول يتم شراء كل شيء تقريبًا[1].

ب- الفترة الثانية من 1969-1988:

تم خلال هذه الفترة وضع إستراتيجية إنمائية جديدة تهدف إلى تحديد إنتاج النفط الخام حفاظًا على عدم تبديد ثروة البلاد النفطية والحصول على أكبر عائد منها وتوجيهها إلى الأنشطة الإنتاجية بحيث يتحرر الاقتصاد الوطني من إعتماد الكبير على نشاط إستخراج النفط ويقوم على أساس مبدأ الاقتصاد المتنوع وعلى الإنتاج الزراعي والصناعي وقد تم خلال عامين 1970-1971 إتفاقيتين بين الحكومة الليبية وشركات النفط العاملة في ليبيا ثم من خلال رفع أسعار النفط الليبي حيث روعي فيها جودة النفط الليبي وتمييزه والموقع الجغرافي الممتاز وقلة تكاليف نقله.

ج- الفترة الثالثة من 1988-2001:

صدرت العديد من التشريعات وذلك لتغلب على ندرة الموارد المائية[2] الليبية من أهم أهدافها الإهتمام بالمشاركة الشعبية في إدارة وتسيير النشاط الإقتصادي.

فقد إجتازت التشريعات الصادرة للأفراد ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الزراعة، الرعي، والصناعة والحرف، والمهن، وتوزيع السليم وأداء الخدمات أي نشاط إقتصادي آخر يحتاجه المجتمع.

[1]- جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية، مرجع سابق، ص 10.

[2]- فؤاد شاكر، مرجع سابق، ص 20.

المطلب الثاني: مرحلة الإستعمار

ظهرت الأطماع الإيطالية في ليبيا مبكرًا، وكان ذلك في مطلع القرن التاسع عشر، ولكن تجسدت على أرض الواقع بعد تورط الدولة العثمانية في حرب البلقان والنكسة الألمانية في تحقيق أطماعها في مراكش، إذ توجهت إيطاليا إلى ليبيا وأعلنت الحرب على تركيا في 1911، وبعد عام من إعلان الحرب عليها إنسحبت تركيا من ليبيا وذلك بسبب عجزها العسكري، وكان الإستعمار الإيطالي في البداية مقتصرًا على المدن الساحلية من طرابلس إلى برقة، ثم توجه بعد ذلك إلى المناطق الداخلية والمناطق الصحراوية الليبية وكان ذلك خاصة بعد قيام الفاشية في إيطاليا في 1922 ليشمل الاحتلال الجبل الأزرق والجغبوب وسيرت ثم فزان وصولاً إلى الكفرة ليتم بعد ذلك إخضاع جميع أنحاء ليبيا للسيطرة الإيطالية وأعلنت كجزء من إيطاليا ومستعمرة خاضعة لسلطتها وحكمها[1].

وقد عرف الاحتلال الإيطالي مقاومة من طرف القبائل والأهالي، إذ وبعد وصول الجيش الإيطالي بقيادة العقيد "مياني" إلى طرابلس وبدأ عمليات التوسع لسيطرة على كامل ليبيا واجهت هذه الحملة مقاومة شعبية عنيفة من القبائل الليبية، وخاضت معها معارك عديدة نذكر منها[2]:

*– **معركة الجليانة**: وهي أول المعارك في ليبيا وكان ذلك في 18 أكتوبر 1911 على إثر إنزال القوات الإيطالية على السواحل الليبية في الجليانة والتي تمكنت القوات الإيطالية من قهرها في 20 أكتوبر من نفس السنة.

*– **معركة المرقب**: وقعت في 23 أكتوبر 1911 حين هاجمت المقاومة القوات الإيطالية، وألحقت بها خسائر فادحة.

[1]– عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الإيطالي لليبيا "دراسة في العلاقات الدولية"، الدار العربية للكتب، بيروت، 1983، ص 124.

[2]– إبراهيم فتحي عميش، التاريخ ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، برنيق لطباعة والترجمة والنشر، القاهرة، 2008، ص 45-47.

*– **معركة جندوبة:** دارت هذه المعركة جنوب غرب مدينة غريان في 23 مارس 1913، وكانت تحت قيادة سليمان الباروني وقد هزم فيها المجاهدون الليبيون وإنسحبوا بقيادة محمد بن عبد الله البوسيفي.

*– **معركة محروقة:** كان ذلك في 24 ديسمبر 1913 وتعتبر هذه المعركة من المعارك الفاصلة في منطقة فزان.

*– **معركة القرضابية:** قاد فيها القوات الإيطالية القائد "أمياني"، وذلك ضد قبائل سرت وقاتل في هذه المعركة بعض الليبيين إلى جانب القوات الإيطالية، وقد إنسحبت القوات الإيطالية على إثر هذه المعركة من مصراته وجبل نفوسة وباقي المدن الداخلية.

ولكن بعد الحرب العالمية الأولى عرفت ليبيا قيام الجمهورية الطرابلسية في الجزء الغربي من طرابلس وتم إعلان الإستقلال من جانب واحد، وكان ذلك في 16 نوفمبر 1918، وكون مجلس لرئاسة الجمهورية يتكون من (رمضان السويحلي، سليمان الباروني، أحمد المريض، عبد النبي بلخير)، كما شكلو مجلس الشورى يتكون من شيوخ القبائل، ودامت هذه الجمهورية ستة أشهر ونصف، حيث تفاوض الحاكم الإيطالي مع شيوخ القبائل سميت بـ "مفاوضات سواني بن يادم" وتم من خلالها السيطرة من جديد على ليبيا[1].

وفي عام 1923 ظهرت مقاومة عمر المختار، الذي إتخذ من الجبل الأخضر معقلاً للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإيطالي، وقد قسم عمر المختار المجاهدين إلى فرق صغيرة تعرف بـ "الأدوار"، التي لعبت دورًا كبيرًا في الإتصال بين المجاهدين والأهالي إلى أن تم عزل المقاومة في الجيل الأخضر، بعد إحتلال الجغبوب في 1928 والكفرة في 1931، وقد حاول الإيطاليون إستمالة عمر المختار ولكنه

[1]– المرجع نفسه، ص 49.

رفض وقال مقولته الشهيرة " نحن لا نستسلم ننتصر أو نموت"[1]، وقد تواصلت مقاومة عمر المختار ورفاقه إلى غاية أن تم إلقاء القبض عليه في 11 سبتمبر 1931، وتم إعدامه في 16 سبتمبر بمدينة سلوق.

وفي هذه الفترة عرفت ليبيا نوعًا جديدًا من المقاومة، إذ توجه الليبيون إلى المقاومة السياسية وظهرت العديد من الحركات السياسية والأحزاب نذكر منها:

*- **حزب الإصلاح الوطني الطرابلسي**: الذي تم الإعلان عن تأسيسه في سبتمبر 1919 في جريدة "اللواء الطرابلسي" الذي يترأسه رمضان السويحلي إلى جانب أحمد المريض، ومن أهدافه:

- ✓ تأهيل الطرابلسين لتولي شؤون الإدارة والحكم.
- ✓ رفض الإمتيازات الخاصة بالأجانب في ليبيا.
- ✓ نشر التعليم حيث تستوعب البلاد الحضارة الغربية مع المحافظة على العادات الإسلامية.
- ✓ إصلاح الحالة الاقتصادية وإقامة أساس عادل لتوزيع الثروة الوطنية على الشعب.
- ✓ المحافظة على المقاومة الوطنية المسلحة، ودعم قدراتها.
- ✓ دعم التيار السياسي في عملية النضال السياسي للإستقلال، ومخاطبة المؤسسات والمنظمات القومية والدولية وإشراكها في القضية الليبية وقد هاجم حزب الإصلاح الوطني الطرابلسي سلطات الاحتلال الإيطالي العسكري في ليبيا، وخاطب المنظمات المدنية والأحزاب السياسية الإيطالية في روما ودعاها للضغط على حكومتها وتأييد مطالب وحق شعب ليبيا الوطنية المشروعة.

[1]- محمد محمد إسماعيل، عمر المختار، مكتبة القران، القاهرة، 1992، ص 48.

*– **الحركة السنوسية**: التي كانت بدايتها في 1937 على يد مؤسسها محمد بن علي السنوسي، وكانت للحركة السنوسية منهج وبرنامج عمل فكرية وسياسة وإقتصادية وإجتماعية لا تختص بليبيا فقط ولكنها تتضمن إطارًا إسلاميًا معتدلاً، وهذه الحركة جاءت معاصرة لحركات الإصلاح الديني في الوطن العربي التي قادها محمد عبده وجمال الدين الأفغاني وعبد الرحمان الكواكبي، ولذلك فإن ولادة الحركة السنوسية كانت صوفية إصلاحية، وكانت تتشكل من مجموعة من الزوايا ويترأس شيخ الزاوية السنوسية مجلسًا يضم نائبه ووجهاء القبائل والعشائر الليبية، وكان لهذه الحركة دور كبير في إستقلال ليبيا من الإستعمار الأجنبي[1].

*– **حركة التحرر الوطني**: إستمد النشاط السياسي لهذه الحركة من مصر، حيث كانت مرتبطة فكريًا وسياسيًا بحركة التحرر في مصر، وكانت هذه الحركة تضم العديد من المناضلين في القضية الليبية، الذين تعززوا بإقامة إدريس السنوسي في مصر في هذه الفترة.

ولكن بقيام الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا الفاشية وسقوط كل من بنغازي وطرابلس في أيدي القوات البريطانية، تم الفصل بين إقليمي برقة وطرابلس ومنحت فزان لفرنسا، وأصبحت ليبيا تحت حكم كل من فرنسا وبريطانيا، وإتفقت بريطانيا وإيطاليا في 10 مارس 1949 على مشروع "بيفن سيفورزا" الخاص بليبيا، الذي بفرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان، على أن تمنح ليبيا الإستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على مشروع الوصاية، وقد وافقت عليه اللجنة المختصة في الأمم المتحدة في يوم 13 مايو 1949، وقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للإقتراع عليه، ولكن المشروع باء بالفشل، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 21 نوفمبر 1949 الذي يقضي بمنح ليبيا إستقلالها في

[1]– محمد علي الصلابي محمد، الحركة السنوسية في ليبيا، عادة دار برنيق للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 175.

موعد لا يتجاوز الأول من جانفي 1952،[1] وكونت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة، وفي شهر أكتوبر 1950 تكونت جمعية تأسيسية من ستين عضوًا يمثلون كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة بالتساوي، وفي 25 نوفمبر من السنة نفسها إجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة، وتم الاتفاق على النظام الإتحادي، وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور، فقامت تلك اللجنة بدراسة النظم الإتحادية المختلفة في العالم وقدمت تقريرها إلى الجمعية التأسيسية في سبتمبر 1951، وفي 29 مارس 1951 أعلنت الجمعية التأسيسية عن تشكيل حكومة إتحادية لليبيا مؤقتة في طرابلس برئاسة السيد محمود المنتصر، وفي يوم 12 أكتوبر 1951، نقلت إلى الحكومة الإتحادية والحكومات الإقليمية السلطة كاملة ما عدى يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية، فالسلطات المالية نقلت إلى حكومة ليبيا الإتحادية في 15 ديسمبر 1951، وفي 24 ديسمبر 1951، تم إعلان الدستور وإختيار إدريس السنوسي ملكًا للمملكة الليبية المتحدة بنظام فيدرالي يضم ثلاثة ولايات "طرابلس، برقة، فزان".

المطلب الثالث: ليبيا بعد الإستقلال والعهد الملكي

أعلنت ليبيا في 24 ديسمبر 1951 كمملكة متحدة، متكونة من ثلاث أقاليم وعلى رأسها الملك إدريس السنوسي، وقد أنهى هذا الإعلان الاحتلال الثنائي البريطاني الفرنسي للبلاد والذي إستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عقب خسارة إيطاليا لمستعمراتها في إفريقيا، نتيجة تحالفها مع ألمانيا النازية آنذاك، وواجهت المملكة عدة مشاكل سياسية وإقتصادية في آن واحد، تمثلت في إشكالية

[1]- هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1981، ص 56.

إنتقال الولاء للمملكة، إذ ظل هذا الأخير لصيقًا بالقبيلة أكثر منها بالمملكة، إضافة إلى قلة الموارد الإقتصادية حيث كان للرعي والزراعة سمة الإقتصاد الليبي الضعيف في تلك الفترة، قبل ظهور النفط[1].

ويمكن تقسيم هذه المرحلة من الحكم في ليبيا إلى قسمين هما:

أولاً: ليبيا الإتحادية

في هذه المرحلة كان نظام الحكم قائم على أسس الدستور الصادر في أكتوبر 1951، الذي يصنف ليبيا كدولة مركبة تأخذ الشكل الإتحادي الفيدرالي، وهذا الدستور يتكون من 204 مادة ويحتوي على 12 فصلاً منظمة له، ومن خلال هذا الدستور تم تحديد السلطات والمؤسسات السياسية في ليبيا الإتحادية المتمثلة في:

*– **السلطة التنفيذية (المؤسسة التنفيذية)**: التي تتمثل في شخص الملك ومجلس الوزراء، فالملك إدريس وخلفاؤه الذكور يورثون الحكم في ليبيا، والخلافة تكون بمرسوم ملكي، وكان للمرسوم الملكي قوة الدستور، وفي حالة عدم تعيين الخليفة يتولى مجلس البرلمان تعيين الخليفة، ويعتبر الملك رئيسًا للدولة يمارس صلاحياته عن طريق الوزراء، وللملك صلاحية في تعيين السفراء وإعتمادهم، كما يعين رئيس الوزراء والوزراء، وهم مسؤولون أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة[2].

*– **السلطة التشريعية (المؤسسة التشريعية)**: أخذت ليبيا في هذه الفترة بالنظام النيابي الثنائي، وكان البرلمان يتكون من مجلس الشيوخ الذي يتكون من 24 عضوًا وكانت مدة العضوية في هذا المجلس لمدة ثمانية أعوام مع تجديد النصف كل أربعة سنوات، ومجلس النواب كافة سكان ليبيا، حيث كان النائب الواحد يمثل 20 ألف مواطن ليبي، وكان عدد النواب في هذه الفترة 55 نائب 35

[1]– أحمد منيسي وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 214.

[2]– علي شعيب، أسرار القواعد البريطانية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982، ص 194.

عن طرابلس و15 عن برقة و5 نواب عن فزان، ولم تمنح المرأة حق الإنتخاب في هذه الفترة، وحددت فترة العضوية في مجلس النواب بأربعة سنوات، ولا يجوز للنائب الجمع بين عضوية المجلسين أو يكون عضو في المجلس الإقليمي والمجلس الإتحادي.

*– **السلطة القضائية (المؤسسة القضائية)**: وهي سلطة منفصلة عن باقي السلطات حسب نص الدستور، والقضاة يتم تعيينهم من طرف الملك، ويجوز للملك إحالة المسائل الدستورية والتشريعية إلى المحكمة العليا، وكانت المحاكم تقسم إلى: محاكم إقليمية ومحاكم إتحادية والمحكمة العليا[1].

ثانيًا: ليبيا الموحدة

في 27 أفريل 1963 عدل الدستور، حيث ألغي الشكل الإتحادي للدولة وإستبدل بدولة موحدة وأقيمت حكومة واحدة لها السلطة على كافة أراضي الدولة، وقسمت الأقاليم الثلاثة إلى عشر وحدات إدارية، وألغيت المجالس التشريعية والتنفيذية للأقاليم وأصبح الملك يعين جميع أعضاء مجلس الشيوخ، كما منح حق الإنتخاب للمرأة، ومن هنا جاء إنفراد الملك بجميع السلطات، وأصبحت باقي السلطات عبارة عن سلطات شكلية في هذه الحقبة[2].

ويصنف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة بأنه نظام ملكي تقليدي، وبشكل أدق نظام أتوقراطي تقليدي الذي من أهم سماته[3]:

- ✓ التأكيد على الحق الملكي الوراثي في الحكم.
- ✓ محدودية الأهداف السياسية والإجتماعية.
- ✓ ضعف النشاط السياسي والمشاركة السياسية.

[1]– هنري حبيب، مرجع سابق، ص 86.

[2]– علي شعيب، مرجع سابق، ص 194.

[3]– أحمد منيسي وآخرون، مرجع سابق، ص 222.

- ✓ الإعتماد على الأجهزة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري في تنفيذ أهداف النظام.
- ✓ علاقة المواطن بالسلطة تتمثل في الإذعان والطاعة.
- ✓ عدم تبلور إيديولوجية واضحة للنظام.

وقد أدت الوضعية المتدهورة في ليبيا قبل إكتشاف النفط بالملك إلى طلب المساعدة الإقتصادية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، اللتان إشترطتا تقديم مساعدات مالية مقابل السماح لهما بإستخدام الأراضي الليبية كقواعد عسكرية، إذ وقعت في سنة 1953 بريطانيا إتفاقية تعاون عسكري وقد نصت الإتفاقية على حق بريطانيا إقامة قواعد عسكرية في حدود المملكة الليبية مقابل مساعدات إقتصادية، بحيث تدفع المملكة المتحدة لحساب المملكة الليبية مبلغ 2,800,000 دولار أمريكي سنويًا لأول 5 سنوات إضافة إلى مبلغ 7,700,000 دولار أمريكي سنويًا لموازنة الميزانية العامة لليبيا، في 9 سبتمبر 1954 وقعت ليبيا مع الولايات المتحدة إتفاقًا تحصلت الولايات المتحدة بموجبه على حقوق إقامة قاعدة عسكرية لمدة 20 عامًا قابلة للتجديد مقابل 5 مليون دولار للسنة الأولى و2 مليون دولار لكل عام بعد العام الأول، وكان أهم المنشآت الولايات المتحدة في ليبيا هي قاعدة ويلوس الجوية بالقرب من طرابلس، وفي عام 1955 أقامت ليبيا علاقات دبلوماسية كاملة مع الإتحاد السوفيتي وقبلت أوراق إعتماد السفير السوفياتي في ليبيا، وفي عام 1958 قبلت ليبيا مساعدة إقتصادية سوفيتية بقيمة 28 مليون دولار أمريكي تتضمن منحة بقيمة 3 مليون دولار لبناء مستشفيين وتدريب طواقمها الطبية في الجامعات السوفيتية[1].

[1]- علي شعيب، مرجع سابق، ص 204.

أما الحياة الحزبية فقد عرفت ليبيا في هذه الفترة وجود عدد من الأحزاب نذكر منها[1]:

*–**حركة الإخوان المسلمين**: بدأ نشاط هذه الحركة في الظهور في ليبيا منذ سنة 1949، وذلك بعد تكوين ما يعرف بإسم "هيئة الدعوة الإسلامية في ليبيا"، ومنذ ذلك الوقت كانت تقوم بنشاطاتها السياسية في ليبيا بصفة طبيعية إلى غاية 1954حيث تم إغتيال ناضر الخاصة الملكية إبراهيم الشلحي، فقام الملك إدريس السنوسي بإصدار أمر يمنع الإخوان المسلمين من مزاولة الأنشطة السياسية.

*– **حزب البحث الإشتراكي العربي**: من بين مؤسسي هذا الحزب في ليبيا نذكر: إبراهيم حافظ، حسين الصغير، عامر البكوش، النقيب محمد فرج التومي، محمد الصيد وآخرون، وكان لعناصر وقيادات البحث في ليبيا دور مهم في تنوير الشارع السياسي، وربط الإستقلال والتحرر الوطني في ليبيا بمستقبل المشروع القومي العربي، وقد حاول أعضاء هذا الحزب الدخول داخل المؤسسة العسكرية للجيش الملكي الليبي والإعداد للقيام بإنقلاب يطيح بالملكية في ليبيا، وهذا ما جعل السلطات الأمنية في ليبيا قرارًا بإعتقال معظم قيادي الحزب، مما أدى توقف نشاط هذا الحزب في ليبيا.

*– **حزب التحرير الإسلامي (حزب الإنقاذ الليبي)**: الذي تأسس سنة 1953، على يد صالح علي الزروق النوال، الذي كان إلى جانبه كل من عبد الله أبو القاسم المسلاتي، عبد القادر محمد اليعقوبي وآخرون، ولم تكن في برنامج هذا الحزب ما يمس بالنظام الملكي في ليبيا.

*– **حركة القوميين العرب**: وقد شارك في تأسيس أول نوات لهذه الحركة في ليبيا كل من: عبد السلام الزقعار، عز الدين الغدامسي، عمر المنتصر، سعد مجبر وآخرون، وقام أعضاء الحركة بالعمل السياسي من خلال منظمات المجتمع المدني تحت إسم "منظمة العمل الشعبي"، وكانت هذه الحركة

[1]– إبراهيم فتحي عميش، مرجع سابق، ص 148.

ذات إرتباط وثيق بالقومية الناصرية، ومعارضة للتواجد الأجنبي في الأراضي الليبية تحت أي صيغة، وقد ضمت الحركة قياديين في الجيش الملكي، مما ساعدها على أن تكون من التوجهات السياسية ذات القوة والنفوذ في ليبيا.

وقد عرفت ليبيا في هذه الفترة نشاط إعلامي وصحفي، تمثل في إنشاء الجرائد والصحف اليومية التي نذكر منها مجلة ليبيا التي تأسست في 1951، صحيفة اللواء، صحيفة البشائر، مجلة الأفكار، صحيفة الليبي، صحيفة الريبورتاج[1].

أما المؤسسة العسكرية في هذه الفترة فكانت تتكون من القوات النظامية التي يقدر عددها بحوالي 6500 مجند، والتي تم إستدعائها من أفراد الجيش الذي شارك في الحرب العالمية الثانية، في حين بلغت قوات الشرطة ضعف هذا العدد وكانت تتألف من وحدات قبلية، وتتسم كونها أفضل تسليح من الجيش، وفي سنة 1962 تم إنشاء سلاح البحرية الذي يتكون من مئة مجند، ليعقبه بعد ذلك في 1963 السلاح الجوي بمئتي مجند، وقد لعبت بريطانيا دورًا هامًا في هذه الفترة خاصة في تدريب أفراد الجيش، وقد صدر في 1967 قانون التجنيد الذي يقضي بتجنيد كل من بلغ 18 عامًا من الذكور لمدة 18 شهرًا، ولقد لعب الجيش دور كبير في إسقاط النظام الملكي في ليبيا[2].

ومن العوامل التي أدت وساهمت في سقوط الملكية سنة 1969 ما يلي[3]:

- ✓ عدم ملائمة النظام السياسي المتبني في ليبيا لطبيعة المجتمع الليبي، وذلك كونه غير متوافق مع التكوين التاريخي والإجتماعي للبلاد، مما أدى إلى حدوث عدة إضطرابات نتيجة

[1]- أحمد طاهر وآخرون، دستور المملكة الليبية، مجلة الإنقاذ الليبية، العدد 39، ديسمبر 1991، ص 78.

[2]- هنري حبيب، مرجع سابق، ص 44.

[3]- المرجع نفسه، ص 89.

المواجهة بين المؤسسات الحديثة التي نشأت مع ظهور المملكة الفيدرالية وبين الأساس القبلي للمجتمع.

- ✓ تعارض هذا النظام مع التوجهات الثورية "القومية" التي إجتاحت المنطقة العربية منذ أواخر الخمسينات، والمعادية للمعسكر الغربي، والتي نظرت للملكيات العربية التي منها ليبيا على أنها نظم رجعية متحالفة مع الإستعمار.
- ✓ بروز نخبة من طلبة وخريجي الجامعات إعتنقت الفكر القومي، قادت المظاهرات التي إندلعت بسبب الغليان والغضب الشعبي داخل المملكة، بسبب علاقة النظام بالغرب لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب القواعد العسكرية المتواجدة على الأراضي الليبية منذ 1953، وأيضًا بسبب حرب 1967.
- ✓ الحراك السري الذي قام من خلاله مجموعة من ضباط الجيش الليبي بإنشاء ما يعرف باسم الضباط الوحد وبين الأحرار، والذين شكلوا نواة الإطاحة العسكرية بنظام الملك إدريس السنوسي.

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي في ليبيا

عرف النظام السياسي الليبي منذ توالى القذافي الحكم العديد من المؤسسات والتغيرات، كما تميزت السياسة الخارجية الليبية بالتحول وعدم الثبات.

المطلب الأول: نظام الحكم في ليبيا

عرف النظام السياسي الليبي بعد 1969، مجموعة من التغيرات فبعد إلغاء النظام الملكي وبعده التوجه إلى النظام الجماهيري قد لعبت شخصية معمر القذافي دورًا مهمًا في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا على المستويين الداخلي والخارجي.

أولاً: شخصية العقيد معمر القذافي

هو معمر محمد عبد السلام أبو منيار القذافي والشهير بالرجل الأخضر، من قبيلة القذاذفة، ولد في قرية "جهنم" بإحدى مناطق مدينة سرت عام 1942، وهو الإبن الوحيد لعائلته بدوية تفلح الأرض وتمتهن رعي المواشي والإبل في منطقة صحراء سرت، إلتحق بمقاعد الدراسة سنة 1956، أكمل معمر القذافي دراسته الإبتدائية بمدينة سرت، ثم إلتحق بالثانوية بمدرسة مصراته، ثم بعد ذلك إلتحق معمر القذافي بالكلية الحربية في بنغازي في سنة 1963، وتخرج منها عام 1965م[1]، وفي هذه الفترة وبالتحديد في عام 1964 كون القذافي مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار وبعد هذا العام تم إيفاد الزعيم الليبي إلى بريطانيا بساند هرست وتخرج من الكلية العسكرية الملكية، وكان الأول من سبتمبر 1969 هو نقطة محورية في تاريخ ليبيا وفي تاريخ معمر القذافي السياسية، حيث وصل الملازم الأول معمر القذافي إلى الحكم في المملكة الليبية المتحدة عبر إنقلاب عسكري، وكان أول ما فعله بعد

[1]- رمزي المنياوي، رجل من جهنم، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2012، ص 17.

طرد الملك إدريس السنوسي أن أعطى نفسه رتبة رائد، وغير إسم البلاد لتصبح الجمهورية العربية الليبية، كما أطلق على نفسه لقب قائد الثورة وشغل منصب رئيس مجلس قيادة الثورة حتى عام 1977م[1]، حين أعلن ليبيا أول جماهيرية في العالم

ثانيًا: أعماله

ومن أهم الأفكار والأعمال التي جاء وقام بها معمر القذافي نذكر:

1- الكتاب الأخضر: وهو كتاب فلسفي سياسي، ألفه معمر القذافي عام 1975 وفيه يعرض أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الإنسانية كالإشتراكية والحرية والديمقراطية، حيث يتكون الكتاب الأخضر من ثلاثة فصول: الفصل الأول يتناول فيه مشاكل السياسة والسلطة في المجتمع، أما الفصل الثاني فيه حلول المشاكل الإقتصادية التاريخية بين العامل ورب العمل، الفصل الثالث وفيه أطروحات عن الأسرة والأم والطفل والمرأة.

2- النظرية العالمية الثالثة: ففي عام 1976 بعد نشر القذافي الكتاب الأخضر، وجعله دستورًا للجماهيرية الليبية، عرض فيه ما سماها النظرية العالمية الثالثة التي أعتبرها تجاوزًا للماركسية والرأسمالية، وتستند إلى حكم الجماهير الشعبية، وتم إعتماد اللون الأخضر لونًا رسميًا في البلاد، والنظرية العالمية الثالثة التي جاء بها القذافي نظرية سياسية في الحكم تقوم على سلطة الشعب عن طريق ما أسماه بالديمقراطية المباشرة، من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية كأداة للتشريع واللجان الشعبية كأداة للتنفيذ، وهي طرح إشتراكي بصورة جديدة وقدمها كبديل عن الرأسمالية والماركسية، ووصفها معمر

[1]- هنري حبيب، مرجع سابق، ص 121.

القذافي أنها "خلاصة التجارب الإنسانية"، وقدم معمر القذافي أداة سياسية فريدة من نوعها تعرف باللجان الثورية ليس من بين أهدافها الوصول إلى السلطة[1].

وقد كان القذافي يجمع في يده عدد كبير من السلطات يمكن تقسيمها إلى:

***– منذ 1969 إلى 1977**: ظل القذافي على إمتداد هذه المرحلة يشغل مناصب عدة منها[2]:

- ✓ رئيس مجلس قيادة الثورة.
- ✓ قائد عام للقوات المسلحة الليبية (وفيما بعد قائد أعلى).
- ✓ وزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي.
- ✓ رئيس مجلس القضاء الأعلى.
- ✓ رئيس مجلس التخطيط الأعلى.
- ✓ رئيس المجلس الأعلى للإرشاد القومي.
- ✓ رئيس الإتحاد الإشتراكي العربي ومؤتمره الوطني (ثم القومي) العام.
- ✓ كما شغل منصب رئيس الوزراء خلال الفترة من 13 سبتمبر 1970 وحتى 06 أفريل 1972.

***– منذ 02 مارس 1977**: قام القذافي في هذه المرحلة بإعلان "الجماهيرية" وقيام "النظام الجماهيري" المتمثل في "اللجان والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب"، وقام في مارس 1979 بحل مجلس قيادة الثورة وإعفاء الباقين من أعضائه من جميع صلاحياتهم ومسؤولياتهم، كما شغل منصب القائد

[1]– معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، طرابلس، 1978، ص 129.
[2]– هنري حبيب، مرجع سابق، ص 276.

الأعلى للقوات المسلحة الليبية وبالتالي فقد مارس صلاحياته بشأن هذه القوات بصفة فردية مطلقة، وفي 11 مارس 1990 إستصدر القذافي من مؤتمر الشعب العام ما أطلق عليه "وثيقة الشرعية الثورية"، التي حصرت تلك الشرعية في شخص القذافي وجعلت مجرد توجهاته وملاحظاته ملزمة التنفيذ من قبل هياكل النظام كافة ومن خلال "صلاحياته الثورية" أعطى القذافي لنفسه، حق ممارسة "التوجيه الثوري" و"الترشيد الثوري" للجان والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام، عند مستوياتها التفصيلية والدنيا، والقذافي هو الذي يقرر متى تدعي المؤتمرات الشعبية للإنعقاد، وهو الذي يحدد شخصيًا جدول أعمال المؤتمرات والقضايا والموضوعات التي تبحثها وتناقشها هذه المؤتمرات، كما يتحكم عبر عناصر اللجان الثورية، وفي الحدود التي يجب أن تتوقف عندها المناقشات والمداولات.

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في ليبيا

بعد أحداث الفاتح من سبتمبر 1969، التي قامت بها اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار بقيادة معمر القذافي، التي تم على إثرها إلغاء الملكية في ليبيا، عرف النظام السياسي تحولات جذرية وذلك خاصة من حيث مؤسساته، وكان ذلك عبر مرحلتين هما:

أولاً: من 1969 إلى غاية 1976

عرف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة إنتاج مؤسسات جديدة متأثرة بالقومية العربية والفكر الناصري في مصر وتمثلت هذه المؤسسات في:

1- مجلس قيادة الثورة: يعتبر بمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية، ويمارسها بالقرارات والقوانين التي يصدرها بمراسيم، وكان المجلس يتكون من 12 عضوًا هم: "معمر القذافي، مصطفى الخروبي، خويلدي حميد، أبو بكر يونس، عبد السلام جلود، عمر المحيشي، عوض هوادي،

بشير حمزة، يونس جابر، محمد نجم، مختار جروي، محمد المقريف"[1]، وكان المجلس قائمًا على أساس القيادة الجماعية، وكان معمر القذافي في هذه الفترة رئيسًا له، وقد تركزت كافة السلطات في يد المجلس ويعلنها عن طريق إعلانات دستورية وقرارات وقوانين لا تقبل الطعن أمام أي جهة، حيث تنص المادة 12 من الإعلان الدستوري الذي تم في 11 سبتمبر 1969 أن: "مجلس قيادة الثروة هو أعلى السلطة في البلاد ويمارس إختصاصات السيادة العليا والتشريع، ووضع السياسات العامة للدولة، بإعتباره قيادة التنظيم السياسي، وإدارة الحكم في الجمهورية الليبية العربية، ومنه فإن المهام التي يمارسها مجلس قيادة الثروة تتلخص فيما يلي:

- ✓ وضع السياسات العامة للدولة وإتخاذ كافة التدابير التي يراها ضرورية.
- ✓ ممارسة مهام السلطة التنفيذية من تعين للوزراء وإقالتهم والإشراف على السياسات العامة للدولة.
- ✓ إنشاء المصالح العامة، تعيين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين والإشراف على القوات المسلحة.

2- مجلس الوزراء: هذا المجلس كان بمثابة الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية في ليبيا، ويتشكل ويعدل بقرار من مجلس قيادة الثورة، ويتكون من مجلس قيادة الثورة والحكومة، إذ لا يقوم مجلس قيادة الثورة بممارسة الحكم بشكل مباشر بل عن طريق مجلس الوزراء المسؤول مباشرة أمامه وتتمثل إختصاصات مجلس الوزراء فيما يلي:

- ✓ تنفيذ السياسات العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثروة وممارسة كافة الإختصاصات اللازمة لذلك.

[1]- المرجع نفسه، ص 173.

- ✓ دراسة وإعداد كافة القوانين وفق السياسة المرسومة.
- ✓ ممارسة كافة الأعمال الإدارية والتنفيذية المتعلقة بتعيين الموظفين وإنشاء البلديات وإلغائها.
- ✓ عقد المعاهدات والإتفاقيات والمصادقة عليها بتفويض من مجلس قيادة الثورة.

وقد شكلت أول حكومة في هذه الفترة برئاسة محمد سليمان المغربي، وتظم ثمانية وزراء إلا أنها أقيلت في جانفي 1970 بعد خمسة أشهر من تعيينها لتحل محلها حكومة جديدة برئاسة معمر القذافي ويليه في 1972 عبد السلام جلود في رئاسة الوزراء إلى غاية 1977.

3- الإتحاد الإشتراكي العربي: تأسس الإتحاد في 11 جوان 1971، كإطار للمشاركة السياسية دون إعتباره حزبًا سياسيًا، وتقوم فلسفة هذا التنظيم على أنه التنظيم السياسي الشعبي الذي يحقق تحالف القوة والذي يقضي سلميًا على الفوارق بين الطبقات الموجودة، وأوكلت إليه مساندة النظام الثوري في ليبيا وخلق إيديولوجية جديدة تتماشى مع الشريعة الإسلامية، ويتكون الهيكل الأساسي لهذا التنظيم من[1]:

- ✓ مجلس قيادة الثورة الذي يمثل القيادة العليا للاتحاد الإشتراكي العربي.
- ✓ المؤتمر الوطني العام الذي يتكون من المندوبين على المحافظات، إضافة إلى تنظيم القوات المسلحة والشرطة، وهو قائم على مبادئ "الحرية والإشتراكية والوحدة"، ويختص بدراسة ومناقشة سياسات الإتحاد وخططه العامة وإصدارها ودراسة تقارير مجلس قيادة الثورة من خلال لجنة على مستوى المحافظات والوحدات الأساسية القاعدية، ومدة العضوية فيه

[1]- المرجع نفسه، ص 179.

ستة سنوات، ويجتمع مرة كل سنتين وفي الدورات الطارئة بطلب من مجلي قيادة الثورة، ورئيس قيادة مجلس الثورة هو رئيس المؤتمر الوطني العام ورئيس الإتحاد الإشتراكي العربي.

4- اللجان الشعبية: جاءت اللجان الشعبية بعد إعلان الثورة الشعبية في 5 أفريل 1973، وذلك من خلال خطاب ألقاه العقيد معمر القذافي في مدينة زوارة، وحسب معمر القذافي فإن اللجان الشعبية هي الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة، وتقوم اللجان الشعبية في كل وحدة جغرافية وإدارية في ليبيا، وذلك عن طريق الإنتخاب المباشر، وفي 16 أفريل 1973 أصدر مجلس قيادة الثورة قانون يحدد فيه المسؤوليات الإدارية للجان الشعبية التي يتم إختيار أمين عام لها من طرف أعضائها.

5- السلطة القضائية: في 28 أكتوبر 1973 قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين لكي تتماشى والشريعة الإسلامية، وتم لإصدار قانون يقضي بدمج المحاكم المدنية والشرعية وحل نظام المحاكم المزدوجة ومن بين أهم التعديلات في النظام القضائي نذكر:

- ✓ المجلس الأعلى للقضاء حل محل مجلس القضاء العالي، ويتولى هذا المجلس التنسيق والإشراف على مختلف السلطات القضائية، ويرأسه رئيس مجلس قيادة الثورة، كما يظم بين أعضاءه وزير العدل ورئيس المحكمة العليا، ولا تصدر قرارات هذا المجلس إلا بحضور أغلبية أعضاءه.
- ✓ مجلس الدولة الذي كان يعرف باسم إدارة الفتوى والتشريع، ويعتبر هذا المجلس هيئة إستشارية، ويظم 20 عضو 12 منهم من موظفي المكتب الرئيس و8 من مكاتب الأقاليم.

أما نظام المحاكم الليبية في هذه الفترة فهي على الشكل التالي[1]:

*– **المحاكم الجزائية**: وهي المستوى الأول من نظام المحاكم، وتوجد في كل مدينة.

*– **المحاكم الإبتدائية**: وهي المستوى الثاني وتنظر في جميع القضايا.

*– **محاكم الإستئناف**: وهي تنظر في القضايا التي تحال إليها من المحاكم الإبتدائية، كما تتخصص في الجنايات الكبرى.

*– **المحكمة العليا**: وهي تنقسم إلى أقسام متخصصة هي: "المدنية والتجارية، الإدارية، الدستورية"، ويتولى إدارة كل قسم خمسة قضاة والأحكام فيها تكون بالأغلبية.

ثانيًا: من 1977 إلى غاية 2011

عرفت ليبيا في بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية، إذ تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تمامًا تحت إسم "سلطة الشعب"، ولقد نص إعلان سلطة الشعب على أن "السلطات الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية"، وهذا حسب تصورات وأفكار العقيد معمر القذافي التي صاغها في الكتاب الأخضر، والنظرية العالمية الثالثة، ومنه فإن الجماهيرية تكون هي أساس إزالة كل الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية، ونتيجة لهذا الإعلان تم حل مجلس قيادة الثورة وإلغاء مجلس الوزراء وفي أوائل 1979، وعرفت ليبيا في هذه الفترة مؤسسات سياسية جديدة[2].

[1]– المرجع نفسه، ص 202.

[2]– فضل عفاش، الماضي يبدأ غدًا "قصة حياة الزعيم العربي الليبي معمر القذافي"، الدار الإفريقيا للطباعة والنشر والإنتاج الفني، النمسا، 1991، ص 201.

1- المؤتمرات الشعبية الأساسية: التي من خلالها تم تقسيم الجماهيرية إلى 405 مؤتمرًا شعبيًا، وذلك على أساس جغرافي، ولكل مؤتمر حدود إدارية، والعضوية في هذه المؤتمرات تشمل كل مواطن ليبي والعضوية هي عبارة عن حق واجب لمن بلغ سن 18، وتتم مناقشة جميع المواضيع والقوانين والتشريعات في البلد خلال هذه المؤتمرات، وتنبثق عن كل مؤتمر أمانة تتكون من خمسة أعضاء يتم إختيارهم لمدة ثلاث سنوات عن طريق الإختيار المباشر من بين أعضاء المؤتمر وهي بمثابة لجنة إدارية تقوم بتنظيم جلسات المؤتمر، وتتكون من أمين للمؤتمر وأمين مساعد وأمين لشؤون اللجان الشعبية وأمين للشؤون الاجتماعية وأمين للشؤون الثقافية والتعبئة الجماهيرية، ومن بين إختصاصات هذه المؤتمرات نذكر:

- ✓ يحق لهذه المؤتمرات إصدار القوانين والتشريعات.
- ✓ النظر في شؤون الحرب والسلم، وعلاقات الجماهيرية مع باقي الدول.
- ✓ وضع الخطط الاقتصادية والميزانية العامة.
- ✓ وضع السياسات العامة في مختلف المجالات والقطاعات.
- ✓ مسائلة وإختيار الأمانات ولجانها العامة.

2- المؤتمرات الشعبية غير الأساسية: وهي المؤتمرات التي تخص منطقة جغرافية محددة، ولها حدود إدارية تعرف باسم "الشعبية"، وتتكون هذه المؤتمرات من أمانة المؤتمر للشعبية وأمناء الإتحاديات والنقابات والروابط المهنية، وليس من صلاحيات المؤتمر الشعبي للشعبية إتخاذ أي قرارات، وإنما هو عبارة عن إدارة لصياغة القرارات الخاصة بالشعبية التي لا تتعارض والسياسات العامة.

3- الإتحادات والنقابات والروابط المهنية: تعتبر من وحدات النظام السياسي الليبي ومن مكوناته الأساسية، وقد تم تنظيمها وتحديد أهدافه وأعمالها من خلال الكتاب الأخضر، ويقتصر

دورها في ليبيا على الإهتمام بشؤونها ومشاغلها المهنية، وتقوم هذه التنظيمات المتمثلة في الروابط المهنية والإتحادات والنقابات بإختيار أمانة تقوم بإدارة شؤونها الإدارية والتنظيمية، وأمانات هذه التنظيمات تشكل الإتحادات والنقابات والروابط المهنية العامة لها على مستوى ليبيا، وأعضائها هم أعضاء في مؤتمر الشعب العام، حيث يعبرون عن المصالح العامة، ولكن لا يحق لهم التصويت حول قضايا السياسة العامة، وينص القانون الليبي فيما يخص هذه التنظيمات على[1]:

- ✓ أن كل مهنة أو حرفة يحتكر تمثيلها إتحاد أو نقابة أو رابطة مهنية واحدة فقط.
- ✓ لا يجوز لهذه التنظيمات القيام بأية نشاطات ليس لها علاقة بشؤونها المهنية.
- ✓ لا يجوز لها أن تتصرف كوحدة جماعية في عمليات التفاوض والمساومة مع الجهاز الإداري أو النقابات والإتحادات والروابط الأخرى.

4- اللجان الشعبية: اللجان الشعبية هي تنظيم منبثقة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات والروابط المهنية، وتعتبر هذه اللجان الجهاز التنفيذي للقرارات في الجماهيرية، وتنقسم إلى:

أ- اللجنة الشعبية العامة: وهي أعلى سلطة تنفيذية في ليبيا، وأمانة اللجنة تمثل مجلس الوزراء، وأمين اللجنة تمثل مجلس الوزراء، وأمين اللجنة يمثل رئيس الوزراء، وتتكون اللجنة الشعبية العامة من أمناء اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية وأمناء اللجان الشعبية للشعبيات، وأمناء اللجان الشعبية العامة، ويتم إختيار أمين اللجان الشعبية العامة والأمناء المساعدين من طرف مؤتمر الشعب العام، ومن إختصاصات اللجان الشعبية العامة نذكر:

- ✓ تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية.

[1]- محمد زهير المغيري، هيكلة النظام السياسي في ليبيا، مأخوذ من:
http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option:comcontent&tark=view&id=6369&ltemid:1

- ✓ إقتراح مشروع الميزانية وإحالتها إلى مجلس التخطيط العام.
- ✓ إقتراح مشاريع القوانين.
- ✓ متابعة أعمال اللجان الشعبية لضمان سير عملها.
- ✓ تشجيع الإستثمار الأجنبي في ليبيا ومتابعة إستثمارات ليبيا في الخارج.
- ✓ تنفيذ ما تكلف به من مهام من مؤتمر الشعب العام أو الأمانة العامة للمؤتمرات الأساسية.

ب– اللجان الشعبية الفرعية: وهذه اللجان تتكون من:

*– **اللجنة الشعبية للبلدية:** التي يتم إختيارها من قبل أعضاء المؤتمر الشعبي للبلدية، وتتشكل هذه من أمين عام، ومجموعة من الأمناء مسؤولين عن القطاعات النوعية المختلفة، وكل أمين يرأس لجنة شعبية نوعية في قطاعه، وتتكون اللجنة الشعبية النوعية في البلدية من أمناء القطاعات النوعية على مستوى الفرع البلدي[1].

*– **اللجنة الشعبية للفرع البلدي:** يتم إختيار اللجنة الشعبية للفرع البلدي من قبل المؤتمر للفرع البلدي وتتكون من أمين عام ومجموعة أمناء مسؤولين عن القطاعات النوعية المختلفة.

*– **اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي (المحلة):** ويتم إختيار اللجنة الشعبية للمحلة عن طريق المؤتمر الشعبي الأساسي الذي يتكون من جميع المواطنين البالغين ذكورًا وإناثًا، في نطاق ذلك المؤتمر، وتتكون هذه اللجنة من أمين وأربعة أعضاء، وتتولى الشؤون المحلية مثل: حل النزاعات المحلية، وأداء الأعمال الإدارية المختلفة.

[1]– المرجع نفسه.

5- مـؤتمر الشـعب العـام: هـو عبـارة عـن إلتقـاء المـؤتمرات الشـعبية الأساسـية واللجـان الشـعبية والإتحـادات والـروابط المهنيـة، وهـو يتـألف مـن 760 عضـوًا فمـا فـوق، ويـتم إنتخـابهم بـالإقتراع الغـير مباشـر لمـدة ثـلاث سـنوات، وذلـك مـن خـلال شـبكة معقـدة مـن المـؤتمرات الشـعبية واللجـان الشـعبية، وتقـوم بـإدارة إجتماعـات مـؤتمر الشـعب العـام أمانـة مكونـة مـن: "أمـين مـؤتمر الشـعب العـام والأمـين المسـاعد لمـؤتمر الشـعب العـام وأمـين شـؤون المـؤتمرات الشـعبية وأمـين عـام اللجـان الشـعبية وأمـين شـؤون النقابـات والإتحـادات المهنيـة وأمـين الشـؤون الخارجيـة"، وقـد تـولى أمانـة عـدة أشـخاص منـذ 1977 نـذكر مـنهم (معمـر القـذافي، عبـد العـاطي العبيـدي، محمـد الـرزوق رجـب، مفتـاح الأسـطي عمـر، عبـد الـرزاق الصوصـاع، الزنـاتي محمـد الزنـاتي)، وينعقـد مـؤتمر الشـعب العـام مـرة كـل عـام علـى الأقـل، وينعقـد في الـدورات الطارئـة والإسـتثنائية بطلـب مـن أمانتـه أو ثلثـي أعضـاءه، وتتمثـل إختصاصـات مـؤتمر الشـعب العام وأمانته فيما يلي[1]:

- ✓ متابعة تنفيذ القوانين التي تصدرها المؤتمرات الشعبية الأساسية.
- ✓ متابعة أعمال اللجان الشعبية.
- ✓ دعوة الإتحادات والروابط المهنية واللجان الشعبية للإنعقاد.
- ✓ إصدار القرارات المتعلقة بإستحداث مؤتمرات شعبية أساسية.
- ✓ مراجعة وتفسير القوانين واللوائح والقرارات والمعاهدات والإتفاقيات.
- ✓ سحب وإسقاط الجنسية الليبية ومنح اللجوء السياسي.

6- اللجـان الثوريـة: هـي أحـد الهياكـل الجديـدة الـتي جـاء بهـا معمـر القـذافي في الكتـاب الأخضـر والنظريـة العالميـة الثالثـة، والـتي تسـعى حسـب العقيـد إلى إبقـاء الثـروة دائمـة والحفـاظ علـى مكتسـباتها، وهـي

[1]- أحمد إبراهيم، التنظيم الثوري للجان الثورية إدارة الثورة الشعبية، الطبعة الثانية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982، ص 34.

عبارة عن محصلة للثورة الليبية كلها، واللجان الثورية في ليبيا هي شكل من أشكال السلطة الإدارية التي لا تسعى للوصول إلى الحكم، وولاء هذا التنظيم هو للثورة وقائد الثورة، الذي يقوم بالتنسيق معها من خلال مكتب الإتصال باللجان الثورية، وكذلك من خلال إلقاء المحاضرات أو ما يعرف "بالمدرج الأخضر"[1]، وقد إنتشرت اللجان الثورية من 1978 في جميع المؤتمرات الشعبية والكليات والجامعات والمعاهد، وقامت بنشر نظامها في كافة وسائل الإعلام ومن المهام التي تقوم بها اللجان الثورية ما يلي:

- ✓ تحريض الشعب على ممارسة السلطة.
- ✓ ترسيخ سلطة الشعب.
- ✓ ممارسة الرقابة الثورية.
- ✓ تحريك وتفعيل المؤتمرات الشعبية.
- ✓ ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات.
- ✓ حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها.

وتتكون اللجان الثورية من هيكل تنظيمي يتجسد في شكل شعب تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ شعبة الفكر والتثقيف والفقه الثوري.
- ✓ شعبة العمل الخارجي.
- ✓ شعبة التعليم والتربية.
- ✓ شعبة الشركات والمنشآت.
- ✓ شعبة النقابات والإتحادات والروابط المهنية.

[1]- المدرج الأخضر: هو إصطلاح لغوي يطلق على الحلقات التي يعقدها القذافي مع قيادات العناصر الثورية، وتتخذ شكل محاضرات أو حوارات بينهم.

[2]- أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 64.

- ✓ شعبة المؤتمرات الشعبية.
- ✓ شعبة اللجان الشعبية.
- ✓ شعبة الجيش والشرطة.

7- المؤسسة القضائية: عرف نظام المحاكم في ليبيا بعد التحول إلى النظام الجماهيري إنقسامه إلى مستويات وهي[1]:

*- **المحاكم الجزئية:** تعد المحاكم الجزئية المستوى الأول في نظام الحكم، وتوجد في كل قرية ومدينة، ويرأسها أحد القضاة، وتنظر أساسًا في الجنح ذات العقوبات التي تقل عن مائة دينار.

*- **المحاكم الإبتدائية:** وهي المحاكم ذات إختصاص بالقضايا ذات العقوبات المتوسطة، والتي تزيد عن 100 دينار، كما أنها محكمة إستئناف بالنسبة للقضايا التي تعرض على المحاكم الجزئية.

*- **محاكم الإستئناف:** وتنظر في القضايا المحالة إليها من المحاكم الإبتدائية، وهي أساسًا محاكم مراجعة لقضايا الجنايات والجرائم الكبيرة، ويتولى القضاء بها خمسة قضاة، ولا يسمح لقضاة المحاكم الإبتدائية بالجلوس في محكمة الإستئناف.

*- **المحكمة العليا:** في عام 1982، صاغ مؤتمر الشعب العام القانون رقم 06 الذي أعاد تنظيم المحكمة العليا، وقد نص هذا القانون على أن "المحكمة العليا تتكون من رئيس وعدد غير محدود من القضاة يتم تعيينهم جميع من قبل مؤتمر الشعب العام"، ويتم تقسيم المحكمة العليا إلى خمس دوائر، وتتولى اللجنة الشعبية العامة للعدل (وزارة العدل) عملية الإشراف الإداري على النظام القضائي، كما أنها تتولى التوصية بتعيين مختلف القضاة ومنح التراخيص للمحامين، ولقد ألغي منصب النائب العام والمحامي العام سنة 1988، ولكن تمت إعادتها عام 1992، والنائب العام مسؤول عن شبكة واسعة

[1]- محمد زهير المغيري، مرجع سابق.

من مكاتب التحقيق والنيابة يتولى رئاستها وكلاء للنيابة يعرضون القضايا أمام جميع المحاكم بمستوياتها المختلفة ويعدون مسؤولين عن التطبيق العادل للقانون من قبل الشرطة والمسؤولين عن السجن.

*– **المحاكم الثورية**: وهي من المحاكم السياسية الخاصة، التي أنشئت بموجب بيان الملتقى الثالث للجان الثورية عام 1980، وتتكون هذه المحاكم من أعضاء اللجان الثورية، ولا يوجد بها حق الإستعانة بدفاع قانوني أو الإستئناف أمام محاكم أعلى ولهذه المحاكم حق وسلطة تناول العديد من القضايا السياسية والإقتصادية، ففي عام 1980، إتهمت اللجان الثورية مجموعة من ضباط القوات المسلحة والتجار والموظفين العموميين بالفساد والرشوة، وتمت محاكمتهم عن طريق المحاكم الثورية، ولقد تم عرض هذه المحاكمات في شاشات التلفزيون الليبي خلال تلك الفترة[1].

*– **محكمة الشعب**: في عام 1988، صاغ مؤتمر الشعب العام قانونًا جديدًا أنشئت بموجبه "محكمة الشعب" بهدف دمج كل الخاصة (الثورية) في محكمة واحدة، وتتكون محكمة الشعب من دائرتين، دائرة إبتدائية ودائرة إستئناف، ولمحكمة الشعب رئيس وعدد غير محدد من المستشارين يعينهم جميعًا مؤتمر الشعب العام، كذلك فإن القانون يعطي للمتهمين حق الدفاع القانوني ومختلف الضمانات القانونية الأخرى.

8– المؤسسة العسكرية: تنقسم المؤسسة العسكرية في ليبيا إلى قسمين هما:

أ– الجيش: يبلغ عدد القوات العاملة في الجيش الليبي حسب إحصائيات 2010، ما يقارب 76000 مجند وإحتياطي 40000 يمثلون أفراد الميليشيات الشعبية، وذلك كما يلي:

*– **القوات البرية**: تتكون من 50000 مجند، منهم 25000 مجند تجنيدًا إلزاميًا، وتتوزع القوات البرية في جميع التراب الليبي وخاصة على المناطق الحدودية، وتتشكل القوات البرية من 10

[1]– هنري حبيب، مرجع سابق، ص 205.

كتائب لدبابات و10 كتائب مشاة، و6 كتائب مظليين، و22 كتيبة مدفعية، وأربعة لواءات صواريخ، و7 كتائب دفاع جوي.

*– **القوات البحرية**: تتكون من حوالي 8000 مجند، بما فيهم حرس السواحل، وتحوي القوة البحرية الليبية غواصتين، وفرقاطتين منها "الهاني"، وطاردات منها "طارق بن زياد".

*– **القوات الجوية**: تتكون من حوالي 18000 مجند، ويبلغ عدد الطائرات المقاتلة ما يقارب 394 طائرة، منها تسعة أسراب من الطائرات المقاتلة، وسبعة أسراب من طائرات الهجوم الأرضي، وسربان من طائرات الإستطلاع، إضافة إلى عدد من الطائرات العمودية.

ب– الكتائب الأمنية: أو كما تعرف بكتائب القذافي فهي لا صلة لها بالجيش الليبي النظامي، لكنها تفوقها تجهيزًا وتدريبًا، ولا يوجد لهذه الكتائب قيادة موحدة بل يطلق عليها تسميات مرتبطة غالبًا بأسماء أبناء القذافي كخميس والمعتصم والجارح، ويفوق عدد قوات الكتائب سبعة وأربعون ألف جندي، وأهم تلك الكتائب نذكر[1]:

- ✓ **كتائب الخميس والمعتصم**: وتعتبران من أهم الكتائب وترتكزان في باب العزيزية مقر إقامة القذافي المحصن تحصينًا عاليًا.
- ✓ **كتيبة الفضيل بوعمر**: وهي كتيبة مجال خدمتها في بنغازي، وتعتبر من الكتائب ذات التجهيز العالي والتحصين.
- ✓ **كتيبة الجارح**: هذه الكتيبة تتركز قواتها في مدينة البيضاء شرقًا وهي لا تقل قوة عن بقية الكتائب.

[1]– أيمن نيشان، كتائب الأمن واللجان الثورية في ليبيا، مأخوذ من: http://www.yemennation.net/neur5937.htm/

✓ **كتيبة محمد المقريف**: وهي من أقوى الكتائب وأشرسها وأكثرها تجهيزًا وتتركز في غرب ليبيا[1].

9- المؤسسة الإعلامية: يعتبر نظام الإعلام الليبي الأكثر تقييدًا في العالم، إذ أدار الزعيم وسائل الإعلام بقبضة من جديد منذ وصوله إلى السلطة، فالقذافي يرى أن وسائل الإعلام تمثل أداة للتعبئة الثورية والتنمية الوطنية، وكان القذافي غير راض عن التحول الذي كانت وسائل الإعلام تحدثه في المجتمع الليبي، مما دفعه لإعادة هيكلة القطاع بشكل متكرر، ففي البداية أوقف القذافي جميع الصحف الموجودة في ليبيا، وربط في وقت لاحق جميع وسائل الإعلام باللجان الشعبية، وقد أشار في "الكتاب الأخضر" في الفصل حول الصحافة أن "الصحافة وسيلة تعبير المجتمع... وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي، إذن منطقيًا وديمقراطيًا لا يمكن أن تكون ملكًا لأي منهما"، ومنه كان من المسموح للجرائد تمثيل بعض الكيانات فقط، مثل الإتحادات المهنية أو مؤتمر الشعب[2].

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية لنظام السياسي الليبي وقضية لوكاربي

تميزت السياسة الخارجية الليبية بالتحول وعدم الثبات، بحيث يمكن التمييز بين مراحل مختلفة للسياسة الخارجية كل واحدة منها تختلف عن الأخرى من حيث التوجهات والأهداف والأولويات، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى فترتين كالآتي:

الفترة الأولى: مثل فيها مجلس قيادة الثورة الجهة العليا لإتخاذ القرارات الخارجية بحكم الإختصاص الممنوح له في الإعلان الدستوري الصادر سنة 1969، وأن مجلس قيادة الثورة هو أعلى

[1]- أحمد منصور، قصة كتائب القذافي، مأخوذ من: http://www.al.watan.com/vienunews.aspx?n=1B5EC10E.A72E.401E-9275-E437948A4028&d=2012729&writer=0

[2]- معمر القذافي، مرجع سابق، ص 67.

سلطة في البلاد، ولقد أشار أيضًا الإعلان الدستوري في مادته 19 "إلى أن مجلس الوزراء هو الجهة المخولة بتنفيذ السياسة العامة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة" ومنها السياسة الخارجية[1].

الفترة الثانية: من 2 مارس 1977 إلى 2011، فبعد إعلان قيام سلطة الشعب، تم تحويل صلاحيات مجلس قيادة الثورة إلى مؤتمر الشعب العام، وهي صلاحيات في أضيق النطاق مثل قبول أوراق السفراء وتعيين أمناء المكاتب الشعبية وأداء القسم القانوني أمام أمانة مؤتمر الشعب العام، إذ يشير قانون رقم 09 لسنة 1984 في خصوص إعادة تنظيم المؤتمرات الشعبية وإختصاصاتها إلى أنها تقوم بـ[2]:

- ✓ إصدار القوانين والسياسات العامة، والسياسة الخارجية.
- ✓ التصديق على المعاهدات والإتفاقيات.
- ✓ وضع السياسات العامة ومنها السياسة الخارجية.
- ✓ تحديد علاقات ليبيا الخارجية مع الدول والمنظمات.
- ✓ البث في شؤون الحرب والسلم.
- ✓ تحديد مواقف ليبيا من الحركات السياسية في العالم.

أما فيما يتعلق بتنفيذ السياسة الخارجية الليبية فتقوم بها اللجنة العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي، ووضعت لتسهيل عملية تنفيذ هذه المهام اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي، هذا إضافة إلى عدد من الإدارات والمكاتب منها[3]:

---

[1]- هنري حبيب، مرجع سابق، ص 291.

[2]- معمر القذافي، مرجع سابق، ص 68.

[3]- سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية "دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل، مركز البحوث الإقتصادية، بنغازي، 2000، ص 94.

- ✓ إدارة شؤون الإتحاد الإفريقي.
- ✓ إدارة شؤون إتحاد المغرب العربي.
- ✓ إدارة المنظمات الدولية.
- ✓ إدارة الشؤون العربية.
- ✓ إدارة الشؤون الاقتصادية.
- ✓ إدارة الشؤون أمريكا.
- ✓ إدارة الشؤون أمريكا الوسطى والجنوبية.
- ✓ إدارة الشؤون الأوروبية.
- ✓ إدارة الشؤون القنصلية.
- ✓ إدارة الشؤون الإسلامية.
- ✓ إدارة الشؤون القانون الدولي والمعاهدة.
- ✓ إدارة الشؤون آسيا وأستراليا.
- ✓ إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
- ✓ مكتب شؤون اللجنة.
- ✓ مكتب الشؤون القانونية.
- ✓ مكتب الشؤون العسكرية.
- ✓ جهاز المراسم العامة.
- ✓ جهاز الأمن الخارجي.
- ✓ معهد الدراسات الدبلوماسية.

وتعمل اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ومن أهم الأهداف في السياسة الخارجية الليبية:

- ✓ تحقيق الوحدة العربية هو من الأهداف الأساسية في السياسة الخارجية الليبية[1].
- ✓ دعم الحركات التحررية في الدول المطالبة بالإستقلال ذات المطالب الشرعية.
- ✓ الوصول إلى تحقيق مشروع القارة وتحقيق إتحاد إفريقي كبير.

أما فيما يخص التوجهات الخارجية لليبيا فقد عرفت عدة تغيرات وتقلبات وذلك نظرًا لتغير الإيديولوجيات السياسة لصانع القرار السياسي في ليبيا وذلك على النحو التالي:

أولاً: السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي والمغاربي

تتميز السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي بالعديد من المواقف وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتدعيم الإنتفاضة ومضادة الصهيونية وتكوين دولة إسرائيل منذ 1969 وتولي العقيد معمر القذافي الحكم، فمبدأ السياسة الخارجية الليبية ينطلق من قاعدة دعم الشعب الفلسطيني بكل الوسائل الكفيلة بإستمرار روح المقاومة لدى الشعب الفلسطيني، ومن دلالة موقف السياسة الخارجية الليبية إتجاه القضية الفلسطينية إتخاذها موقفًا واضحًا ومحددًا يرفضها القاطع لأي تقارب عربي إسرائيلي، وقد ناقشت المؤتمرات الشعبية الرئيسية القضية الفلسطينية في العديد من المناسبات وأكدت على ثبات هذا الموقف إتجاه القضية الفلسطينية وتدعيم توجهات معمر القذافي، كما سجلت السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي موقفها من أزمة الخليج والحرب ضد العراق فإنطلق الموقف الليبي من منطلق أن الصراع عربي في الأصل وكان لابد من حله على المستوى العربي (الجامعة العربية) وبعيدًا عن التدخل الأجنبي لأن التدخل الأجنبي لديه مأرب وأغراض عدوانية، وقد كانت الخارجية الليبية التي

[1]- المرجع نفسه، ص 73.

عبر عنها العقيد معمر القذافي معارضة للغزو البريطاني الأمريكي للعراق وحذر من تبعات الغزو العسكري للعراق إلا أن موقف السياسة الخارجية الليبية عرف نقص في الحدة، وهذا راجع إلى العمل على تحسين العلاقات الليبية الأمريكية[1].

كما تعرف السياسة الخارجية الليبية إتجاه جامعة الدول العربية إلى دعوى إلى تجديد وتغيير وتحسين حالة جامعة الدول العربية وذلك من خلال[2]:

- ✓ بناء هيكل عربي على مستوى جامعة الدول العربية يعالج الخلافات العربية العربية، والمقصود هنا حسب الخارجية الليبية والعقيد معمر القذافي إنشاء محكمة عدل عربية.
- ✓ إيجاد هيكل سياسي وقانوني قد يحقق من الناحية الشكلية شيئًا من الرضى للمشاعر القومية العربية.

وقد دعت ليبيا في كثير من المرات والمواقف بالإنسحاب من جامعة الدول العربية، وذلك لدور الجامعة العربية المحدود والدعوة لجعل جامعة الدول العربية مؤسسة دولية وإقليمية ذات تقل على الساحة الدولية.

أما على الساحة المغاربية فكانت السياسة الخارجية الليبية تحاول الوصول إلى إتفاقات وشراكات مع دول المغرب العربي وقد كانت البداية من الجزائر وذلك من خلال محادثات حاسي مسعود 1971، إلا أن عرض العقيد معمر القذافي بالوحدة الفورية لم يجد قبولاً لدى الرئيس هواري بومدين

[1]- معتوق محمد أحمد، المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية، دار قباء، القاهرة، 2008، ص 279.

[2]- عمار أنبية جمعة، السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص 93.

حيث كان الإهتمام الجزائري في تلك الفترة هو إعادة ترتيب الأوضاع والإهتمام بالشؤون الحدودية في المنطقة المغربية[1].

ليأتي بعد ذلك توجه الخارجية الليبية إلى الوحدة التونسية الليبية والتي تلاها لقاء بين العقيد معمر القذافي والرئيس بورقيبة في 12 أفريل 1974، بمنطقة جربة التونسية، وإعلان عن إتفاق تكوين دولة الوحدة المسماة الجماهيرية العربية الإسلامية، ولكن هذه الوحدة لم ترى النور وألغيت قبل الإعلان عنها.

وفي سنة 1984 تم الإعلان عن الخارجية الليبية والمغربية إنشاء الإتحاد العربي الإفريقي، ولكن بعد عامين أي في 1986، أعلن الملك المغربي فض دولة الإتحاد مع ليبيا وذلك كان ردًا على الإنتقادات الأخيرة للعاهل المغربي على إثر إلتقائه برئيس الوزراء الإسرائيلي "بيربز" بقصره بإيفران[2].

ثانيًا: السياسة الخارجية الليبية على المستوى الإفريقي

لقد عمدت السياسة الخارجية الليبية إلى إقامة روابط متينة مع الدول الإفريقية مع دعم هذه الدول لتحقيق مصالح إفريقية عربية مشتركة، وحسب التقرير الذي قدمه مكتب الاتصالات الخارجي لعام 1982 بتقديم المساعدات السياسية والمادية للحركات التحررية على المستوى الإفريقي كانت هذه المساعدات كالآتي[3]:

- ✓ مساعدة الجبهة الشعبية لتحرير ناميبيا.
- ✓ مساندة حركة تقرير المصير بالجزر الخالدات (الكناري).
- ✓ العمل على تفعيل المؤتمر الإفريقي الجامع لتحرير جنوب إفريقيا A.N.C.

[1]- هنري حبيب، مرجع سابق، ص 279.

[2]- عمار أنبية جمعة، مرجع سابق، ص 104.

[3]- معتوق محمد أحمد، مرجع سابق، ص 280.

ومن هنا فإن السياسة الخارجية الليبية إعتمدت على عدة أهداف إتجاه إفريقيا منها[1]:

- ✓ محاربة الإستعمار ودعم الحركات التحررية ماديًا ومعنويًا.
- ✓ التصدي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا.
- ✓ توثيق العلاقات العربية الإفريقية في مجالات السياسة والإقتصاد وقد تمخض عن السياسة الخارجية الليبية إتجاه القارة الإفريقية عدة نتائج منها:

***– تجمع دول الساحل والصحراء:** وهو من التجمعات الإقليمية في القارة الإفريقية حيث نشأ في فيفري 1998، بمبادرة ليبية وقد ضم ستة عشر دولة هي (ليبيا، جامبيا، السنغال، بوركينا فاسو، السودان، إفريقيا الوسطى، إرثيريا، النيجر، مالي، تشاد، جيبوتي، مصر، المغرب، نيجيريا، تونس، الصومال) وكان الهدف من هذا التجمع، منع القوى العالمية من تشكيل خريطة إفريقيا في ظل العولمة، إستثمار الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة والإندماج والتكتل بين دول المنطقة لمواجهة القوى الدولية[2].

***– الإتحاد الإفريقي:** وقد كانت أهم التوجهات الإفريقية للسياسة الليبية هي فكرة الإتحاد الإفريقي والذي كان له أهداف تحررية تكاملية بين الدول الإفريقية وقد سعى العقيد معمر القذافي إلى ترسيخ فكرة الإتحاد والعمل على تفعيله[3].

ثالثًا: السياسة الخارجية الليبية على المستوى الدولي

على الصعيد الدولي عرفت ليبيا إختلاف في التوجهات وذلك من خلال مرحلتين هما:

---

[1]– عمار أنبية جمعة، مرجع سابق، ص 78.

[2]– معتوق محمد أحمد، مرجع سابق، ص 281.

[3]– محمود دريدي، البعد الإفريقي لسياسة الخارجية الليبية "1995–2009"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011–2012، ص 158.

1- قبل إنهيار الإتحاد السوفياتي: في هذه الفترة توجهت الجماهيرية الليبية إلى توطيد العلاقات مع الإتحاد السوفياتي وذلك بسبب مساندته للحركات التحررية في هذه الفترة وخاصة في الدول الإفريقية ومساندتها للكفاح المشروع للدول العربية ووقفها إلى جانبها في نضالها ضد الإمبريالية والصهيونية.

كما إنتهجت ليبيا في هذه الفترة سياسة خارجية مناهضة للإمبريالية والإستعمار مما جعلها في موقف صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى حسب القذافي إلى فرض سيطرتها على المنطقة العربية على حساب أمن وإستقرار الأمة العربية[1].

وقد إلتزمت السياسة الخارجية الليبية بمبادئ عدم الإنحياز وبمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، الداعية إلى توطيد الأمن والسلم الدوليين ويعتبر حق النقض من أبرز القضايا التي ركزت عليها الدبلوماسية الليبية في هذه الفترة حيث إعتبرته إلغاء للإستقلال كافة الشعوب وظلمًا لها[2].

وقد قامت المؤتمرات الشعبية الأساسية بإتخاذ عدد من القرارات المتعلقة بالعلاقات مع الدول الأخرى منها:

- ✓ قرار بدعم حركات التحرر في العالم، ويتضمن ذلك دعوة لدعم حركات التحرر الأوروبية والفضائل الثورية، ومن ذلك الجيش الإيرلندي وقوات الباسك وغيرها.
- ✓ المشاركة في كافة مجالات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تسعى لحل مشاكل الشعوب والإسهام في مجالات التنمية الاقتصادية والإجتماعية والقضاء على عوامل القلق والتوتر على الصعيد الدولي.

[1]- كمال سحبون العريفي، أثر إنهيار الإتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية في فترة "1990-2000"، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2003، ص 42.

[2]- سالم حسين البرناوي، مرجع سابق، ص 131.

2- بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي: لقد حاولت السياسة الخارجية الليبية منذ 1990 أن تبلور نفسها بشكل يضمن لها الحياد بعيدًا عن الإنزلاق والإعتداءات وهو الأمر الذي حدث فعلاً عن تعرض ليبيا للغارات الجوية الأمريكية سنة 1986على مدينتي طرابلس وبنغازي ويمكن القول أن فرض عقوبات على ليبيا سنة 1992 كأن من الآثار السلبية للسياسة الخارجية الليبية في هذه الفترة[1].

وكما أن ليبيا عرفت في هذه الفترة دبلوماسية فاعلة مع دبلوماسية فاعلة مع الدول الأوروبية وقد إتخذت المؤتمرات الشعبية الأساسية مجموعة من القرارات المتعلقة بالعلاقة مع الدول الأوروبية وذلك كما يلي:

- ✓ قرار يتعلق بشجب نصب الصواريخ الأمريكية في كوميز وجنوب إيطاليا.
- ✓ قرار يتعلق بالدعوة إلى جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة خالية من الأساطيل الأجنبية.

كما توجهت السياسة الخارجية الليبية إلى بناء علاقات وطيدة مع الدول الصغيرة وخاصة التي تواجه مسائل سياسية مع الدول الغربية وبالأخص الدول الجزرية في البحر الأبيض المتوسط مثل مالطا وقبرص.

وبعد أحداث 11 سبتمبر عرفت السياسة الخارجية الليبية وخاصة بعد الإعلان الليبي عن تخليها عن إمتلاك برنامج السلاح النووي، وهو الدافع الذي جعل الدبلوماسية والعلاقات الليبية الأمريكية تتحسن، فالقذافي أعلن عن إدانته للإرهاب وقدم تعازيه للشعب الأمريكي في الخسائر البشرية ودعي إلى عقد مؤتمر دولي يحدد مفهوم الإرهاب فحاولت السياسة الليبية الجعل من هذه الحادثة آلية من آليات التقارب بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تأكد السياسة

[1]- كمال سحبون العريفي، مرجع سابق، ص 83.

الخارجية الليبية أن إستمرارها في دعم حركات التحرر الوطنية في مختلف أنحاء العالم سيترتب عنه نتائج سلبية على مستوى السياسة الخارجية وخاصة بإتهامها بتدعيم الإرهاب.

رابعًا: قضية لوكربي

بدأت قضية لوكربي في 11 ديسمبر 1988، عندما كانت طائرة البونيغ 747 التابعة لشركة "بان أم أميركان" التي كان مقررًا لها أن تقوم بالرحلة رقم 103 بين مطار "هيثرو" في لندن ومطار "جون أف كينيدي" في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغ عدد ركاب هذه الرحلة 243 مسافر، بالإنفجار فوق قرية لوكربي الأسكتلندية وقتل في هذا الإنفجار جميع ركاب الطائرة[1]، وبدأت التحقيقات في أسباب إنفجار الطائرة وتولى التحقيق كل من المفتش العام الأسكتلندي "واتسون ماكاتير"، و"لورنس واتيكر" عن مكتب المباحث الفدرالية الأمريكية (أف.ب.أي)، وكذا "روبرت مولر" رئيس فريق وزارة العدل الأمريكية، كما تدخلت في التحقيق وكالة الإستخبارات الأمريكية (سي.أي.إيه) تحت قيادة "فينست كانيتسرارو"، وقد أعلن القضاء الأمريكي والإسكتلندي بعد التحقيق وبشكل متزامن في 14 نوفمبر 1991، أن المتهمين الأساسيين في القضية عميلين لأجهزة الأمن الليبية هما: "عبد الباسط المقرحي والأمين خليفة فحيمة"، تطور الأمر إلى أزمة حقيقية مع النظام الليبي عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية في بيان مشترك مع بريطانيا في 27 نوفمبر 1991، بتسليم المتهمين وتعويض عائلات الضحايا، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ذلك على حشد كل طاقاتها السياسية والعسكرية والتنسيق مع فرنسا لضم مطالباتها بتعويضات لطائرتها (4.T.A.772) التابعة لشركة يوتا (D.C.10)، التي تم إسقاطها فوق صحراء نيجريا في 19 سبتمبر 1989 أثناء رحلتها رقم 722 وأصفر سقوطها عن وفاة 170 شخص، وقد نتج عن ذلك إصدار

[1]- أحمد السيد النجار، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، مركز دراسات العالم الإسلامي، بيروت، 1992، ص 79.

إعلان مشترك أمريكي بريطاني فرنسي في 30 ديسمبر 1991 يطالبون فيه السلطات الليبية تسليم المتهمين والتخلي عن كل أشكال العنف والإرهاب، ونتيجة لذلك تم إستصدار قرارات من مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا تمثلت في[1]:

*– **قرار مجلس الأمن رقم 731**: الذي صدر في 21 جانفي 1992، الذي أدان فيه تدمير كل من طائرة "بان إم" الأمريكية وطائر شركة إتحاد النقل الجوي الفرنسي "يوتا" ويطالب ليبيا بالتعاون في التحقيقات الخاصة بحادثة لوكربي ويعرب عن إستيائه الشديد لعدم إستجابة الحكومة الليبية، والحث على الإستجابة على الفور إستجابة كاملة لكي تساهم في تحديد المسؤولية حول تدمير الطائرتين، وتساعد في القضاء على الإرهاب الدولي، وفي نفس الوقت أكدت الحكومة الليبية وكرد على قرار مجلس الأمن إفه وفقًا للقوانين الدولية، لا يمكن تسليم المتهمين في القضية إلى البلد الذي يتهمها بإرتكاب الجرم، وتقدمت في 03 مارس 1992 بطلب إلى محكمة العدل الدولية بهدف تطبيق إتفاقية "مونتريال" تطالب فيه محكمة العدل إتخاذ التدابير للحفاظ على حقوق ليبيا بعد تسليم المواطنين[2].

*– **قرار مجلس الأمن رقم 748**: صدر في 31 مارس 1992، الذي جاء فيه أن ليبيا لم تقدم إجابة فعالة لمجلس الأمن عما جاء في القرار رقم 731 ولذلك تقرر فرض حظرًا جويًا وعسكريًا على ليبيا يصبح ساري المفعول إبتداءًا من 15 أفريل 1992، يتمثل في حظر تزويد ليبيا بأي نوع من أنواع الأسلحة والمواد المتعلقة بها لما في ذلك بيع أو نقل الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية، إضافة إلى تخفيض عدد ومستوى الموظفين في البعثات الدبلوماسية

[1]– مها محمد الشبوكي، إشكاليات قضية لوكاربي أمام مجلس الأمن، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي، 2000، ص 80.

[2]– خليل عبد السيد، جماهيرية الدم والنار، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2012، ص 202.

ومنع تشغيل جميع مكاتب الخطوط الجوية الليبية، وقد هددت ليبيا الدول المطبقة لهذا القرار بحرمانها من النفط الليبي[1].

***– قرار مجلس الأمن رقم 883**: صدر هذا القرار في 11 نوفمبر 1993، الذي يقضي بتصعيد العقوبات ضد ليبيا وتجميد أرصدة الحكومة الليبية في الخارج، وحظر إستراد بعض المعدات الخاصة بصناعة البترول، وحظر التعاملات التجارية مع ليبيا وإمتد حظر إلى الطيران المدني والعسكري فيها، لكن ليبيا لم تستجب إلى قرار مجلس الأمن، وصرحت أنها لن تقبل القرارات إلى أن يتم محاكمة المتهمين في القضية[2].

ظلت العقوبات المفروضة على ليبيا على ما هي عليه وظل كل طرف ملتزم بمواقفه، فليبيا ترفض تسليم المتهمين، وموقف بريطانيا وأمريكا ظل متصلبًا، ولكن مع حلول سنة 1998 بدأت المواقف تلين من الطرافين، حيث نجد أن الموقف الليبي وبعد تأثره بتلك العقوبات (الحظر الجوي، تجميد الأرصدة المالية) وبالتالي عزله عن المحيط الدولي، أدرك بأن المحاكمة الإسكتلندية سوف تكون عادلة، وذلك بالنظر لتقرير الموفد الأممي عن القضاء الإسكتلندي، وذلك تبنى بنفس الخطوة قبل منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي عام 1997.[3]

[1]– مها محمد الشيوكي، مرجع سابق، ص 83.

[2]– خليل عبد السيد، مرجع سابق، ص 204.

[3]– المرجع نفسه، ص 205.

خلاصة:

بعد تطرقنا إلى مختلف المراحل التاريخية والسياسية لتكون النظام السياسي الليبي، ودراستنا للمقومات الجغرافية والإقتصادية التي تمتلكها ليبيا توصلنا إلى عدة نتائج منها:

*- أن النظام السياسي الليبي عرف العديد من المراحل التكوينية، ومر بالعديد من الأحداث التاريخية، سواء ذلك في فترة ما قبل الإستعمار الإيطالي وما إحتوته هذه الفترة من إمتزاج حضاري بعدد من الحضارات والشعوب وقيام عدد من الدول في ليبيا، مرورًا بالفترة الإستعمارية وما مرت به ليبيا من أحداث تاريخية وسياسية في هذه الفترة، وطبيعة المقاومة الشعبية للإستعمار وبداية تكوين الليبية الأولى لدولة ما بعد الإستعمار وصولاً إلى الإستقلال والعهد الملكي وملامح هذه الفترة سواء من حيث المؤسسات أو من حيث الممارسات.

*- كما توصلنا إلى أن ليبيا تمتلك العديد من المقومات الجغرافية سواء من موقع جغرافي أو مقومات سكانية، تجعل منها موقع جيوستراتيجي، مهم في حوض المتوسط، وكذا ما تمتلكه من مقومات إقتصادية خاصة في القطاع النفطي الذي يمثل عنصر مهم في الإقتصاد الليبي والركيزة الأساسية له.

*- ومن خلال دراسة النظام السياسي الليبي في عهد معمر القذافي بعد إنقلاب 1969 أو ما يعرف بثورة الفاتح من سبتمبر، توصلنا إلى أنه نظام قائم على الفردية في الحكم وإتخاذ القرار وعلى شخص معمر القذافي وعائلته، إضافة إلى كونه نظام قبلي يقوم على القبيلة والعشيرة وأن المؤسسات السياسية فيه ذات هيكلة خاصة مغايرة لتصنيفات الأنظمة السياسية العالمية، كما أن السياسة الخارجية الليبية ذات توجهات متغيرة من بعد عربي إلى إفريقي وذلك راجع إلى توجهات معمر القذافي السياسية.

الفصل الثالث:

ثورة 17 فيفري وأزمة إنـهيار الدولة

تمهيد:

مع بداية التغيير في كل من تونس ومصر أكدت المؤشرات والأوضاع الإقليمية والدولية بإحتمال حدوث تغيرات في ليبيا وذلك بسبب التباين الشاسع بين ثرواتها ووضعها الداخلي والخارجي، وكانت النتيجة بداية الإحتجاجات في ليبيا تصاعدها ضد النظام السياسي الليبي في 17 فيفري 2011 وفي خلال ثلاثة أيام تحولت الثورة إلى حرب مسلحة بعد تدخل كتائب الأمن لمواجهة شباب الثورة بالسلاح وهذا ما جعل الوضع في ليبيا يتأزم ويزداد خطورة وتعقيدًا.

لهذا وجب علينا التعمق في دراسة أسباب هذه الحرب لمعرفة تطورها من ثورة سلمية إلى حرب وكذا نتائج هذه الحرب على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والإقتصادية داخليًا وتأثيرها على المنطقة المجاورة بإعتبارها الأكثر تأثرًا.

المبحث الأول: أسباب سقوط نظام الحكم السياسي في ليبيا

يعد سقوط نظام الحكم في ليبيا من أكثر المواضيع المتداولة على الساحة ذلك لإمتداد تأثيرها على جميع المستويات وكذا تطورها المستمر بإتجاه التأزم والتعقد خاصة في الفترة الأخيرة.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث حصر أسباب هذه الحرب في أسباب إجتماعية وسياسية وإقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: الأسباب الإجتماعية

تعتبر ليبيا في فترة ما قبل 17 فيفري 2011 من الدول العربية التي يميزها وضع إجتماعي مستمر على نحو ما[1]، وتتميز ببعض المؤشرات جعلتها في مصاف الدول مرتفعة التنمية البشرية، رغم ذلك نلاحظ أن الأوضاع الاجتماعية في ليبيا إذا ما قورنت بمواردها وثرواتها فسنجد أن هناك فرق شاسع، وهذا ما يعتبر أحد أهم الأسباب الاجتماعية للثورة، إذا تضمن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 02 نوفمبر 2014 تطور مستويات التنمية البشرية في 164 دولة لسنة 2010 حيث تحتل ليبيا المرتبة 53 والمرتبة الأولى إفريقيًا، إذا بلغت نسبة المتعلمين في ليبيا (الأكثر من 15 سنة) 88,3% بالإضافة إلى وجود 150 جامعة منتشرة في أنحاء ليبيا التي تتميز بتوفر خدمات جيدة مقارنة مع بنيتها التحتية، كما تضمن التقرير بعض النقائص على المستوى الإجتماعي في ليبيا، تتمثل في:

- ✓ نسبة الإنفاق على التعليم والصحة متدنية بشكل كبير خلال الأعوام الماضية، بما يساوي 9,3% من الميزانية العامة.

[1]- يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا "الثورة وتحديات بناء الدولة"، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 2013، ص 120.

- ✓ تراجع في نسبة المتعلمين في السنوات السابقة للثورة إذ بلغ عدد الحاصلين على الثانوية العامة ممن تتجاوز أعمارهم 25 سنة 44% ذكور 55,6% إناث وهي ضئيلة جدًا مقارنة مع باقي الدول.
- ✓ نسبة العاملين أو الباحثين على العمل يمثلون 76,9% من ذكور و24.7% من الإناث وهذا ما يدل على أن مشاركة الإناث ضئيلة لا تتناسب مع نسب التعليم إلا على الذكور، وبالتالي تهمش دور المرأة في المجتمع الليبي[1].

بالإضافة إلى التدهور الكبير الذي يعرفه القطاع الصحي خاصة الرعاية الصحية، الذي كان يعرف تراجعًا من حيث الإمكانيات المادية والبشرية، مما دفع المواطنين لطلب العلاج في الدول المجاورة، بالإضافة إلى هجرة العقول لمهني الرعاية الصحية لما يعانيه هذا القطاع من عيوب بسبب سوء القدرات والمرافق سيئة التجهيزات[2]، أما على صعيد الأمن الاجتماعي، نجد أن الدعم السلعي والتأمين الصحي هي في ظل القبضة الأمنية للنظام[3]، كل هذه الأوضاع الاجتماعية جعلت الفرد الليبي يعاني من إنخفاض في المستوى المعيشي بالرغم من أن دولته تمتلك ثروات هائلة وذلك نتيجة التوزيع غير العادل حيث أن أرباح وعوائد النفط، إستأثرت بها الفئة الضيقة التي تلتف حول القذافي وعائلته والتي بدورها بددت ثورات المجتمع الليبي في شراء الأسلحة، وتجميع ثرواتهم المالية في الغرب، كما أستغل القذافي عائدات النفط الليبي كشراء ولاء القبائل له ولنظامه مما جعل بعض القبائل تستغل هذا الوضع بشراء أسلحة لأفرادها والقيام بإضطهاد القبائل الصغرى وباقي القبائل الضعيفة.

[1]- المرجع نفسه، ص 122.

[2]- يوسف الصواني، إنتفاضة 17 فبراير في ليبيا، إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص 117.

[3]- البشير علي الكوت، ليبيا "الهوية والإستبداد والثورة"، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، 2012، ص 45.

كما أن الدولة لم تكن مهتمة بتعزيز قيم المواطنة لدى المواطنين، وبالأخص فئة الشباب، مما جعلهم يعيشون أزمة إقتصادية ونفسية وإجتماعية أدت إلى تدني جانب الإبداع الفكري بينهم فقل ولائهم للوطن، بالإضافة إلى تدني مستوى العدالة الاجتماعية وعدم مكافحة ظاهرة الفساد بحزم وشفافيته، إلى جانب عدم توفر وظائف مناسبة للخرجين وعدم إعتماد سلم وراتب مجزي يتناسب مع الظروف المعيشة، زد على ذلك إنتشار الوساطة والعلاقات الشخصية للحصول على ميزة أو وظيفة وكذلك عدم وجود دستور ينظم العمل السياسي في ليبيا وإنتشار الفوضى عند توزيع بعض الحقوق كالمساكن والقروض والأراضي[1]، وهناك أيضًا عامل عدم المساواة في التنمية بين المناطق الشرقية والغربية فبعد قيام أهالي مدينة بنغازي بمعارضة القذافي والإحتجاج ضده في قضية أبو سليم 29 أفريل 1996 جعله يقوم بحرمان أهالي هذه المدينة من أية فرصة ومزايا بالدولة وكذا تهميش الإقليم الشرقي (بنغازي وما حولها)، حيث باتا واضحًا للعيان بمرور الوقت الفرق الشاسع بين ما توفره الدولة من ميزانية وتعليم وصحة في ذلك الإقليم مقارنة بطرابلس العاصمة والمناطق المؤيدة للقذافي.

المطلب الثاني: الأسباب السياسية

إن عامل إنتشار التغيرات الشعبية ضد الأنظمة السياسية في الدول المجاورة (تونس ومصر) ونجاحها في تغيير هرم السلطة السياسية، جعل الشعب الليبي يتأثر بها ويرغب هو أيضًا بالتغيير وذلك لتشابه أوضاع الشعب الليبي مع أوضاع الشعوب المجاورة فقد جاءت فيها هذه التحركات لتغيير أنظمة الحكم والمطالبة بتنحي رؤساء يرفضون التخلي عن مناصب الحكم، فالقذافي يعتبر من أقدم الرؤساء إذ دام حكمه 42 عامًا هذا ما جعل شعبه ينادي بتغيير النظام وتنحي الرئيس، والعيش في حياة كريمة تضمن لهم حقوقهم، فمنذ تولي العقيد "معمر القذافي" للحكم في ليبيا عن طريق الإنقلاب على

[1]- المرجع نفسه، ص 47.

"إدريس السنوسي" عام 1969م قام بفرض نظام سياسي غير كل الأنظمة المعروفة وهو الجماهيرية والذي أسماه العقيد في كتابه الأخضر: "سلطة الشعب الذي يحكم نفسه بنفسه"، ووجد لها صيغة مؤسسية هي "اللجان الشعبية" التي تكاثرت على نحو طفيلي، وإخترقت النسيج الاجتماعي كله عملاً بشعار اللجان الشعبية في كل مكان[1]، كما أن قيام القذافي في بداية حكمه بإلغاء نظام القبلية ومن ثم إعادة قيامه بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبلية 1994 زاد من سخط المواطنين وضعف ولائهم للدولة[2]، هذا ما جعل الساحة السياسية في ليبيا طوال حكم القذافي تعاني فراغًا دستوريًا وقانونيًا وحزبيًا وتشريعيًا وسياسيًا حقيقيًا، تمكنت القبائل من شغله طوال تلك الفترة، ففي ظل غياب القانون والدستور قامت القبائل بتكوين الأعراف الاجتماعية لتسير كافة أوجه الحياة، فيما عرفت بـ "دربة أولاد علي" أو بالأحرى "شريعة الصحراء" وهذا العرف أو "الدربة" أصبح بمثابة قانون للعقوبات مستندًا إسميًا وجزئيًا إلى الشريعة الإسلامية، ويتكون من 67 مادة تحدد أنماط العلاقات بين أعضاء القبيلة والقبائل عامة، وأنواع الإعتداءات والعقوبات التقليدية التي توقع على من يرتكبها وبالتالي أصبح هو صمام الأمان بين أبناء القبائل.

هذا ما جعل القذافي يستغل ذلك لزيادة سلطته وأحكام قبضته على القبائل بنهجه سياسته "فرق تسد"، كما أن الحالة الصورية للمؤسسات وسلطة اللجان الثورية حالت دون المشاركة الشعبية في شؤون الحكم، حيث عرف العزوف السياسي عن المشاركة بما يتراوح بين 50 و80 في المئة مما لهم الحق في المشاركة، إذ أن هذه اللجان إستغلت نفوذها من أجل تحقيق المصالح الشخصية وهذا ما أدى بدوره إلى ظهور طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة، يصعب التغلب عليها في ظل مناخ

[1]- معمر القذافي، مرجع سابق، ص 10.

[2]- محمد عاشور مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراتها المحتملة"، الرابط: http://www.libya-a-mostakbd.org/news/clicked/18358/ تم التصفح في 01 أفريل 2018

الفساد خاصة مع عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقي مستغلة عن النظام، وكانت هذه الأسباب هي التي جعلت الشعب يطالب بإجراء إصلاحات سياسية واسعة، كصياغة دستور جديد يضمن المشاركة الفعلية للشعب، ووضع حد لإنتهاك الحقوق المدنية للمواطنين، وحرية تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية الرأي والتعبير.

بالإضافة إلى ظهور محاولة توريث الحكم لإبن القذافي "سيف الإسلام"، إذا صارت أمرًا واقعًا عبر إنخراطه في اللجان الشعبية وتحضيره داخليًا والخارجية ليصير وريث أبيه "معمر".

كما تعتبر مجزرة سجن أبو سليم التي تمت في 28-29 يونيو 1996 من أهم الأسباب قيام الثورة الليبية، حيث قامت القوات الخاصة بمداهمة هذا السجن وقتل حوالي 1200 سجين ينتمون لجماعات إسلامية ومنذ ذلك الحين وأهالي الضحايا يتظاهرون للحصول على القصاص العادل[1]، وكان إعتقال محامي الدفاع في هذه القضية "فتحي تربل" هو الشرارة التي أطلقت الثورة ضد بن بنغازي، إذ أن الشعب الليبي كان يعاني من إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وخاصة في السجون أو في حالات التظاهر أو التجمعات التي تقابل بالقمع والرصاص، حيث جاءت تقارير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية فيما يخص الممارسات القمعية للنظام الليبي، حيث جاء في التقرير: "ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين جمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات مقدارًا يذكر من التسامح إزاء المعارضة.

المطلب الثالث: الأسباب الإقتصادية

على الرغم من المؤشرات الجيدة التي يتميز بها الاقتصاد الليبي، خاصة في مجال التوزيع الاقتصادي والنمو السريع في النشاط النفطي وغير النفطي، وإنخفاض معدلات التضخم (حوالي

[1]- منظمة حماية حقوق الإنسان، ليبيا، مذبحة سجن أبو سليم عام 1996 والإختفاءات العشرية، نيويورك، يناير 2011، ص 02.

5,5% سنة 2010)، فإن الكثير من الليبيين يشتكون من تردي أحوالهم المعيشية حيث تقول التقديرات أن معدل البطالة لسنة 2011 وصل إلى حوالي 19,5% في حين أن الفقر بلغ مستوى كبير.

فالليبيين من داخل وخارج ليبيا يرون أنه منذ إستلاء "معمر القذافي" على السلطة بإنقلاب عسكري ضد الملك "إدريس" عام 1969 جعل ليبيا تفقد فرصًا عديدة لنهضة شعبها وتقدمه، فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بالشعوب العربية الأخرى، (تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويًا)، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التاريخ العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، إستأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته.

يبدو أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمنت عليها العقيد القذافي هو: تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي، علاوة على ما بدده أولاده من ثروة المجتمع الليبي على شراء الأسلحة وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب، مستفدين في ذلك من الحصار الذي فرض على ليبيا في فترة التسعينات، إذا إستطاع النظام من خلالها تبرير إخفاقاته بذلك الحصار، وقد شهدت الفترة ذاتها تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة[1]، حيث أن الليبيون البسطاء كانوا يتذمرون من هذه الطبقة التي تتحكم بزمام الأمور بليبيا سواء كانوا من اللجان الثورية أمن الضباط الكبار في الكتائب القذافي الأمنية أو من رفاقه، لأنهم إحتكروا المناصب العليا والوزارات

[1]– سمير صبح، الاقتصاد الليبي... تحليلات أقرب إلى الفرضيات"، الحياة اللندنية، www.inabaa.com/eco/-201-03-11، تاريخ التصفح 15 مارس 2018.

وإمتلكوا المزارع والمصانع ومثلو البلاد في الخارج فإشتغلوا في السفارات ومكاتب الدولة الإستثمارية في الخارج، وتمتعوا بمختلف المزايا، وهم أيضًا ورثوا هذا كله بعد ذلك لأبنائهم.

كما أن محاولة النظام لإنفتاح على الغرب وتدفق الإستثمارات والشركات الأجنبية منذ 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، والتي قدرت تكلفتها بملايين الدولارات (150 مليون دولار)، لم تحمل التغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع الحديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الإنفتاح وتفشي غلاء على الرغم من محاولة النظام ملاحقة الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، إلا أن الإرتفاع الأسعار وإنتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات، أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب، أو الحد من أثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع[1]، دون أن تنسى الحديث عن إستغلال القذافي لثروة وأموال الشعب الليبي لتقديم الدعم لبعض الدول الإفريقية الفقيرة من أحل ضمان دعمها له في مشاريعه الإفريقية، بالإضافة إلى دعمه بعض المرتزقة الأفارقة وبعض الجماعات المسلحة الإفريقية من أجل ضمان دعمها وولائها له، وبالتالي ساهمت كل هذه العوامل في التعجيل من زيادة غضب الشعب الليبي على القذافي وأتباعه ومؤيديه وكنتيجة إنتفاضتهم عليه.

[1]- محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 08.

المبحث الثاني: نتائج سقوط نظام القذافي

لقد كان لسقوط نظام القذافي في ليبيا نتائج متعددة أثرت على الوضع الليبي الداخلي وكذا الوضع الخارجي لها، كما أن هذه النتائج كان لها إمتدادات خارجية أثرت على دول الجوار بشكل واضح.

لهذا كان لابد من دراسة أسباب هذا السقوط لفهم تأثيرها وإمتدادها على المستوى المحلي والإقليمي.

المطلب الأول: الحراك الإجتماعي

عرف المجتمع الليبي بعد 17 فيفري 2011 سلسلة من الفوضى بين القبائل، حيث تم تهميش فئة من المواطنين وإلغاء وجودهم في العمل السياسي، وحضورهم في صناعة القرار، هذا ما أدى إلى نشوب عدة مواجهات بينها، إذ تحدث الناطق الرسمي بإسم الحاكم العسكري بمنطقة الجنوب "سعد العرفي" عن مواجهات في مدينة سبها بين عدة قبائل أبرزها بين قبيلتين هما "الورفلة" و"القدادفة" نتج عن سقوط قتلى وجرحى، كما دارت مواجهات بين قبيلتي "قنطرار والمشاشية" للسيطرة على مزدة التي تقع على بعد 170 كلم جنوب غرب طرابلس، وبحسب الهلال الأحمر نزح آلاف الأشخاص بسبب أحداث العنف المتفرقة بين القبائل، فبعد سقوط نظام القذافي وجدت بعض الأقليات فرصة لكي تعاقب بحقوقها وأبرزها الأقلية الأمازيغية التي عقدت عدة فعاليات من أجل الحصول على دور في الحياة السياسية وإدراج اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية، بعد أن كانت هذه الأقلية تعاني من التهميش في فترة القذافي[1].

[1]- شريف كلاغ، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي "حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 05، فيفري 2014، ص 75-76.

كل هذا إضافة إلى تفشي ظاهرة الإختطاف والتعذيب، ومنع تكوين الجيش وعمليات السلب كما أن بعض الكتائب لازالت تدعي الثورية، بحيث تقوم بأعمال التفتيش داخل طرابلس وتقطع الطرق كما أن هناك ارتفاع في فئة من المتشردين بسبب فقدانهم لمنازلهم إثر الثورة وخاصة سكان "تاورغاء"[1]، وسكان المناطق التي تعرضت للقصف من قبل طائرات حلف الناتو.

كما لا تزال الهجرة غير النظامية شغلاً شاغلاً في ليبيا ما بعد سنة 2011 وقد أصبحت تلك الهجرة أكثر تعقيدًا مع إخفاء الصفة الأمنية على قضايا السيطرة على الحدود ومع التحديات الضمنية التي تواجه الحكومة مؤقتة تعمل على ترسيخ نفوذها وتعزيز سلطتها، بالإضافة إلى إقامة مراكز لإعتقال المهاجرين وهي الآن تحت سيطرة الكتائب المختلفة، مما يثير القلق بشأن إمكانية حصول المحتجزين فيها على الطعام والمياه والصحة وإحتمال تعرضهم للإستغلال، وتبقى كتائب أخرى مسؤولة عن بعض النقاط الحدودية والموانئ، حيث يحتجز المهاجرون، وإلى أن يندمج أعضاء الكتائب ممن مثلوا دورًا حيويًا في إنجاح الثورة في القوات الوطنية أو لحين تفكيك تلك الكتائب سيبقى رسم السياسات الهجرة عملية لامركزية وغير منظمة للغاية.

فبعد 17 فبراير 2011 ظهرت عدة إشكاليات إجتماعية ممنهجة، من أهمها: الصراع القبلي بين القبائل، الصراع العنصري بين عناصر من عرب وبربر وزنوج وكذا الصراع الجهوي بين الأقاليم الليبية خاصة بين الشرق "برقة" والغرب "طرابلس"[2].

[1]- المرجع نفسه، ص 77.

[2]- علي محمد جهان، تقرير الأوضاع العامة في ليبيا حتى نهاية عام 2014، الرابط: http//sabaqnow.com/news/post/1627 تم التصفح 01 مارس 2018.

كما خلقت الحرب الليبية مجموعة من المشاكل البيئية، تتمثل في إنتشار بعض الأمراض الناتجة عن تلوث المياه بسبب التفجيرات التي كانت تشهدها البلاد مع مخاطر الألغام ومخلفات الحرب والذخائر.

وفي ظل هذه الأوضاع يتعين على المجتمع المدني الليبي الوليد مهام جسام تتمثل في محاربة "تسييس" العمل السياسي، والقضاء على ثقافة الإقتتال وترقية المجتمع المدني في مجال محاربة الفساد وتعزيز الشفافية، ففي ليبيا تجاوزت نسبة الفقر 37% وقد تجاوز عدد القتلى من ضحايا المجازر والإرهاب والثورة إلى اللحظة الراهنة أكثر من 1400 قتيل حسب بعض المصادر المطلعة، وهي حاليًا ضمن أسوء خمس دول في ترتيب مدركات الفساد إذ إحتلت المرتبة 172 ضمن 177 دولة لسنة 2013 حسب تقرير منطقة الشفافية الدولية.

المطلب الثاني: الوضع السياسي والأمني

ما من شك أن سقوط نظام القذافي جعل الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة، فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة، وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة جميعًا عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث إلتحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرًا في ما وصفوه بـ "مرحلة متقدمة" من "التسليح السريع" جراء تداعيات الأزمة الليبية وإنتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، حيث تشهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إنطلاقًا من ليبيا، الشيء الذي جعل من هذه المجموعات المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الأمر الذي سهل الحركة والتنقل إلى حرب عصابات تقليدية أكثر إستقرارًا، وذلك على ضوء إمدادات عسكرية ثقيلة لعناصرها، هذه الأخيرة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشينكوف وأصبحت تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع

عديدة من الصواريخ والتي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة والتي كانت في قبضة النظام الليبي[1].

فإنهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا ووصول العامة للسلاح بأنواعه، في كافة مخازن الجيش والشرطة (الخفيف، المتوسط، الثقيل والمتطور) للإستعانة به في مواجهة النظام (ثم نقله بعد ذلك إلى دول الجوار كمصر، تونس والجزائر حيث نشط تجار السلاح في مجموعات منظمة لبيع السلاح) كان له أثر سلبي على الحراك العربي، وبالتالي تحولت الأراضي الليبية إلى منطقة عبور إنطلاق لأنواع الجريمة المنظمة كافة (تجارة السلاح، المخدرات، الهجرة غير الشرعية).

فعلى الرغم من أن الشعب الليبي تخلص من حكم الإستبداد والدكتاتورية، إلا أنها لاتزال تعاني من تحديات أمنية خطيرة، نظرًا لعجز وضعف الحكومة الحالية في تحقيق الأمن وفرض القانون، فالمشهد السياسي الليبي أصبح فوضويًا، بحيث أن الرأي العام الليبي يتهم بعض أعضاء المؤتمر الوطني بسرقة المال العام، وعدم درايتهم بالتركيبة القبلية للبلاد، نظرًا لنقص الخبرة والكفاءة المطلوبة، بالإضافة إلى عدم وضوح العلاقة بين المجلس الوطني المنتخب والحكومة.

كل هذا ساهم في خلق صراع بين الميليشيات المسلحة والأحزاب الحاكمة، والسجناء الفارين الذين أطلق القذافي سراحهم لمواجهة الثوار، بالإضافة إلى بعض الجماعات المسلحة التابعة لبعض القبائل وهو ما يخلق نوعًا من الهشاشة الأمنية وبالتالي فالدولة عاجزة عن فرض هيبتها في ظل غياب الأركان العامة (الجيش، الأمن، القضاء، المخابرات)، التي تحاصر حقول النفط والموانئ، وبالتالي فإن هذه الفوضى السياسية والأمنية عطلت أحد أهم مصادر دخل الدولة على المستوى الاقتصادي.

[1]- شريفة كلاغ، مرجع سابق، ص 80.

المطلب الثالث: تراجع الإقتصادي

بدأ الاقتصاد الليبي بالإنهيار منذ عام 2012، إذ بدأت الفصائل السياسية هناك في حمل السلاح، ومحاولة بعضها السيطرة على منابع النفط ووسائل نقله والموانئ التي يصدر منها، فضلاً عن تعطيل مؤسسات الدولة ومحاولة السيطرة على دولاب العمل داخل هذه المؤسسات إلا أنه في عام 2014 زادت حدة وتيرة النزاع المسلح بين القبائل الليبية، وزاد على ذلك تدهور أسعار النفط منذ منتصف 2014 التي بلغ حجم إنفاقها نحو 36,5 مليار دولار، لم يتسن للحكومة من إيرادات مواجهة هذه المصروفات سوء 18,7 مليار دولار، أي أن الإيرادات بلغت أقل من 50% من حجم الإنفاق العام ويرجع ذلك الإنخفاض إنتاج ليبيا من النفط ليكون في المتوسط نحو 250 ألف برميل يوميًا، بعد أن كان 1,5 مليون برميل يوميًا في عام 2010، وهو ما جعل البنك المركزي يلجأ إلى السحب من إحتياطي النقد الأجنبي للبلاد المقدر بـ 113 مليار دولار، بنهاية عام 2013، ويذهب إلى صندوق النقد الدولي إلى أن هذا الإحتياطي معرض للنفاذ بعد خمس سنوات إذا ما إستمرت حالة عدم الاستقرار على ما هي عليه في ليبيا[1].

وفي غياب الدولة تدهورت الحياة الاقتصادية بليبيا سواء فيما يتعلق بنشاط التجارة أو الصناعة، مما يساهم في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ويعيش المجتمع الليبي حاليًا حالة من تجاوز القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية، فالأراضي الزراعية على قلتها هناك بدأت تشهد نوعًا من التجزئة، بالمخالفة للقوانين التي تمنع ذلك والمعروف أن قطاع الزراعة يوفر 25% من إحتياجات ليبيا الزراعية لذلك أصبحت تعتمد بشكل كبير على الإستيراد من الخارج لتغطية إحتياجها.

[1]- عاشور شوابل، تداعيات الربيع العربي أمنيًا على ليبيا مواقع ورؤية، ورقة بحث قدمت في مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية، 22-23 يناير 2014، ص 04.

وفي ظل أجواء الحرب المعلنة من قبل مصر لضرب مناطق تتواجد بها تنظيم الدولة الإسلامية فيتوقع أن تتوقف حركة التجارة، وهو ما سينعكس سلبيًا على حجم وأسعار السلع المتاحة بالسوق الليبية ونتيجة لذلك بدأ الأهالي في ليبيا بشراء وتخزين الطعام والسلع الغذائية كما أسفرت الإضطرابات الاقتصادية في ليبيا أيضًا عن تداعيات ملموسة على المستويين العالمي والإقليمي، فقبل نشوب الحرب، كانت حصة ليبيا تشكل 2% من إنتاج النفط الخام في العالم، وأدت خسائر الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص مؤقت في السوق الدولية، وبالإضافة إلى ذلك كانت ليبيا تستضيف حوالي 1,5 مليون من العمال المهاجرين، وأدى تزايد فرصة خروج العمالة الأجنبية من ليبيا في ظل أجواء الحرب، إلى تراجع مستوى الناتج المحلي لليبيا، والمعلوم أن العمالة الأجنبية لها دورها الملموس في واقع الحياة الاقتصادية بليبيا فمصر وحدها لها نحو 1,2 مليون عامل وهي تتوجه الآن لإجلائهم كل هذا أدي إلى تخفيض تحويلات العاملين فإزدادت جموع العاطلين عن العمل التي كانت كبيرة بالفعل في البلدان المجاورة لليبيا، وبوجه أعم، أسهم إشتداد حدة الإضطرابات الإقليمية بسبب الفراغ الليبي في تثبيت نشاطي السياحة والإستثمار، وبالتالي كانت نتيجة الحرب هو حالة الركود الكبيرة التي شهدها قطاع الاقتصاد الليبي إذ يعتبر عام 2011 العام الأسوأ حيث شهد فيه الاقتصاد الليبي إنكماشًا فاق 60% نتيجة لتوقف كل النشاطات الاقتصادية في البلاد.

وأشار صندوق النقد الدولي في تقرير حديث له إلى ضرورة تحسين الأوضاع الأمنية في ليبيا لخلق نمو الاقتصاد بمعدلات قوية، معتبرًا أن ليبيا ستعاني كثيرً ما لم تستطع جلب المستثمرين الأجانب لتنفيذ مشروعات إعادة هيكلة بنيتها التحتية التي دمرت بشكل كبير أثناء النزاعات المسلحة التي شهدتها البلاد عام 2011 وما تلاها من حروب مستمرة تشهدها المناطق من حين لآخر[1].

[1]- رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة "التحديات والفرص"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2012، ص 07.

المبحث الثالث: التحديات البنيوية لقيام الدولة الليبية

تواجه ليبيا شأنها شأن مختلف الدول المستقلة حديثًا أو الخارجة من ثورة العديد من التحديات والتي تقف في وجه إعادة بناءها، هذه التحديات التي تراوحت بين السياسي والأمني والإقتصادي والإجتماعي، تحديات قد ترهن مستقبل بناء الدولة الليبية الجديدة لما بعد الثورة أو تأتي على ما تبقى منها.

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية

بينت فترة ما بعد سقوط نظام القذافي وضعية ليبيا كبلد غير مستقر يسوده التنافسات السياسية والإيديولوجية ما ينذر بدخول البلاد للمجهول حيث أفرز هذا الوضع ظواهر عديدة أبرزها التدهور السياسي وفقدان الأمن ومن أبرز هاته التحديات ما يلي[1]:

أولاً: التحديات السياسية

تختلف وتتنوع التحديات السياسية في ليبيا والتي سنعمل على إدراجها على شكل نقاط:

- ✓ طبيعة نظام القذافي وما أنجر عنه وذلك من خلال تبلور طبقات سياسية منفصلة عن المجتمع نفسه، ومنه نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة وفقدان الثقة بين النخب وفقدان الثقة بين المكونات، ونختصر الحالة فيما يتم تداوله في الشارع الليبي: "سقط الطاغية لكن بقيت مؤسساته وثقافته الإستبدادية".
- ✓ قانون العزل ودوره السلبي الذي لعبه وسيلعبه في مسار المصالحة الوطنية بالإضافة إلى تهميشه جزء كبير من الشعب الليبي ما يهدد بدوره وحدة الشعب.

[1]- زهير حامدي، ثلاث سنوات على الثورة الليبية "التحديات والمآلات"، مجلة السياسة العربية، العدد 07، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص 14.

- ✓ القاعدة العسكرية التي تتمتع بها معظم الأحزاب في ليبيا أي أن هاته الأحزاب تمتلك كتائب مسلحة خاصة بها وتابعة لها ما يجعل العمل السياسي غير بعيدة عن التهديد والعمل العسكري.
- ✓ صعوبة توحيد الشعب الليبي تحت راية موحدة وسلطة مركزية مسيطرة وهذا راجع إلى البيئة القبلية وكذا التوجهات السياسية التي تتوجه إليه كل قبيلة.

هذه التحديات من جهة تقابلها تحديات سياسية أعمق مجملها تحدث أو حدثت في ليبيا بعد ما يعرف بإتفاق الصخيرات سنعمل على إدراجها بدورها على شكل نقاط وهي كالآتي[1]:

- ✓ غياب الأغلبية من وفد المؤتمر العام بطرابلس عن حفل التوقيع في مؤتمر الصخيرات بعد رفضهم للمسودة، وعملوا على مطالبة المؤتمر في رسالة خاطبوا فيها "المبعوث الأممي في ليبيا" ليون بإعادة النظر في المسودة وإدخال تعديلات عليها معتبرين أن هذه التعديلات ضرورية لنجاح الحوار وتحقيق مخرجات عملية تنصف جميع الليبيين.
- ✓ إشكالية المقر العام للقيادة العامة للجيش الليبي وكذا مشكلة مقر حكومة التوافق أيضًا، التي تطرح نفسها بقوة خاصة وأن الأطراف المعارضة للإتفاق تعهدوا بمنع السيد فايز السراج من دخول طرابلس، هنا يمكن أن نصوغ تهديدات رئيس الحكومة في طرابلس "خليفة الغويل"، التي أكد فيها أن الشعب الليبي لن يسمح لحكومة السراج من دخول العاصمة، غير أن إعلان أطراف أخرى موافقة الكثير من الجماعات المسلحة في طرابلس لهذا الاتفاق، يعني أن حرب شوارع قد تكون محتملة الحدوث في العاصمة، هذا وقد إستشعرت الأمم المتحدة هذه الإشكالية، حيث أعلن رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا

[1]- أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 07.

أن بعثته تجري إتصالات مع مسؤولين من طرابلس، بهدف التوصل إلى إتفاق يسمح لحكومة الوفاق الوطني بمباشرة مهامها في العاصمة.

- ✓ رفض رئيسي البرلمانين في طرابلس وبرق، نوري أبو سهمين وعقلية صالح اللذان يصران أنهما مصدر الشرعية في أي إتفاق سياسي لهذا الاتفاق ويريان أن من وقعوا عليه لا يمثلون إلا أنفسهم.
- ✓ دار الإفتاء التي يترأسها الشيخ "الغرياني" صاحب النفوذ والسطوة الواسعة يرى أن الاتفاق أمر "غير معتد به شرعًا"، إذ أن الموقعين لا يملكون "ولاية شرعية" وليسوا مخولين بالتوقيع، وأن من شارك في مفاوضات الصخيرات والتوقيع على الإتفاقية، من غير أعضاء المؤتمر الليبي في طبرق، ليست لهم ولاية أصلاً ولا يمثلون أحدًا شرعًا.
- ✓ تشابك المصالح وتعقيد الأزمة وتنوع الأطراف المتصارعة، داخليًا وإقليميًا ودوليًا، مع بروز مخاوف جدية من أن الاتفاق الأخير "إتفاق الصخيرات" ربما يكون طريقًا لفتح المجال أمام حكومة ثالثة في البلاد غير تلك التي ظلت تتصارعان في طرابلس وطبرق.
- ✓ الرافضين لإتفاق الصخيرات من بين الأطراف الأساسية في طرابلس وطبرق لم ينتظروا طويلاً لعقد إجتماعات بينهم بداية في مالطا، كما تسربت أخبار عن وجود مفاوضات أيضًا في سلطنة عمان، ما قد يؤدي إلى توقيع إتفاق مواز مستقبلاً، ينتهي بالإتفاق على وحدة ثانية، يقول أصحابها أنها منبثقة من الداخل بينما حكومة السراج هي نتيجة توافقات دولية[1].

[1]- المرجع نفسه، ص 08-09.

ثانيًا: التحديات الأمنية

يعد الإستقرار الأمني الأساس الذي تستند إليه عملية بناء النظام السياسي، وبداية الطريق نحو بناء نظام ديمقراطي أو التحول إليه غير أن المضي قدمًا في هذه العملية في حالة ليبيا يكتنفه مجموعة من التعقيدات والتحديات الأمنية، والتي سنعمل على إبرازها في جملة من النقاط وهي كالآتي:

- ✓ ضعف الأجهزة الأمنية مقابل المخاطر والتحديات التي تحيط بالمشهد الأمني الليبي، حيث تضرر الجيش الليبي خلال الثورة بسبب عمليات الفرار من قبل القيادات والجند، وكذا هجمات حلف شمال الأطلسي "الناتو" التي خلفت خسائر كبيرة في جانب العتاد العسكري، هذا ما أدى بالجيش بعد الثورة إلى وضع لا يسمح له بفرض سلطته على الجماعات المتمردة المسلحة وتوفير الأمن بشكل كاف[1].
- ✓ فوضى السلاح وتمدد وإنتشار التنظيمات المتطرفة وراء شعارات إسلامية محرفة، وتفاقم التجاوزات على حقوق الإنسان، من إعتقالات للآلاف من المحسوبين على النظام السابق خارج سلطة القانون، وممارسة عمليات قتل وتعذيب في حق هؤلاء الأفراد.
- ✓ تواصل المواجهات بين الجماعات القبلية وبين المليشيات التي تصفي حسابات من الماضي القريب أو تتصارع على السلطة والنفوذ، وغياب حالة الوحدة الوطنية الموروث عن النظام السابق "نظام القذافي"[2].
- ✓ عمليات التهريب الواسعة للأسلحة والذخيرة عبر كل بلد من البلدان التي تشترك في حدودها مع ليبيا ومشكل إستعادة الأسلحة السائبة من ترسانة القذافي، التي تعبر

[1]- بول سالم أماندا كادليك، تحديات العملية الإنتقالية في ليبيا، مركز كارنيفي للشرق الأوسط، 2012، ص 09.

[2]- عامر راشد، تصحيح مسار المرحلة الإنتقالية، متحصل عليه من الرابط: anbamoscow.com/thoughs/20121001/37719446 تم الإطلاع بتاريخ 13 أفريل 2018.

الحدود وتزيد من عدم الاستقرار في الدول المجاورة ما يشكل بؤرة توتر في العلاقات بين دول الجوار وبين ليبيا[1].

- ✓ رفض الثوار فكرة نزع السلاح والإنضمام إلى بنية الدولة الرسمية، من مبدأ إلتزامهم بما يعتبرونه "حماية الثورة" هذا من وجهة نظر البعض فيما يرى البعض الآخر من الثوار أنهم وبالتخلي عن أسلحتهم سيفقدون العديد من الإمتيازات التي يتمتعون بها، في حين آخرين يدفعهم إنعدام ثقتهم في العملية الإنتقالية ذاتها إلى عدم تسليم أسلحتهم[2].
- ✓ تحدي بناء الجيش الليبي، حيث وجد قيادة أركان في طبرق وأخرى في طرابلس وكل منها تدعي الشرعية على الرغم أن معظم الليبيين والمجتمع الدولي يعترفون بشرعية قيادة خليفة حفتر لقيادة الجيش، هذه النقطة بالذات ظلت حولها خلافات كبيرة خلال المفاوضات التي قادتها الأمم المتحدة، حيث أصرت قوات فجر ليبيا على إستبعاد حفتر من قيادة الجيش بشكل كامل، وإتهمته إتهامات خطيرة بينما كان الطرف الآخر يصر على شرعيته، محتجًا بأن البرلمان المعترف به دوليًا هو من منح له تلك الصفة.
- ✓ محاولة الأمم المتحدة لإيجاد صيغة توافقية بعد الإقرار بالمجلس الرئاسي الذي تخول له الصلاحيات الأمنية والعسكرية، في إنتظار أن تفصل حكومة التوافق في قيادة الجيش وهي نقطة برأي الكثيرين بقدر ما أجلت الخلاف الأكبر، بقدر ما هي خطيرة قد تتسبب في تفجير للوضع إذا تم تعيين شخصية لا تحظى بالتوافق والإجماع[3].

[1]- بول سالم وأماندا كادليك، مرجع سابق، ص 14.

[2]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3]- المرجع نفسه، ص 15.

المطلب الثاني: التحديات الإقتصادية والإجتماعية

أولاً: التحديات الإقتصادية

الحروب الأهلية في معظم الأحيان تحدث في الدول التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للحفاظ على مؤسسات الحكم الأساسية وتوفير الخدمات العامة، وتعد ليبيا دولة ثرية بالمقارنة مع العديد من البلدان التي مزقتها الحروب الأخرى، وكان هناك توقع بوجود مستويات عالية في نصيب الفرد من الدخل القومي بعد إنتهاء الصراع، وكذا كان من المتوقع أيضًا عودة النشاط الاقتصادي على نطاق واسع بعد الحرب وبدوره كان من المتوقع أن التحسن الاقتصادي سيعمل عل تسهيل عملية الإنتقال السلمي للسلطة، وتخفيف الأعباء على الجهات الدولية المانحة، لكن ولسوء الحظ فإن الإنتعاش الاقتصادي في ليبيا ما بعد الحرب لم يكن متماشيًا مع الخطة المتوقعة وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب والتحديات سنعمل على التطرق إليها في مجموعة من النقاط[1]:

- ✓ الثروة النفطية في ليبيا خلقت بعض المشاكل المتوقعة وغير المتوقعة فإذا كانت الثروة النفطية قد قللت من الحاجة للمساعدات الخارجية فإنها في نفس الوقت جعلت من الصعب على الجهات الدولية الفاعلة التأثير على السياسة الليبية.
- ✓ إنكماش النشاط الاقتصادي بشكل حاد خلال الحرب حيث إنخفض الناتج المحلي في عام 2012 بنسبة 60% عن عام 2010، وهذا الإنخفاض يرجع إلى حقيقة أن إنتاج النفط إنخفض من 1,77 مليون برميل يوميًا إلى 22000 ألف برميل يوميًا.

[1]- كريستوفر سيفيس، جوفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي "الدروس والآثار المستقبلية، تر: إدريس محمد علي القناوي، مؤسسة راند، 2013، ص 49-54.

- ✓ تفضيل الليبيين العمل في القطاع الحكومي كون الأجور فيه عالية، وهذا يجعل وظائف القطاع الخاص أقل جاذبية لليبيين، وبالتالي ضعف القطاع الخاص ونقص الإستثمار سواء من قبل الليبيين أو من الشركات الأجنبية.
- ✓ خطر الجماعات المتطرفة في المناطق المتاخمة لليبيا من جهة ومن جهة أخرى ومع إنتشار بين الشباب الليبي يصبح الأمر أكثر خطورة بإمكانية إنزلاق هؤلاء الشباب بفعل الحاجة المادية للإنضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية[1].
- ✓ سيطرت الميليشيات المسلحة على المنشآت النفطية عام 2013 مما أدى إلى إنخفاض إنتاج النفط إلى أدنى مستوى له بعد الثورة ووصل إلى 160.000 برميل يوميًا في سبتمبر، وهذا يكلف الحكومة الليبية 130 مليون دولار في اليوم الواحد كفاقد من إيراداتها، هذه الإضطرابات تؤدي إلى إنصراف الشركات الأجنبية عن المزيد من الإستثمار في ليبيا في قطاع الطاقة أو حتى شراء النفط من ليبيا في المستقبل[2].
- ✓ الإستمارات تحتاج إلى بيئة خدمات وأمن وإستقرار على مستوى المؤسسات السياسية والإدارية والتشريعية، وهي كلها تقريبًا بحسب بيانات الدولة الليبية أو المؤسسات الدولية ذات علاقة غير متوفرة، فعلى سبيل المثال إضطر مصنع مصراتة للحديد والصلب إلى تخفيض ساعات العمل وأحيانًا إلى إغلاق المصنع لأيام بسبب ضعف شبكة الكهرباء وقطعها المفاجئ أحيانًا بسبب الإشتباكات، وأحيانًا بسبب عدم توفر قطع غيار صيانة الشبكات العامة.

[1]- محمود جبريل، ليبيا إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد 399، ماي 2012، ص 101.
[2]- المرجع نفسه، ص 106.

- ✓ أيضًا ثمة معوقات تشريعية على مستوى التسهيلات القانونية التي يبحث عنها المستثمر كالتعريفات الضريبية المنخفضة والتسهيلات الجمركية، إضافة إلى البيئة البيروقراطية المعقدة داخل مؤسسات الدولة والتي تضطر المستثمرين إما إلى النفور أو طرق أبواب الفساد.
- ✓ غياب إستراتيجية تنموية شاملة، من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج إلى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس إحترام مبادئ القانون والإلتزام بقواعد المنافسة، وإضافة إلى إستقرار الاقتصاد الكلي، يتطلب إنجاح هذه الإستراتيجية التنموية إدارة إقتصادية فاعلة تدعم المستثمرين، وقطاعًا مصرفيًا ديناميكيًا يضمن الوصول إلى التمويل، وإطارًا قانونيًا وتنظيميًا واضحًا يحمي حقوق الملكية، ويقي من الممارسات الضارة بالمنافسة، ونظامًا قضائيًا غير منحاز يسهر على تنفيذ مقتضيات العقود، وآليات مناسبة لتعزيز الثقة الاجتماعية في مجتمع إفتقر إلى مثل هذه الثقة مدة أربعة عقود.
- ✓ التحديات المرتبطة بتأهيل طاقاتها البشرية ورفع قدرتها على تزويد أسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات التي تلبي حاجات المشاريع الاقتصادية في مجالات الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنويع الاقتصادي، فعلى رغم أن الأرقام الرسمية تشير إلى تحسن ملموس في مستويات الإلتحاق بالتعليم، إلا أن ظاهرة البطالة المرتفعة.
- ✓ التعويل المفرط على عائدات النفط، وترسيخ شبكة الوصاية، وتوزيع الريع على المقربين من النظام.

✓ عدم الإنسجام العميق للسياسات الاقتصادية، ما أدى إلى تهالك البنية التحتية، وتردي الخدمات الاجتماعية، وندرة فرص المبادرة الفردية، في ظل بيئة إستثمارية منفرو لا تخضع لأي ضوابط قانونية شفافة[1].

ثانيًا: التحديات الإجتماعية

منذ بداية الثورة في ليبيا قام القذافي بالعمل على "تسليح القبائل" نتيجة لفهمه لبنية المجتمع الليبي القبلية، وأمل القذافي من خلال هذا التسليح إلى تحويل الصراع من ثورة شعبية ضد نظام إستبدادي إلى حرب أهلية تلعب فيها القبائل دورًا مركزيًا حيث نجح في الحصول على دعم بعض القبائل والتي حاربت إلى جانبه خلال الثورة[2].

أدى إستغلال القذافي للقبيلة إلى تفاقم حدة الخصومات خاصة بعد الثورة، ما أدى إلى ظهور ما يعرف "بالمجتمعات النازحة" والتي تعتبر عقبة رئيسية أمام إعادة التماسك الاجتماعي الليبي في مرحلة ما بعد الصراع، في هذا السياق يشمل مصطلح "النزوح" الأشخاص النازحين داخليًا واللاجئين الذين فروا من البلاد، لا يمكن أن يحدث أي إنتعاش وطني في ليبيا ما دام هناك جزء لا يتجزأ من المجتمع يعيش في مخيمات للاجئين داخل البلاد وخارجها.

لقد تركت هزيمة النظام السابق ومقتل القذافي الموالين له في حالة من الفوضى، ودفع الخوف من الإنتقام، وخاصة في ظل غياب سيادة القانون وإنهيار مؤسسات الدولة الأمنية، أعداد كبيرة من أفراد النظام السابق وعائلاتهم إلى الفرار من البلاد، في حين أصبح آخرون نازحين داخليًا بسبب إستمرار

---

[1]- الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير، مؤشرات الإنهيار وآمال العودة، متحصل عليه من الرابط: الاقتصاد-الليبي/الاقتصاد-الليبي-عقب-ثورة-فبراير-مؤشرات-الإنهيار-وآمال-العودة/http//www.noonpost.net تم الإطلاع بتاريخ 18 أفريل 2018.

[2]- الحسن عاشي، ليبيا، التحديات الاقتصادية بعد الثورة، متحصل عليه من الرابط http://carnegie-mec.org/publications/?fa=45663 تم الإطلاع بتاريخ 18 أفريل 2018

العنف، وبحسب تقديرات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد بلغ عدد النازحين داخل ليبيا إلى ما يقارب 60.000 نازح، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الليبيين الذين يعيشون في تونس ومصر والجزائر وهم غير مسجلين رسميًا كلاجئين[1].

ولعل أخطر المشاكل المتصلة بالنازحين داخليًا، هي مشكلة مدينة "تاورغاء"، فبحسب سكان مدينة مصراتة المجاورة لها، شن مقاتلو تاورغاء التابعين لكتائب القذافي حملة قتل وإغتصاب ممنهجة خلال حصارهم الذي فرضوه على مدينة مصراته والذي دام لمدة شهرين، وبعد سقوط القذافي أجبر ثوار مصراتة جميع سكان تاورغاء البالغ عددهم 42.000 على ترك المدينة والتي أضحت مهجورة بشكل شبه كامل، ويعيش معظم أبناء تاورغاء في ثلاثة مخيمات، في حين لجأ آخرون إلى مدن ليبية أخرى أو فرو من البلاد[2].

تاورغاء قد تشكل المثال الأكثر دراماتيكيا عن النزوح في ليبيا، إلا أنها ليست الوحيدة، فقد ساهمت نزاعات قبلية أخرى أيضًا في نزوح بعض المجتمعات في ليبيا، بما في ذلك النزاعات بين قبائل "القواليش، العوينية، الريانية الغربية، الطوارق"، بالإضافة إلى الصراع القبلي في جبل نفوسة بين قبيلة "الزنتان" التي إنضم أهلها إلى الثوار "وقبيلة المشايشة" التي إتهم أهلها بالوقوف إلى جانب نظام القذافي.

هذا الصراع القبلي يستدعي القائمين على الوضع في ليبيا إلى الإسراع في وضع أو إنشاء إطار قانوني من أجل التعامل بعدل مع جميع الأطراف المتضررة وهو ما يلغي رغبة المجتمعات المتضررة في أخذ القانون بيدها[3].

[1]- إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا "تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، العدد 09، مركز بروكنجر، الدوحة، 2013، ص 17-20.

[2]- المرجع نفسه، ص 21-25.

[3]- المرجع نفسه، ص 25-30.

المطلب الثالث: التحديات الخارجية

تبرز أهمية ليبيا سواء في محيطها الإقليمي أو الدولي من خلال إعتبارات عدة، وعلى رأسها ما تمتلكه من ثروات نفطية التي إستقطبت دائمًا التنافس بين الدول الكبرى للحصول على مكاسب وتحقيق مطامح متوخاة، وهو ما دفع تلك الدول إلى التدخل لإسقاط النظام السابق الذي لم يكن يرتبط معها بعلاقات جيدة، وعليه فهاته الدول لن تتوقف عن التدخل بالشأن الليبي أو فرض مواقف معينة، لاسيما وأنها تعد إسقاط النظام السابق خدمة أدتها إلى القيادة الليبية التي لابد أن تظهر إمتنانها وإشادتها بموقف تلك القوى التي أنقذت الشعب الليبي من النظام التسلطي، فحسن التعامل من جانب القادة الليبيين مع تلك الدول والتمسك بمصالح ليبيا لابد أن يكون القاسم المشترك معها، إذ أن بناء الداخل الليبي يعتمد على العلاقات مع الخارج لاسيما الدول التي إرتبطت بعلاقات مصالح وشراكة معها، أي أن حاجة ليبيا لبناء مؤسساتها العسكرية والمدنية وتثبيت أمنها وتحديث إقتصادها وترميم ما خربته الحرب وغيرها من الحاجات التنموية والتربوية، تتناسب مع حاجة أوروبا للنفط الليبي وأسواق لتصريف منتجاتها ومجال لعمل شركاتها لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة، وهي فرص واعدة يمكن أن تساهم في تحقيق مكاسب لأوروبا في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها دولها[1].

الأمر الآخر الذي ينظر الجانب الأوروبي من خلاله إلى دور ليبيا هو ما يمكن أن تساهم به في مجالات أمنية تتعلق بالهجرة الشرعية وحركات التطرف المنتشرة في دول جوار ليبيا، والتهديد الذي تمثله بالنسبة لإفريقيا ودول العالم الأخرى، وما زاد من خطورة الأمر فقدان السيطرة على ترسانة ليبيا

[1]- أحمد يوسف أحمد، الربيع العربي والإتحاد المغاربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 397، مارس 2012، ص 09.

العسكرية من السلاح بعد سقوط النظام السابق، وخطورة وقوعها في يد الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية وتجار المخدرات[1].

سقوط نظام القذافي أعاد المئات من المرتزقة والمقاتلين، والذين يحتمل إنضمامهم إلى الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة جيش تحرير الرب في وسط إفريقيا مما يزيد من مخاطرها على مصالح ليبيا وأمنها وإستقرارها لاسيما وأن الكثير من تلك الجماعات كان يعمل تحت إمرة القذافي ولا يزال على إتصال مع بعض المحسوبين على نظامه، والذين يمكن أن يستخدموهم للإضرار بمصالح ليبيا وتهديد الشركات الأجنبية المستثمرة والتي تعمل في مناطق نائية من ليبيا، ومما يزيد هذه التحديات الخارجية الأمنية هو خطر الطوارق في بلدان مثل مالي والنيجر وموريطانيا حيث يمثل الوضع غير المستقر للدول المجاورة لليبيا، حالة من القلق وعدم اليقين بما سيتسبب به ذلك على الواقع الليبي لا سيما مع إتساع رقعتها الجغرافية وضعف قدراتها الأمنية، فالنظام سواء في مصر أو تونس لا يزال طور البناء ويواجه تحديات مماثلة لما تواجهه ليبيا، وتتصارع بداخله قوى داخلية وخارجية، يمكن أن تؤثر على الوضع الهش في ليبيا، ولا زالت العلاقات التونسية الليبية تعاني من آثار الثورة الليبية وتتسم بالتوتر، حيث أن يعتبر وجود رموز مهمة من النظام السابق هاربة من العدالة على الأراضي التونسية يعكر الصفو بين البلدين، الأمر نفسه بالنسبة للجزائر[2].

في حين يتطلب البناء الديمقراطي الجديد البحث عن أليات جديدة في رسم سياسة خارجية تكون في خدمة مصالح ليبيا والعمل على تغيير النهج العدواني الذي كان يتبعه النظام السابق وتحسين

[1]- المرجع نفسه، ص 10.

[2]- المرجع نفسه، ص 11.

صورة ليبيا، التي تضررت كثيرًا بفعل السياسات العدائية للقذافي ورعايته للإرهاب وتهديده المستمر لشعبه أو لشعوب العالم، والعمل على إظهار روح التعاون والتسامح تجاه الآخرين[1].

إقليميًا وقبل توقيع إتفاق الصخيرات إنقسم المحيط الإقليمي والعربي إزاء الأزمة الليبية التي فجرها إنقلاب اللواء المتقاعد خليفة حفتر في السادس عشر من مايو من العام الماضي بدعوى مكافحة الإرهاب في ليبيا، فدول كمصر والإمارات قدمت دعمًا غير محدود لعملية الكرامة التي قادها حفتر وحاول تعميمها على كافة مدن ليبيا إلا أن حراك فجر ليبيا المسلح الذي إنطلق في يوليو 2014 قضى على آمال حفتر العراض في ذلك، فعسكريًا تواجه حفتر في شرق ليبيا مع فجر ليبيا في غربها، وسياسيًا أضحى المؤتمر الوطني العام ندًا لمجلس النواب المنتخب في يونيو 2014، وكان لكل فريق أو طيف سياسي وجناح مسلح داعمون ومؤيدون خارجيًا[2].

وصل حد دعم مصر والإمارات لحفتر ومجلس النواب أن وجهتا مجتمعتان مرة، ومصر على إنفراد ضربات جوية على مواقع في العاصمة الليبية تابعة لعملية فجر ليبيا أسفرت عن مقتل قرابة 30 شخصًا، وكذلك وجهت مصر ضربة جوية على مدينة درنة نجم عنها مقتل أطفال ونساء ومدنيين، وذلك عقب ذبح 21 قبطيًا مصريًا على شواطئ مدينة سرت وسط ليبيا على يد تنظيم الدولة الإسلامية.

من جانبها باركت الحكومة المصرية كأحد أطراف النزاع الليبي إقليمًا الاتفاق السياسي الموقع بالصخيرات المغربية، شريطة ألا تكون للحكومة مواقف عدائية تجاه النظام المصري، بعد أن أستطاع

[1]- المرجع نفسه، ص 11-12.

[2]- الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير، مؤشرات الإنهيار وآمال العودة، متحصل عليه من الرابط: الاقتصاد-الليبي/الاقتصاد-الليبي-عقب-ثورة-فبراير-مؤشرات-الإنهيار-وآمال-العودة/https//www.noonpost.net تم الإطلاع بتاريخ 07 أفريل 2018.

المبعوث الأمريكي الخاص للحوار السياسي جوناثان واينر إقناع أجهزة الدولة المصرية السياسية والأمنية بدعم الاتفاق وكف يدها عن التدخل سلبيًا في الشأن الليبي[1].

الإمارات رغم إعلانها وحضورها لمؤتمر روما في الثالث عشر من ديسمبر الماضي، وبعدها بيومين لتوقيع الاتفاق في الصخيرات، إلا أن موقفه العملي من حكومة الوفاق الوطني غير معلوم على وجه الدقة، خاصة وأن نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي نشروا صورًا لمدرعات حديثة قالوا إنها قادمة من الإمارات إلى ميناء طبرق في أقصى الشرق الليبي حيث نفوذ اللواء المتقاعد خليفة حفتر[2].

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع نفسه.

خلاصة:

يمكن أن نستخلص من مضمون الفصل الثالث أسباب الحرب الليبية هي في مجملها أسباب إجتماعية، سياسية وإقتصادية وأبرزها الأسباب السياسية التي تركز على رحيل القذافي وبدأت الإحتجاجات في 17 فيفري 2011، بالإضافة إلى تأثير الحراك في الدول المجاورة ولكنها سرعان ما تحولت إلى حرب مسلحة بسبب رد الفعل العنيف من قبل كتائب الأمن.

نتيجة لهذه الحرب المسلحة كانت هناك عواقب على ليبيا كدولة حيث أصبح من الصعب بناء دولة متكاملة موحدة بسبب إنقسام الولاء داخل الدولة بين القبائل والعشائر، بالإضافة إلى خطورة الوضع الأمني في ليبيا بسبب إنتشار السلاح والمواجهات العسكرية بين القبائل والجماعات الإرهابية التي وجدت في ليبيا المكان المناسب للنمو والإنتشار وذلك راجع لإنهيار مؤسسات الدولة الأساسية (الجيش بشكل خاص)، وكذا تأثر التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي الذي تعتبر القبلية فيه النواة الأساسية، فبعد 17 فيفري 2011، أحكمت القبلية قبضتها على العمل السياسي البرلماني والجمعياتي مما جعل المجتمع الليبي يدخل في حرب الكل ضد الكل، كما كان لها أثر على الاقتصاد الليبي بشكل كبير إذ أن الاقتصاد الليبي بدأ بالإنهيار منذ 17فبراير 2011 حتى وصل إلى مستويات جد متدنية خاصة بعد قصف قوات الناتو لمواقع ليبية.

الخاتمة

خلصنا من خلال هذه الدراسة في الإجابة على أسئلة المشكلة البحثية المطروحة في مدخلها إلى أن موضوع إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي يعد عملية معقدة ومتشابكة تشترك فيه العناصر السياسية والمؤسسية والدستورية والإجتماعية والأمنية والعسكرية إلى جانب ذلك لا يجب أن نغفل التحديات السياسية والأمنية والتي لها دور في مسار عملية بناء الدولة.

كما تجسد هذه العملية في القائمين عليها وتصوراتهم الفكرية وتوجهاتهم الإيديولوجية والسياسية إلى جانب هذا فإن عملية بناء الدولة تعكس الميراث التاريخي، وما واجهته من تحديات، سواء تضمنت إنجازات، وتعرضت لإختلالات، وكذلك تأثير السياق المحلي والإقليمي والدولي الذي ترى فيه تلك العملية.

خلصت الدراسة كذلك إلى أن ظاهرة الهشاشة وضعف الأداء الوظيفي للدولة في المغرب العربي يرجع أصله إلى تشوهات بنية الدولة الوطنية بعد الإستقلال، حيث لم يفلح مسار عملية البناء والتشييد الوطني في تحقيق الأهداف الأساسية نتيجة لطبيعة الخيارات التنموية وطبيعة الأنظمة السياسية في هذه الدول، بالرغم من عملية الإصلاح والإنتقال الديمقراطي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

إن دول المغرب العربي بالإضافة إلى وحدة المقومات الحضارية والهوياتية، فقد أثبتت الدراسة على أن تشابه الأنظمة السياسية المغاربية على إختلاف توجهاتها يصل حد التطابق من حيث الواقع الممارساتي.

جاء الحراك المغاربي نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والإجتماعية المرتبطة بفشل هذه الدول في إشباع رغبات الأفراد وعدم توفر مناخ مناسب للتعبير عن المطالب.

وقد شكلت التحولات السياسية والأمنية في المغرب العربي منطلقًا لتنامي التهديد الأمني بشكل جعل من منطقة المغرب العربي مجالاً جيو سياسيًا لبروز الأخطار الأمنية ومن بين إفرازات هذه

التحولات أنها ساهمت في إنتشار الهاجس الأمني وتقوية الفواعل المهددة للأمن في دول المغرب العربي (الإرهاب، فوض السلاح، الهجرة غير شرعية، اللجوء).

حيث يبرز من خلال الدراسة أن التراكمات السلبية الناتجة عن الخلل الوظيفي للدولة المغاربية على المستوى السياسي الاقتصادي والإجتماعي كان سببًا في إنطلاقة الأحداث وإنتشارها حيث عرفت ليبيا إنهيار تام لمؤسسات الدولة وذلك نظرًا لطبيعة البناء السياسي والإجتماعي من جهة وكمحصلة لمسار الأحداث التي رافقت عملية إسقاط النظام والتي إتسمت بالعنف والقوة تواجه الدولة في ليبيا العديد من التحديات فيعد التغيرات التي حدثت بعد ثورة 17 فيفري 2011 وإنهيار نظام العقيد القذافي الذي عمر لأكثر من 42 سنة بدأت تتجلى في أفق الدولة الكثير من الأخطار التي تهدد وجودها وإستقرارها.

وقد كشفت ثورة 17 فيفري عن هشاشة تكوين الدولة في ليبيا وعدم جاهزية المجتمع الليبي لمرحلة ما بعد الثورة لإحلال نظم ديمقراطية محل النظم الساقطة وهذا راجع بالأساس لفترة حكم العقيد معمر القذافي، مما فتح أبوابًا جديدة من الصراع على السلطة لا تقوده النخب السياسية والإجتماعية وإنما إنخرطت فيه الولاءات التقليدية والدينية بزعامتها التي لا تتقن لغة بناء الدولة الحديثة وإنما تنتصر للموروث الذي تنبثق منه.

القائمة المراجع

أولاً: المصادر

1- دستور الجمهورية التونسية، الصادر في 26 جانفي 2014.

2- دستور المملكة المغربي الصادر في 29 جويلية 2011.

ثانيًا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1- إبراهيم فتحي عميش، التاريخ ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، برنيق لطباعة والترجمة والنشر، القاهرة، 2008.

2- أحمد إبراهيم، التنظيم الثوري للجان الثورية إدارة الثورة الشعبية، الطبعة الثانية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982.

3- أحمد السيد النجار، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، مركز دراسات العالم الإسلامي، بيروت، 1992.

4- أحمد مالكي وآخرون، تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

5- أحمد منيسي وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004.

6- البشير علي الكوت، ليبيا "الهوية والإستبداد والثورة"، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، 2012.

7- الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، الجماهيرية "دراسة الجغرافيا"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ليبيا، 1995.

8- جمال حمدان، إستراتيجية الإستعمار والتحرير، القاهرة، 1968.

9- جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية "دراسة في الجغرافيا السياسية"، عالم الكتب، القاهرة، 1973.

10- حوقة فتحي إسماعيل، تلوث البيئة إلى أين، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

11- خالد عليوة، تحولات الصراع السياسي في المغرب، في جدلية الدولة والمجتمع (مؤلف جماعي)، إفريقيا الشرق، المغرب، 1994.

12- خليل عبد السيد، جماهيرية الدم والنار، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2012.

13- رمزي المنياوي، رجل من جهنم، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2012.

14- سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية "دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل"، مركز البحوث الإقتصادية، بنغازي، 2000.

15- سمير أمين، المغرب العربي الحديث، تر: كميل قيصر داغر، دار الحداثة، بيروت، 1978.

16- عبد الرحيم صديقي، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

17- عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الإيطالي لليبيا "دراسة في العلاقات الدولية"، الدار العربية للكتب، بيروت، 1983.

18- علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

19- علي شعيب، أسرار القواعد البريطانية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982.

20- فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

21- فضل عفاش، الماضي يبدأ غدًا "قصة حياة الزعيم العربي الليبي معمر القذافي"، الدار الإفريقيا للطباعة والنشر والإنتاج الفني، النمسا، 1991.

22- فؤاد شاكر، الاقتصاد الليبي "الماضي – الحاضر"، آفاق المستقبل.

23- كمال سحبون العريفي، أثر إنهيار الإتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية في فترة "1990-2000"، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2003.

24- محمد المالكي، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، ضمن مشروع تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2007.

25- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في بناء المغرب العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.

26- محمد علي الصلابي محمد، الحركة السنوسية في ليبيا، عادة دار برنيق للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

27- محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الإفريقية، القاهرة، 1965.

28- محمد محمد إسماعيل، عمر المختار، مكتبة القران، القاهرة، 1992.

29- محمد مصطفى بازامة، ليبيا هذا الإسم في جذوره التاريخية، مكتبة قورينا لنشر والتوزيع، بنغازي، 1975.

30- معتوق محمد أحمد، المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية، دار قباء، القاهرة، 2008.

31- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، طرابلس، 1978.

32- مها محمد الشبوكي، إشكاليات قضية لوكاربي أمام مجلس الأمن، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي، 2000.

33- نقولا زيادة، ليبيا من الإستعمار الإيطالي إلى الإستقلال، القاهرة، 1958.

34- هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1981.

35- هيرفة دومیناخ، میشال بیکویة، کتاب السکان والبیئة، ترجمة دکتورة جورجین حداد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003.

36- يوسف الصوائي، إنتفاضة 17 فبراير في ليبيا، إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، منتدى المعارف، بيروت، 2013.

37- يوسف محمد جمعة الصوائي، ليبيا "الثورة وتحديات بناء الدولة"، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 2013.

2- المجلات والدوريات والتقارير:

1- إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا "تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، العدد 09، مركز بروكنجر، الدوحة، 2013.

2- أحمد طاهر وآخرون، دستور المملكة الليبية، مجلة الإنقاذ الليبية، العدد 39، ديسمبر 1991.

3- أحمد يوسف أحمد، الربيع العربي والإتحاد المغاربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 397، مارس 2012.

4- إدريس جنداري، التجربة الحزبية في المغرب "غموض التصور وإعاقة الممارسة"، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، الدوحة، فبراير 2012.

5- إدريس لكريتي، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الإنفرادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 28، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جويلية 2002.

6- أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

7- الأخضر عزي، دراسة ظاهرة تبيض الأموال (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية) ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2010.

8- التقرير السنوي حول الجزائر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2012.

9- التقرير السنوي حول ليبيا، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2012.

10- أمينة امحمدي بوزينة، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير شرعية في الملتقى الوطني الثاني، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية، حالة الجزائر، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 25-26 ماي 2013.

11- بوحنيبة قوي، المجتمع المدني الجزائري "بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014.

12- بول سالم أماندا كادليك، تحديات العملية الإنتقالية في ليبيا، مركز كارنيفي للشرق الأوسط، 2012.

13- ديدي ولد السالك، الإصلاحات الدستورية المطلوبة لإنجاح الإنتقال الديمقراطي في موريتانيا، (مجموعة الخبراء المغاربيين)، العدد 11، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2013.

14- رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة "التحديات والفرص"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2012.

15- زهير حامدي، ثلاث سنوات على الثورة الليبية "التحديات والمآلات"، مجلة السياسة العربية، العدد 07، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014.

16- سعيد بن سعيد العلوي، الوطنية والتحديث في المغرب العربي "مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997.

17- شريف كلاغ، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي "حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 05، فيفري 2014.

18- عاشور شوابل، تداعيات الربيع العربي أمنيًا على ليبيا مواقع ورؤية، ورقة بحث قدمت في مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية، 22-23 يناير 2014.

19- عبد الرحيم العلام، صلاحيات الملك في الدستور المغربي، دراسة نقدية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41-42، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

20- عبد السلام علي جعفر، بين جريمة القرصنة وجرائم الإرهاب الدولي، بحث مقدم إلى إتحاد المحامين العرب السادس عشر المنعقد في الكويت سنة 1987، (ب.ت)، الجزء الثاني.

21- عبد الله الترابي، تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات، مبادرة الإصلاح العربي، إصلاح الدستور، 2011.

22- عبد الله ولد إبراهيم، النظام السياسي الموريتاني، المجلة الموريتانية للإقتصاد والقانون، العدد 15، نواكشط، 1994.

23- كريستوفر سيفيس، جوفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي "الدروس والآثار المستقبلية، تر: إدريس محمد علي القناوي، مؤسسة راند، 2013.

24- كفاح عباس رمضان، مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي "الجزائر نموذجًا"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 21، جامعة الموصل، 2011.

25- محمود جبريل، ليبيا إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد 399، ماي 2012.

26- محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام الملكي المغربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

27- مصطفى عبد العزيز مرسي، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي، ندوة من تنظيم جامعة الدول العربية، المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، القاهرة، 2007.

28- مصطفى عمر التير، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي، ورقة مقدمة ضمن أشغال ندوة حول "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، فبراير، 2013.

29- منظمة حماية حقوق الإنسان، ليبيا، مذبحة سجن أبو سليم عام 1996 والإختفاءات العشرية، نيويورك، يناير 2011.

30- مولود غشة، التجارة غير الشرعية بالأسلحة، مجلة الجيش، العدد 547، الجزائر، فيفري 2009.

31- هيفاء أحمد محمد، موريتانيا بين الإنقلاب العسكري والحكم المدني، مجلة الدراسات الدولية، العدد 42، جامعة بغداد، 2009.

3- المذكرات والأطروحات:

1- أسامة أحمد محمد الشركسي، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي 2011-2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الشرق الأوسط، 2017.

2- شرايطة سميرة، تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني "دراسة العلاقة بين الفشل الدولاني والتهديدات الأمنية الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2009-2010.

3- شهرزاد صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، 2011-2012.

4- عبد الله بوعلاوي، دحمان عثمان الشيخ، البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية إتجاه دول الساحل بعد 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات إقتصادية دولية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2012-2013.

5- عمار أنبية جمعة، السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994-1995.

6- محمود دريدي، البعد الإفريقي لسياسة الخارجية الليبية "1995-2009"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.

4- الجرائد والصحف:

1- ص. ج، الرباط يجني 13 مليار دولار سنويًا من تجارة الحشيش، الخبر، العدد 6198، الجزائر، 2010/07/25.

5- الأنترنيت:

1- الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير، مؤشرات الإنهيار وآمال العودة، متحصل عليه من الرابط: الاقتصاد-الليبي/الاقتصاد-الليبي-عقب-ثورة-فبراير-مؤشرات-الإنهيار-وآمال-العودة https//www.noonpost.net تم الإطلاع بتاريخ 07 أفريل 2018.

2- أحمد منصور، قصة كتائب القذافي، مأخوذ من: http://www.al.watan.com/vienunews.aspx?n=1B5EC10E.A72E.401E-9275-E437948A4028&d=2012729&writer=0

3- الحسن عاشي، ليبيا، التحديات الاقتصادية بعد الثورة، متحصل عليه من الرابط http://carnegie-mec.org/publications/?fa=45663 تم الإطلاع بتاريخ 18 أفريل 2018.

4- أيمن نيشان، كتائب الأمن واللجان الثورية في ليبيا، مأخوذ من: http://www.yemennation.net/neur5937.htm/

5- سمير صبح، الاقتصـــاد الليبي... تحليلات أقرب إلى الفرضـــيات"، الحيـاة اللنـدنيـة، www.inabaa.com/eco/-201-03-11، تاريخ التصفح 15 مارس 2018.

6- عـامر راشـــد، تصـــحيح مســـار المرحلـة الإنتقـاليـة، متحصـــل عليـه من الرابط: anbamoscow.com/thoughs/20121001/37719446 تم الإطلاع بتاريخ 13 أفريل 2018.

7- علي محمـد **جهـان**، تقرير الأوضـــاع العـامـة في ليبيـا حتى نهـايـة عـام 2014، الرابط: http//sabaqnow.com/news/post/1627 تم التصفح 01 مارس 2018.

8- محمد العياط، القبائل الليبية، مأخوذة من http://boaziza.y.o.o.com/F10Smomtada .

9- محمـد **زهـيـر** المغيري، هيـكلـة النـظـام الســيـاســي في لـيـبـيـا، مـأخـوذ مـن: http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option:comcontent&tark=view&id=6369&ltemid:1

10- محمد **عاشـور** مهدي، "قراءة في أسـباب الصـراع المسـلح في ليبيا ومسـارتها المحتملة"، الرابط: http://www.libya-a-/mostakbd.org/news/clicked/18358 تم التصفح في 01 أفريل 2018.

11- مـــن مـــوقـــع وزارة الـــعـــدل الـــلـــيـــبـــيـــة http://www.aladel.gov.ly/main/modules/sections/item.php?itemid=375 تم التصفح في 10 فبراير 2018.

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية

1-Rapport, Libye: Un Avenir Incertain, Center International de Recherch et d'Etudes sur la terrorisme, Paris, Mai 2011.